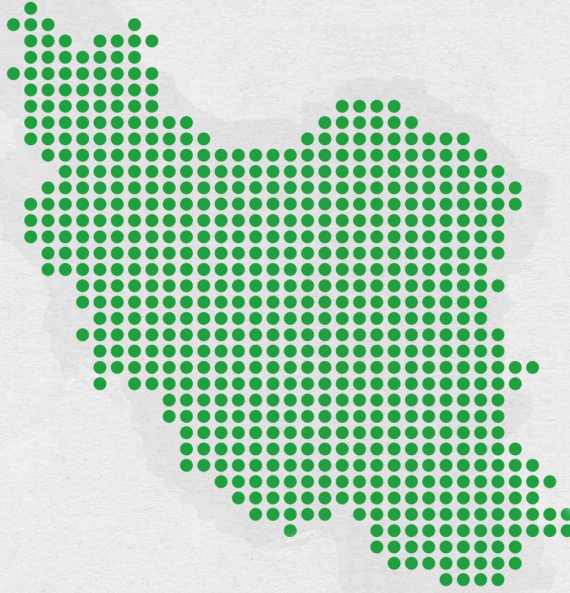




مجلة الدراسات الإيرانية

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية
عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية



- الحرب الأمريكية-الإيرانية ومفارقة «السلام بالقوة» في عملية «الغضب الملحمي»
- إيران ومضيق هرمز كأداة تأثير في حرب غير متكافئة: فرص الردع ومعضلة الاستدامة
- النزعة الفارسية في السياسة الإيرانية بين الانتكاسات والاستمرار
- التآكل التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين والموقف من الحرب الإيرانية-الإسرائيلية
- إعادة تأطير الحضور الإيراني في أفريقيا من منظور الجنوب العالمي
- أزمة المياه في إيران.. آليات المواجهة والانعكاسات على الواقع الداخلي
- الاستقرار السياسي في سوريا وانعكاساته على الأمن الإقليمي والدولي
- العلاقات الروسية-الأفريقية: اتجاهات التعاون وتحديات الشراكة



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة العاشرة - العدد 23 - أبريل 2026م

تصدر عن



RASANA
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية
حصلت على معايير اعتماد معامل التأثير والاستشادات المرجعية العربي (أرسيف)
المتوافقة مع المعايير العلمية

المملكة العربية السعودية، الرياض، حي الصحافة، طريق الملك فهد

صندوق بريد: 12275 الرمز البريدي: 11473

النشر والتواصل مع المجلة عبر البريد الإلكتروني

JIS@rasanahiis.com

ISSN: 1658-7464

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من مواد المجلة
دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الدراسات
دون موافقة إدارة المعهد.



www.Rasanah-iiis.org

f t y g+ @ Rasanahiis

✉ info@rasanahiis.com

☎ +966112166696

الهيئة الاستشارية

- أ.د. أحمد الشاذلي
- أ.د. رضوان السيد
- أ.د. صالح الخثلان
- أ.د. عبد الحميد الأنصاري
- أ.د. محمد السعيد جمال الدين
- أ.د. مهند المبيضين
- أ.د. دحيى بن محمود بن جنيد
- د. سلطان النعيمي
- د. عبد الكريم جرادات

ضوابط ومعايير النشر

- أن تكون الدراسة وثيقة الصلة بالشأن الإيراني والشؤون الإقليمية والدولية ذات الصلة بإيران والمنطقة.
- أن لا تكون الدراسة قد نُشرت من قبل أو أُرسِلت إلى جهة نشر أخرى.
- أن توثق الدراسة توثيقاً علمياً، مع العناية بالمصطلحات وضبط أسماء الأعلام.
- يفضل إرسال المادة عبر البريد الإلكتروني للمعهد.
- أن تكون المادة أصلاً، وأن لا تُرسل صورة منها.
- لا تعيد المجلة المادة المرسلة إلى أصحابها إذا لم تُقبل للنشر.
- يُمنع إعادة نشر أي مادة من مواد المجلة دون إذن كتابي من رئيس التحرير.
- تخضع الأعمال المرسلة إلى المجلة للتحكيم قبل نشرها.

رئيس التحرير

د. محمد بن صقر السلمي

مدير التحرير

د. محمود حمدي أبو القاسم

هيئة التحرير

اللواء/م. أحمد بن علي الميموني

د. معتصم صديق عبد الله

د. عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي

د. محمد السيد الصياد

د. يحيى بوزيبيدي

أحمد شمس الدين ليلة

حشر مجاهد البدراني

نبورة السبيعي

نويد أحمد

نسرين الحربي

راجي الحربي

سكرتير التحرير

نبورة السهالي

محمود جمعه

إخراج وتنفيذ

هانى ياسين

- الحرب الأمريكية-الإيرانية ومفارقة «السلام بالقوة» في عملية «الغضب الملحمي»
نويد أحمد 7
- إيران ومضيق هرمز كأداة تأثير في حرب غير متكافئة: فرص الردع ومعضلة الاستدامة
د. محمود حمدي أبو القاسم 37
- النزعة الفارسية في السياسة الإيرانية بين الانتكاسات والاستمرار
د. عبد الله قران 59
- التآكل التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين والموقف من الحرب الإيرانية-الإسرائيلية
د. حمد بن سليمان عثمان التركي 81
- إعادة تأطير الحضور الإيراني في أفريقيا من منظور الجنوب العالمي
د. نهى نديم 95
- أزمة المياه في إيران.. آليات المواجهة والانعكاسات على الواقع الداخلي
د. صالح شبل عبد المعطي 107
- الاستقرار السياسي في سوريا وانعكاساته على الأمن الإقليمي والدولي
د محمد حسن القاضي 127
- العلاقات الروسية-الأفريقية: اتجاهات التعاون وتحديات الشراكة
د. محمد الأمين بن عودة 149

تاريخ النشر

17 يونيو 2026

تاريخ القبول

12 أبريل 2026

تاريخ استلام الدراسة

10 مارس 2026

الحرب الأمريكية-الإيرانية ومفارقة «السلام بالقوة» في عملية «الغضب الملحمي»

نويد أحمد

باحث في السياسات الأمنية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانه)، متخصص في تعقيدات التهديدات الهجينة، وتفكيك أثر التقنيات المتقدمة والتقنيات المُزعزعة في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية وإستراتيجيات الحروب الحديثة

مستخلص

تتناول هذه الورقة الصراع الأمريكي-الإسرائيلي ضد إيران في العام 2026م، بوصفه اختبارًا حاسمًا لسياسة الأمن القومي، التي تتبناها إدارة ترامب. وتحلل نقاط التعارض بين رؤية إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي ترفع شعار «سلام غير مسبوق» وبين عقيدة إستراتيجية الدفاع الوطني الأمريكية، القائمة على «السلام عبر القوة». وتبحث الدراسة في مدى نجاح التحوّل نحو الواقعية التبادلية، الذي يتضح في تبني عقلية وزارة الحرب وفي النهج الصارم لتقاسم الأعباء مع الحلفاء، في الحد من مخاطر الانجرار إلى صراعات إقليمية أوسع. كما تُقيم ما إذا كان الاعتماد على إستراتيجية قطع الرأس التي شنتها إسرائيل لشلّ إيران قد أسهم -من دون قصد- في دفع طهران إلى ردود غير متماثلة، أدت إلى زعزعة استقرار منطقة الخليج.

الكلمات المفتاحية: الحرب الأمريكية-الإيرانية، الواقعية التبادلية، نظرية الألعاب، ميزان التهديد، سلم التصعيد، الردع، الحروب بالوكالة، الرد غير المتماثل، أمريكا أولاً، السلام عبر القوة، إستراتيجية الأمن القومي، إستراتيجية الدفاع الوطني، إستراتيجية قطع الرأس.

مقدمة

يُشكّل الصراع الأمريكي-الإسرائيلي الإيراني عام 2026 م نموذجًا بالغ الأهمية، لدراسة بنية الأمن القومي الأمريكي خلال فترة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للفترة 2025 - 2026 م، ويكشف عن التوتر القائم بين رؤية إستراتيجية الأمن القومي (NSS 2025) لـ «سلام غير مسبوق» عبر تمكين إسرائيل، وبين الواقع العملي لإستراتيجية الدفاع الوطني (NDS 2026) المتمثل في «السلام من خلال القوة». تستكشف هذه الورقة البحثية ما إذا كان تحوّل الإدارة الأمريكية نحو الواقعية التبادلية، الذي يتسم بنزعة وزارة الحرب لفرض أجندة السلام من خلال القوة وتقاسم الأعباء مع الحلفاء، قد نجح في التخفيف من مخاطر التورط الإقليمي طويل الأجل، أم أن الاعتماد على الضربات الإسرائيلية الموجهة لاستهداف رأس النظام الإيراني، قد أدى دون قصد إلى سلسلة من الردود غير المتكافئة، التي هددت استقرار الخليج، وتحدّت الضرورة الاقتصادية لـ «أمريكا أولاً».

ومن خلال دراسة التناقض بين الافتراض الإستراتيجي، القائل بأن الهيمنة العسكرية يمكن أن تحل محل الاستقرار السياسي، وبين التقلبات الملحوظة في البيئة التي أعقبت الضربة، تطبق هذه الدراسة إطارًا نظريًا بأربعة أبعاد، لتفكيك نتائج عملية الغضب الملحمي ضد إيران، بتطبيق «نظرية الألعاب» لكشف كيف أساءت الولايات المتحدة فهم الصراع، بوصفه صراعًا على الهيمنة بدلًا من كونه «لعبة دجاج Game of Chicken»، و«معضلة سجين Prisoner's Dilemma» دفعت الأطراف العقلانية نحو الدمار المتبادل. كما استخدمت الدراسة مفهوم «توازن التهديد Balance of Threat» لستيفن والت؛ لتفسير ضبط النفس الذي أبداه مجلس التعاون الخليجي، والذي لم يكن مدفوعًا بقوة إيران، بل بتزايد إدراك مخاطر الحرب، ويستند إلى نظرية «البنائية Constructivism» لألكسندر ويندت، لكشف كيف أن معايير هوية «المحارب Warrior» والمبدأ العقدي للجيش الأمريكي «لن نترك أحدًا خلفنا never leave behind» قد حصرت الولايات المتحدة في دوامة تصعيد لا مفر منها، مما حال دون إيجاد أي مخرج دبلوماسي. وأخيرًا، تُطبّق هذه الدراسة نظرية «سلم التصعيد Escalation Ladder»، لتوضيح كيف أخطأت الولايات المتحدة في تقدير «المنحدر الزلق Slippery Slope» للصعود إلى مرحلة عُليا من التصعيد (أي قطع الرأس decapitation) دون إستراتيجية خروج قابلة للتطبيق؛ مما حوّل ضربة محسوبة إلى حرب إقليمية على نطاقٍ واسع اختلطت فيها الأوراق. وتوسّع الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت وثائق 2025-2026 تُشكّل مسارًا واقعيًا نحو استقرار سيادي، أم مُقاومة محفوفة بالمخاطر، حيث يُؤدي السعي وراء «السلام من

خلال القوة» عبر حروب الوكالة والالتزام القائم على الهوية، إلى تفاقم الفوضى الإقليمية، مُحوِّلاً رؤية الهيمنة الإستراتيجية السائدة من قبل إلى توازن هَشَّ من الضعف المُتبادل.

أولاً: ملامح ومفارقات «إستراتيجية الأمن القومي (NSS) لعام 2025م

تُناقض «إستراتيجية الأمن القومي» الأمريكية لعام 2025م مفهوم «الهيمنة العالمية global domination» و«بناء الأمة nation-building» اللذين سادا بعد الحرب الباردة، مُصوِّرةً إياهما على أنهما إخفاقاتٌ أدت إلى إضعاف القاعدة الصناعية للولايات المتحدة ودعم حلفائها، ويقترح هذا النهج «تصحيحاً ضرورياً ومرحباً به» يركز على السيادة والقوة الاقتصادية والقدرة العسكرية الفتاكة. فوفقاً لنص الإستراتيجية: «بعد انتهاء الحرب الباردة، اقتنعت النخب السياسية الخارجية الأمريكية، بأن الهيمنة الأمريكية الدائمة على العالم بأسره تصب في مصلحة بلادنا... لقد بالغوا في تقدير قدرة أمريكا على تمويل... جيش ضخم... إلى جانب دولة ضخمة للرعاية الاجتماعية والتنظيم والإدارة»⁽¹⁾.

ويمكن الإشارة إلى أن إستراتيجية الأمن القومي لعام 2025م تركز على أربعة أركان:

1. السلام من خلال القوة Peace through strength

تري واشنطن أنه يجب عليها حشد أقوى جيش في العالم لردع أي عدوان، وهي بذلك ترفض «المثالية idealism» لصالح «الواقعية الصارمة hardnosed realism». وتؤكد الإستراتيجية على ذلك بالقول «تنتهج السياسة الخارجية للرئيس ترامب نهجاً براغماتياً دون أن تكون "براغماتية" بالمعنى النظري، وواقعية دون أن تكون "واقعية" كمذهب فكري، ومبدئية دون أن تكون "مثالية"، وقوية دون أن تكون "متشددة"، ومتحفظة دون أن تكون "حمائية". إنها سياسة لا تقوم على أيديولوجيا سياسية تقليدية، بل تقوم قبل كل شيء على ما يخدم مصالح أمريكا أولاً، أو بكلمتين "أمريكا أولاً"⁽²⁾. أي تحقيق «السلام من خلال القوة، فالقوة هي خير رادع لكل ما يهدد المصالح الأمريكية»⁽³⁾.

2. الأمن الاقتصادي وإعادة التصنيع

وفقاً للإستراتيجية، فإن ذلك يتطلب العودة إلى التصنيع والهيمنة على قطاع الطاقة ورفض اللوائح البيئية. وبحسب النص، فإن واشنطن تريد «قاعدة صناعية هي الأقوى في العالم... تعتمد القوة الوطنية الأمريكية على قطاع صناعي قوي، قادر على تلبية متطلبات الإنتاج⁽⁴⁾ في السلم والحرب على حدٍ سواء»، «نرفض أيديولوجيات "تغير المناخ" و"صافي الانبعاثات الصفريّة" الكارثية، التي ألحقت ضرراً بالغاً بأوروبا، وتهدد الولايات المتحدة، وتدعم خصومنا»⁽⁵⁾.

3. تقاسم الأعباء والإنصاف

تُبدي إدارة ترامب اعتراضها على توزيع الأعباء غير العادل بينها وبين حلفائها، ومن ثمّ فإنها تشير إلى أنه يجب على الحلفاء تحمل تكاليف دفاعهم (مع استهداف تخصيص 5% من الناتج المحلي الإجمالي لحلف الناتو)، ويجب أن تكون التجارة متبادلة، وتشير الإستراتيجية إلى أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع هذا الخلل، وبحسب الوثيقة «نتوقع من حلفائنا إنفاق نسبة أكبر بكثير من ناتجهم المحلي الإجمالي على دفاعهم... لن نتسامح بعد الآن مع الاستغلال المجاني والاختلالات التجارية والممارسات الاقتصادية الاستغلالية»⁽⁶⁾.

4. السيادة وأمن الحدود

تؤكد الولايات المتحدة أهمية سيطرتها الكاملة على حدودها، وترفض المؤسسات العابرة للحدود التي تقوّض السيادة، ووفقاً للإستراتيجية فقد «انتهى عصر الهجرة الجماعية... أمن الحدود هو العنصر الأساسي للأمن القومي»⁽⁷⁾.

ومن جهة الأولويات الإقليمية على الساحة العالمية، يمكن الإشارة إلى توجهات الإستراتيجية نحو العالم على النحو الآتي:

أ. الشرق الأوسط: أعلنت «إستراتيجية الأمن القومي» أنّ المنطقة لم تعد على رأس أولوياتها، بسبب استقلال الولايات المتحدة في مجال الطاقة، لا سيّما بعد الاعتماد على الوقود الصخري، وتزعم أن إيران قد أضعفت بشدة جراء عملية «مطرقة منتصف الليل»... «لقد ولّت الأيام التي هيمن فيها الشرق الأوسط على السياسة الخارجية الأمريكية... لحسن الحظ لقد أضعفت إيران بشدة جراء عملية "مطرقة منتصف الليل"»⁽⁸⁾.

ب. المحيطين الهندي والهادئ: أعادت الإستراتيجية التأكيد على أن منطقة المحيطين الهادئ والهندي الساحة الرئيسية للتنافس بين القوى العظمى مع الصين. ووفقاً للإستراتيجية «يُعدّ المحيطان الهندي والهادئ بالفعل مصدرًا لما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي... لكي نزهده في الداخل، يجب أن ننافس بنجاح هناك»⁽⁹⁾.

ج. نصف الكرة الغربي: يمثّل هذا التوجه امتداداً لمبدأ مونرو في استبعاد المنافسين الأجانب (الصين-روسيا) من الساحة اللاتينية، التي تعتبرها واشنطن حديقة خلفية لها، كما أنه يستهدف السيطرة على ديناميات الهجرة، وتُعدّ عملية إخراج نيكولاس مادورو من فنزويلا تجسيداً لمبدأ (دونرو Donroe)¹⁰، وبحسب الإستراتيجية فإن واشنطن «ستعيد.. تأكيد مبدأ مونرو وتطبيقه... تُعدّ "نتيجة ترامب" هذه... استعداداً لمنطقة وفعالة للقوة الأمريكية»⁽¹¹⁾.

بحسب الإستراتيجية، فإن الرئيس ترامب قد حقق «سلاماً غير مسبوق» في ثمانية نزاعات، بما في ذلك اتفاق مع إيران، من خلال «الدبلوماسية الرئاسية». «لقد رسّخ

الرئيس ترامب إرثه كرئيس للسلام... [لقد حقق سلامًا غير مسبوق في ثمانية نزاعات... بما في ذلك إسرائيل وإيران]»⁽¹²⁾.

وبشكل عام، تُقدّم إستراتيجية الأمن القومي لعام 2025 م، رؤيةً عالميةً قائمةً على المصالح المتبادلة؛ حيث تحمي الولايات المتحدة مصالحها من خلال القوة، وتُلزم الحلفاء بتحمل حصتهم من الأعباء، وتشير إلى أنها ستستخدم الدبلوماسية لضمان «السلام» من خلال القوة الحاسمة (مثل عملية مطرقة منتصف الليل)، ومع ذلك، فإن هذا الاعتماد على الضربات القاطعة لإحلال السلام، يُمهّد الطريق لارتكاب أخطاء إستراتيجية، وتضخيم التوترات التي تُميز صراع 2026 م.

وتعد إستراتيجية الأمن القومي NSS 2025 واقعيةً قائمةً على المصالح المتبادلة، فهي لا تنظر إلى العالم كمجتمع من الدول التي يجب الارتقاء بها، بل كسوق للدول ذات السيادة، حيث يجب على الولايات المتحدة إعطاء الأولوية لمصالحها فوق كل اعتبار، فإستراتيجية الأمن القومي تؤكد على الحاجة إلى التجديد الصناعي ومخاطر التوسع المفرط، وتفترض أن «القوة» و«الدبلوماسية» قادرتان على حل النزاعات الأيديولوجية العميقة بسهولة (مثل النزاع بين إيران وإسرائيل)، وأن الحلفاء سيتمثلون ببساطة للمطالب المالية الجديدة (5% من الناتج المحلي الإجمالي). وبينما تدّعي إستراتيجية الأمن القومي أنها حققت «سلامًا» مع إيران عبر عملية «مطرقة منتصف الليل»، فإن اعتمادها على إستراتيجية «قطع الرأس decapitation» و«الإبادة» كأدوات للسلام يُمهّد الطريق للفوضى العارمة، التي ستلي ذلك في عام 2026 م، وهو ما يتناقض مع هدفها المتمثل في «تجنب الحروب الأبديّة»، كما تُقدم إستراتيجية الأمن القومي لعام 2025 م المخطط الأيديولوجي لإستراتيجية الدفاع الوطني، التي تهدف إلى تفعيل الإستراتيجية الكبرى.

ثانيًا: طموحات وعيوب «إستراتيجية الدفاع الوطني NDS» لعام 2026 م

تُفعل إستراتيجية الدفاع الوطني (NDS) لعام 2026 م مبدأ «أمريكا أولاً»، في إطار وضع دفاعي هرمي، وفق أولويات تتدرج من الداخل إلى الدوائر الأهم فالأهم على الصعيد العالمي، رافضةً صراحةً حقبة ما بعد الحرب الباردة، المتمثلة في لعب دور «الشرطي العالمي» و«بناء الأمم»، ومستبدلةً إياها بإستراتيجية فرز الأولويات؛ أي إعطاء الأولوية للوطن ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، مع إجبار الحلفاء على تحمل المسؤولية الرئيسية عن أوروبا والشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية. تشمل السمات الرئيسية لإستراتيجية الدفاع الوطني ما يأتي:

1. وزارة الحرب وعقيدة المحارب

تُعيد الوثيقة تسمية وزارة الدفاع (DoD) إلى وزارة الحرب (DoW)، ويشير هذا إلى تحولٍ فلسفي من «الدفاع» (الحماية) إلى «الهجوم» (التدمير الفعال والحاسم).

فوفقاً للوثيقة «بدلاً من حماية مصالح الأمريكيين والنهوض بها، فتحوا حدودنا... لقد أدانوا مقاتلينا، منتقدين ومتجاهلين روح المحارب، التي كانت تُزرع في السابق... ستعيد وزارة الحرب الهيمنة العسكرية الأمريكية⁽¹³⁾»، ويمكن القول إن نص الوثيقة دعائي، إذ تنص: «سنكون سيف أمتنا ودرعها، وعلى أهبة الاستعداد لاستخدامها بحزم بتوجيه من الرئيس... وداعاً للمثالية الطوباوية، ومرحباً بالواقعية الصارمة»⁽¹⁴⁾.

2. «خطوط الجهد LOEs» الأربعة

تحدد إستراتيجية الدفاع الوطني أربعة محاور للعمل، أبرزها:
أ. محور «الدفاع عن الوطن»: على هذا الصعيد تقترح الإستراتيجية «القبة الذهبية» كدرع مخصص لمواجهة «وابل الصواريخ الكثيف». فبحسب الوثيقة «سندافع عن سماء أمتنا من خلال القبة الذهبية لأمريكا، مع تركيز متجدد على مواجهة التهديدات الجوية غير المأهولة»⁽¹⁵⁾. ويمثل توسيع نطاق الدفاع الأمريكي، ليشمل «فرض السيطرة على نصف الكرة الأرضية»، أي «ملحق ترامب لمبدأ مونرو Trump Corollary to the Monroe Doctrine»، إطاراً يؤكد تفوق الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي، ويهدف تحديداً إلى استبعاد خصوم نظراء مثل الصين وروسيا، من خلال الأمن الإقليمي، والسيطرة على الأصول الإستراتيجية، وكبح الهجرة وعصابات المخدرات. «هذا هو ملحق ترامب لمبدأ مونرو، والجيش الأمريكي على أهبة الاستعداد لإنفاذه بسرعة وقوة ودقة، كما رأى العالم في عملية العزم المطلق»⁽¹⁶⁾.

ب. محور ردع الصين: ويتم ذلك عن طريق «القوة لا المواجهة»، ويُطبَّق مبدأ «الردع بالمنع» على طول سلسلة الجزر الأولى، وبحسب الإستراتيجية «هدفنا بسيط: منع أي جهة، بما فيها الصين، من الهيمنة علينا أو على حلفائنا... سنقيم دفاعاً قوياً، لمنع أي تدخل على طول "سلسلة الجزر الأولى" "FIC"»⁽¹⁷⁾. «سنكون أقوياء، لكن دون اللجوء إلى المواجهة غير الضرورية، هكذا سنساهم في تحويل رؤية الرئيس ترامب للسلام من خلال القوة إلى واقع ملموس»⁽¹⁸⁾.

ج. محور الإنفاق الدفاعي: يرتبط البند الثالث من خطوط الجهد الأربعة «بإرساء الرئيس ترامب معياراً عالمياً جديداً للإنفاق الدفاعي، كما جاء في قمة لاهاي لحلف الناتو، بحيث يصل إلى 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري الأساسي، و1,5% إضافية للإنفاق المتعلق بالأمن، ليصبح المجموع 5% من الناتج المحلي الإجمالي»⁽¹⁹⁾.

د. محور إعادة بناء القاعدة الصناعية الدفاعية: يُشير البند الرابع والأخير، إلى تعزيز «القاعدة الصناعية الدفاعية الأمريكية DIB»، في «نهضة لا تتكرر إلا مرة كل قرن»، «ويتطلب إعادة بناء القاعدة الصناعية الدفاعية الأمريكية إلى سابق عهدها، رؤية واضحة وعلاقات متينة والتزاماً راسخاً بإعادة بناء الركيزة الأساسية لقوتنا العسكرية...»

تعبئة وطنية شاملة، دعوة لتسليح الصناعات العسكرية على غرار عمليات الإحياء المماثلة التي شهدتها القرن الماضي»⁽²⁰⁾. وتُشكل إستراتيجية الدفاع الوطني، خطر نشوب حرب متعددة الجبهات، فضلاً عن حروب متعددة، مثل تلك التي قد تندلع مع الصين وروسيا وإيران «من الحكمة أن تكون الولايات المتحدة وحلفاؤها على أهبة الاستعداد، لاحتمالية قيام خصم أو أكثر من الخصوم المحتملين بالعمل معاً بطريقة منسقة أو انتهازية عبر جبهات متعددة»⁽²¹⁾.

وتتيح هذه الإستراتيجية، اعتماد إعلان قمة لاهاي كحجر الزاوية في الاستعداد للتعامل مع سيناريو حرب متعددة الجبهات؛ إذ تنص «إذا استثمر حلفاؤنا وشركاؤنا بالشكل الأمثل في دفاعاتهم... فسنتمكن معاً من حشد قوات كافية لردع الخصوم المحتملين، حتى لو تحركوا في وقت واحد»⁽²²⁾.

ويُعدّ تغيير اسم «وزارة الدفاع الأمريكية DoD» إلى «وزارة الحرب الأمريكية DoW» أبرز خروج عن الإستراتيجية الأمريكية التقليدية؛ إذ يُشير إلى أن واشنطن لم تعد مهتمة بعمليات حفظ الاستمرار أو مكافحة الإرهاب، بل أصبحت مستعدة لحرب تقليدية عالية الكثافة ذات طابع استباقي، ضد خصوم أقوى مثل روسيا والصين، ودول «مارقة» مثل إيران وكوريا الشمالية.

وتتمثل الإشكالية التالية في «الدعم المحدود» المقدم للحلفاء، والذي ورد في كلا وثيقتي الأمن القومي والدفاع، فالتأكيد على ضرورة استعداد الولايات المتحدة لخوض حروب كبرى متزامنة في حال فشل الحلفاء، يخلق مفارقة واضحة: فالولايات المتحدة تريد من حلفائها خوض حروبهم بأنفسهم، ولكن إذا لم يفعلوا، تصبح الولايات المتحدة مضطرة لخوض حروب الجميع. وفي هذا الشأن جاء في نصها: «بينما تركز القوات الأمريكية على الدفاع عن الوطن ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، سيتحمل حلفاؤنا وشركاؤنا في أماكن أخرى المسؤولية الرئيسية عن دفاعهم، بدعم حاسم ولكنه محدود من القوات الأمريكية»⁽²³⁾.

أما المفارقة الثالثة الملحوظة، فهي الادعاء بأن إيران قد «أضعفت بشكل كبير»، وأن السلام قد تحقق بفضل نجاح عمليتي «مطرقة منتصف الليل Midnight Hammer» و«الراكب الخشن Rough Rider»، التي كانت ضد «الحوثيين» أحد أذرع إيران الإقليمية، إذ يُشير الواقع إلى أن «السلام» هس ويعتمد على ضغط عسكري متواصل ومكثف، وقد صدرت كل من إستراتيجية الأمن القومي لعام 2025 م، وإستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2026 م، قبل أسابيع من هجمات 28 فبراير 2026 م على إيران، والتي اتخذت أبعاداً إقليمية. ومع ذلك يبدو «أن النظام الإيراني أضعف وأكثر عرضة للخطر مما كان عليه منذ عقود... ومع ذلك، ورغم ما تكبّته إيران من انتكاسات شديدة خلال الأشهر الأخيرة، يبدو أنها عازمة على إعادة بناء قواتها العسكرية التقليدية»⁽²⁴⁾.

ولا شك أن صناعة الدفاع والصناعات العسكرية، تُشكّل نقطة الاختناق المركزية في منظومة الولايات المتحدة؛ إذ تُعيق سياسة «السلام من خلال القوة» peace through strength و«الردع بالمنع» deterrence by denial، الإصلاح الشامل في السياسات والإجراءات الصناعية والمشتريات وغيرها، من السياسات والإجراءات ذات الصلة، «وقد كشفت الفجوة الهائلة، التي تجلّت في الصراعات الأخيرة، بين الطائرتين المسيّرة والصواريخ منخفضة التكلفة، مقابل الأنظمة باهظة الثمن اللازمة للدفاع ضدها، بوضوح عن حاجتنا إلى التغيير والتكيف، وأمريكا بحاجة إلى تعبئة وطنية لابتكار دفاعات قوية بتكلفة منخفضة»⁽²⁵⁾.

وبما أن البيروقراطيات لا تتمتع بمرونة عالية في مواجهة التغيير والإصلاح، فإن أي خلل في «القاعدة الصناعية الدفاعية الأمريكية DIB»، يُعرقل الإستراتيجية برمتها، لا سيما في مواجهة الصين، التي تتمتع بالالتزام الصارم وسرعة الاستجابة.

جدول (1) يقارن بين إستراتيجية الأمن القومي لعام 2025م، وإستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2026م

الأبعاد	إستراتيجية الأمن القومي (NSS) لعام 2025م (الرؤية)	إستراتيجية الدفاع الوطني (NDS) لعام 2026م (التنفيذ)	نقاط التوافق والتعارض
الرؤية الجوهرية	تعتمد على مبدأ «أمريكا أولاً»، مع تركيز واضح على السيادة ورفض النزعات العالمية، وتبني مقاربة «السلام عبر القوة» وتحدد الأولويات داخلياً وخارجياً، والتي تُقدّم المصالح القومية على أي اعتبارات أخلاقية.	تُترجم هذه الرؤية إلى عقيدة عسكرية صريحة، عبر إعادة تسمية وزارة الدفاع إلى «وزارة الحرب»، وتأكيد «عقيدة المحارب»، التي ترفض «المثالية الطوباوية» وتُعلي من شأن الحسم العسكري.	يتّضح هنا تطابق كامل بين الوثيقتين: إستراتيجية الدفاع الوطني 2026م ليست سوى التطبيق العملي الأكثر صراحةً وحدةً للرؤية السياسية في إستراتيجية الأمن القومي 2025م، بل إن إعادة التسمية إلى «وزارة الحرب» تمثل التجسيد المؤسسي النهائي لفلسفة «الواقعية المرنة» التي تتبنّاها الإدارة.

نقاط التوافق والتعارض	إستراتيجية الدفاع الوطني (NDS) لعام 2026م (التنفيذ)	إستراتيجية الأمن القومي (NSS) لعام 2025م (الرؤية)	الأبعاد
<p>الوثيقتان متسقتان إستراتيجيا: كلا الوثيقتين تتفقان أن الولايات المتحدة تخرج من دور «بناء الأمم» لكن إستراتيجية الدفاع الوطني 2026 تكشف الثمن الحقيقي للتفاؤل الذي تبديه إستراتيجية الأمن القومي 2025؛ ف«إضعاف إيران» لم يتحقق إلا عبر ضربة أمريكية ضخمة، وليس عبر تراجع طبيعي في قوتها كما يوحي الخطاب السياسي.</p>	<p>تمكين الحلفاء الإقليميين: تعتمد مقارنة تنفيذية أكثر وضوحاً؛ دعم «مهم ولكن محدود» للحلفاء الإقليميين، مع تحميل إسرائيل ودول الخليج «المسؤولية الأساسية» في مواجهة إيران، وتحديد عملية «مطرقة منتصف الليل» كنقطة التحوّل.</p>	<p>تُقدّم رؤية تقوم على «نقل الأعباء» و«بناء السلام»، وتعتبر أن إيران «أضعفت بشدة»، وأن المنطقة لم تعد أولوية أمريكية، كما تضع إسرائيل في موقع «الحليف النموذجي» وتدعو إلى توسيع اتفاقيات أبراهام.</p>	<p>الإستراتيجية في الشرق الأوسط</p>
<p>مخاطر عالية: ينطوي هذا التحوّل على مخاطر عالية؛ فإذا فشل الحلفاء في بلوغ هدف 5%، أو في خوض حروبهم دون قيادة أمريكية، ستجد واشنطن نفسها أمام «مشكلة التزام simultaneity problem»، التي حاولت تجنبها - أي احتمال اندلاع أزمات متعددة، تتجاوز قدرة الولايات المتحدة على إدارتها في وقت واحد.</p>	<p>المسؤولية الأولى: تُقنّن هذا المطلب، وتحمّل الحلفاء المسؤولية الأساسية عن أمن أوروبا والشرق الأوسط وكوريا، مع الاكتفاء بدور أمريكي «محدود».</p>	<p>مشاركة الأعباء: تطالب الحلفاء بزيادة مساهماتهم الدفاعية (5% من الناتج المحلي)، وتؤكد أن الحلفاء يجب أن يكونوا «شركاء» لا «تابعين»؛ أي متكئين على واشنطن.</p>	<p>إدارة التحالفات</p>

الأبعاد	إستراتيجية الأمن القومي (NSS) لعام 2025 (الرؤية)	إستراتيجية الدفاع الوطني (NDS) لعام 2026 (التنفيذ)	نقاط التوافق والتعارض
الإستراتيجية تجاه الصين	تركز على «كسب المستقبل الاقتصادي»، عبر حماية سلاسل الإمداد، ومنع الهيمنة الصينية، بينما يبقى الردع العسكري في مرتبة ثانوية.	تتبنى «الردع بالحرمان»، عبر تعزيز الدفاع في السلسلة الأولى من الجزر، مع التأكيد على «القوة» لا «المواجهة».	العلاقتان تكاملية: فإستراتيجية الأمن القومي 2025 تخوض الحرب الاقتصادية، بينما توفر إستراتيجية الدفاع الوطني 2026 «الدرع العسكري»، الذي يجعل فك الارتباط الاقتصادي ممكناً.
الدفاع عن الوطن	القبة الذهبية: تقترح درعاً للوطن.	القبة الذهبية: تجعلها أولوية قصوى، مع تركيز خاص على مواجهة الطائرات دون طيار، ووابل الصواريخ.	تحول إستراتيجية الدفاع الوطني 2026 مفهوم إستراتيجية الأمن القومي 2025 إلى أولوية تنفيذية.
القاعدة الصناعية الدفاعية	تركز على إعادة توطين الصناعات، وتعزيز الهيمنة في قطاع الطاقة، وتأمين سلاسل الإمداد.	تعزيز قدرات «قاعدة الصناعات الدفاعية DIB»؛ مطالبة بتعبئة وطنية لإنتاج الذخائر على نطاق واسع.	تعترف إستراتيجية الدفاع الوطني 2026 بأن أهداف إستراتيجية الأمن القومي 2025، وخاصة «السلام عبر القوة»، لا يمكن تحقيقها دون نهضة في القاعدة الصناعية «لا تتكرر إلا مرة في القرن» التي تُعدّ حجر الأساس للمنظومة بأكملها.

الأبعاد	إستراتيجية الأمن القومي (NSS) لعام 2025 (الرؤية)	إستراتيجية الدفاع الوطني (NDS) لعام 2026 (التنفيذ)	نقاط التوافق والتعارض
مفارقة «السلام»	تعلن تحقيق «سلام غير مسبق» في ثمانية صراعات خلال ثمانية أشهر، بما فيها الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران.	تكشف أن هذا «السلام» جاء نتيجة عمليات عسكرية كبرى، مثل «مطرقة منتصف الليل» و«الراكب الخشن»، أي عبر «الضربات القاصمة» وليس عبر الدبلوماسية.	التناقض الجوهرى: تزعم إستراتيجية الأمن القومي أن «السلام» تحقق عبر الدبلوماسية، بيد أن إستراتيجية الدفاع الوطني تكشف أن «السلام» تحقق في الواقع عبر ضربات الاغتيال والقوة الساحقة. فهذا «السلام» ما هو إلا نتيجة عنف هائل لا تفاوض، وهذا يوحي بأن «دبلوماسية» إستراتيجية الأمن القومي لم تكن سوى غطاء لـ«حرب» إستراتيجية الدفاع الوطني.

المصدر: إعداد الباحث.

ثالثاً: إيران واختبار نهج ترامب «القوة من أجل السلام»

تحتل إسرائيل مكانة خاصة في السياسة الأمريكية بصفة عامة، لكن مع إدارة ترامب أصبح يعول عليها كحليف فاعل في تحقيق الأهداف الأمريكية، يمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1. التعويل على إسرائيل كحليف نموذجي مضاعف للقوة

في إستراتيجية الأمن القومي لعام 2025 م وإستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2026 م، لا تُعدّ إسرائيل مجرد حليف، بل هي حجر الزاوية في إستراتيجية الشرق الأوسط، وتعتمد رؤية ترامب على إسرائيل للقيام بالمهام الصعبة، التي تسعى الولايات المتحدة تجنبها. تصف إستراتيجية الأمن القومي إسرائيل صراحةً بأنها «حليف نموذجي»، قادر على الدفاع عن نفسه ومستعد لذلك، وتهدف الإستراتيجية إلى «نقل الأعباء» حتى تتمكن الولايات المتحدة من التركيز على الصين وأمنها القومي، ومن خلال تمكين إسرائيل بالتكنولوجيا المتقدمة والاستخبارات والدعم الدبلوماسي، تتوقع الولايات المتحدة من

إسرائيل إضعاف إيران ووكلائها (حزب الله، حماس) دون الحاجة إلى نشر قوات أمريكية ضخمة، وبحسب إستراتيجية الدفاع الوطني «أظهرت إسرائيل قدرتها واستعدادها للدفاع عن نفسها... ومع ذلك، بدلاً من تمكينها، قيّدت الإدارة السابقة يديها. وفي الوقت نفسه... تُعدّ إسرائيل حليفاً نموذجياً»⁽²⁶⁾.

ويتمشى هذا مع هدف «أمريكا أولاً» المتمثل في نقل الأعباء، فإذا تمكنت إسرائيل من تدمير البرنامج النووي الإيراني (كما في عملية «مطرقة منتصف الليل»)، فإن الولايات المتحدة تحقق أهدافها الأمنية بأقل تكلفة مباشرة.

وتنبع المخاوف من الافتراض الأمريكي، بأن الضربات الحاسمة (مثل عملية مطرقة منتصف الليل) ستؤدي إلى سلام مستدام، وفي الواقع، تُطلق هذه الضربات سلسلة من الردود غير المتكافئة، التي فشلت الإستراتيجية الأمريكية في توقعها أو احتوائها بشكل كامل.

وباختصار، تتصور إدارة ترامب أن أعظم سيوفها يتجسد في القوة العسكرية (وزارة الحرب، والقبة الذهبية، والقاعدة الصناعية الدفاعية) تخوض به معارك حاسمة ضد خصومها (روسيا والصين وإيران)، لكن غمد هذا السيف (الدبلوماسية، والاستقرار، وتماسك التحالفات) أخذ في التآكل، وارتداداه (الفوضى الإقليمية) تهدد بتقويض السلام، الذي تسعى إليه تحت شعار «أمريكا أولاً».

جدول (2) يوضح إسرائيل بين التصور الأمريكي والواقع على الأرض

رؤية ترامب	كيف تساعد إسرائيل	كيف تضرّ إسرائيل بالمصالح الأمريكية
تقاسم الأعباء	تتولّى إسرائيل الدور القيادي في مواجهة إيران، بما يتيح لواشنطن تحرير مواردها الإستراتيجية للتركيز على الصين.	الواقع الميداني يكشف العكس تمامًا؛ فبدل أن تُخفّف إسرائيل العبء عن الولايات المتحدة، أدّت عملياتها الهجومية إلى جرّ واشنطن إلى صراع إقليمي واسع، بما في ذلك استهداف قواعدها وقواتها في المنطقة، وتعطيل خطوط الملاحة البحرية.
«السلام من خلال القوة»	تُجسّد القوة العسكرية الإسرائيلية نموذجًا للردع، يعزز قوة الولايات المتحدة، ويمنع الخصوم من المغامرة.	أدّت الضربات الإسرائيلية إلى ردود غير متماثلة من خصومها، وألحقت بعض الأضرار المؤثرة بدفاعاتها، وأسهمت في زعزعة الاستقرار.

رؤية ترامب	كيف تساعد إسرائيل	كيف تضر إسرائيل بالمصالح الأمريكية
الأمن الاقتصادي	تقوم الرؤية الأمريكية على أن أمن إسرائيل ركيزة أساسية لاستقرار الشرق الأوسط، وحماية المصالح الأمريكية.	أثبتت التطورات الميدانية، أن التصعيد المرتبط بإسرائيل-من إغلاق مضيق هرمز إلى ارتفاع أسعار النفط-هدد بصورة مباشرة الأمن الاقتصادي الأمريكي والغربي.
إدارة التحالفات	إسرائيل «الحليف النموذجي» الذي ينسجم مع مقاربة «أمريكا أولاً».	يكشف الواقع أن الولايات المتحدة، اضطرت إلى دعم إسرائيل عسكريًا بشكل مباشر، سواء عبر تزويدها بالأسلحة أو عبر تنفيذ ضربات ضد إيران ووكلائها، في حين يتحمل حلفاؤها في دول الخليج تبعات الهجمات الإيرانية في حرب لم يتم التشاور معهم بشأنها، ما يضعف مبدأ «العدالة» في تقاسم الأعباء الذي تروج له واشنطن.

المصدر: إعداد الباحث.

2. عملية الغضب الملحمي والهدنة الهشة مع إيران

انطلقت عملية الغضب الملحمي في 28 فبراير 2026 م، وهي ربما أخطر تصعيد عسكري في الشرق الأوسط منذ الحرب الباردة، فقد بدأت العملية بحزمة ضربات منسقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وهدفت إلى القضاء على البرنامج النووي الإيراني بشكل دائم وإسقاط قيادته، من خلال إستراتيجية «الصدمة والترويع»؛ حيث استهدفت الولايات المتحدة وإسرائيل باستخدام قاذفات بي 1 لانسر، ومقاتلات إف 35 الشبحية، وصواريخ كروز، منشآت إيران النووية الرئيسية تحت الأرض في نطنز وفوردو، بالإضافة إلى مخابئ القيادة الخاصة بالمرشد الأعلى في طهران، وكانت العملية قد صُممت «للقضاء» على القدرات النووية الإيرانية، وإزاحة القيادة بضرية واحدة حاسمة⁽²⁷⁾، وقد نجحت الضربات في تحقيق أهدافها التكتيكية المباشرة؛ حيث تضررت البنية التحتية لتخصيب اليورانيوم الإيراني بشدة، وقتل المرشد الأعلى علي خامنئي، وعلى ذلك أعلنت الإدارة الأمريكية العملية انتصارًا لـ«السلام من خلال القوة»، مؤكدة أن إزاحة القيادة ستؤدي إلى انهيار شبكة المقاومة⁽²⁸⁾.

إلا أن الحسابات الإستراتيجية أغفلت ديناميكيات «توازن التهديدات» في المنطقة، فبدلاً من الاستسلام فعلت المؤسسة الإيرانية، التي كانت تعمل من مراكز قيادة تحت الأرض، بروتوكول ردّ مخطط له مسبقاً، وفي الأول من مارس 2026 م،

أطلقت إيران موجتها الأولى من الصواريخ الباليستية، بما فيها صاروخ "خبرشكان" فرط الصوتي، مستهدفةً تل أبيب، ومركز ديمونا للأبحاث النووية، وقواعد عسكرية أمريكية في الإمارات وقطر والبحرين والكويت، وشكّل هذا تحوُّلاً من ضربة استهدافية مُحكمة، إلى حرب إقليمية متعددة الجبهات، وأدى حجم الرد الإيراني الكبير نسبياً، أي أكثر من 200 صاروخ في أول 48 ساعة، إلى إرباك الدفاعات الجوية المتعددة الطبقات لإسرائيل والولايات المتحدة، مُتسبباً في خسائر فادحة في صفوف المدنيين ومُلاحقاً أضراراً بالغة بالبنية التحتية الحيوية⁽²⁹⁾.

وإزداد التصعيد حدةً في الرابع من أبريل، مع عملية الإنقاذ «معجزة عيد الفصح Easter Miracle»، وعقب إسقاط طائرة إف15 إي سترايك إيغل F-15E Strike Eagle، حيث نفّذت القوات الخاصة الأمريكية (فريق سيل 6 وقوة دلتا) عملية إنقاذ بالغة الخطورة لـ «ضابط أنظمة الأسلحة WSO» من عمق الأراضي الإيرانية قرب شيراز، ورغم نجاح العملية تكتيكياً، إلا أنها شكّلت نقطة تحوُّل حاسمة في التصعيد، فقد أوحى انتشار قوات العمليات الخاصة في عمق أراضي إيران، إلى جانب تدمير أربع طائرات أمريكية خلال الاشتباك، ل طهران بأن الولايات المتحدة تستعد لغزوري، وهذا التصوُّر الذي غدّاه مبدأ الولايات المتحدة «لن نترك أحداً خلفنا never leave behind»، قضى على أي فرصة للدبلوماسية، ودفع إيران إلى تصعيد الصراع إلى أعلى مستوياته⁽³⁰⁾.

وبحلول 10 أبريل بلغ الصراع ذروته، وسعت إيران، بُغية إلحاق أقصى ضرر اقتصادي بالولايات المتحدة وحلفائها، إلى زرع الغمام في مضيق هرمز، ومهاجمة ناقلتي نفط تجاريتين، وعليه ارتفعت أسعار النفط العالمية إلى حد 126 دولاراً للبرميل⁽³¹⁾، مما أدى إلى حالة من الذعر الاقتصادي العالمي، وشكّل إغلاق المضيق تهديداً للركيزة الاقتصادية لسياسة «أمريكا أولاً»؛ إذ واجه الاقتصاد الأمريكي ضغوط تضخم فورية، وبعد أن تعرضت دول مجلس التعاون الخليجي لهجمات صاروخية مباشرة على أراضيها في الوقت نفسه، لكنها التزمت بسياسة ضبط النفس والصبر الإستراتيجي، رغم كونها جزءاً من التحالف مع الولايات المتحدة؛ وأعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات سياسة «الحياد المسلح armed neutrality» وأغلقتا مجالهما الجوي أمام الطائرات المقاتلة الأمريكية، وسعتا إلى وساطة فورية⁽³²⁾.

ثم بلغت الأزمة ذروة سلم التصعيد «top of the escalation ladder» في 10 أبريل، عندما نشرت الولايات المتحدة غواصات تعمل بالطاقة النووية في الخليج العربي، في خطوة تُذكر بالاستعراضات البحرية عالية المخاطر التي شهدتها أزمة الصواريخ الكوبية⁽³³⁾، ورغم عدم إصدار طهران أي تهديد نووي صريح، إلا أن مجرد وجود أصول إستراتيجية أمريكية في المنطقة، إلى جانب إغلاق مضيق هرمز، خلق «معضلة أمنية security dilemma»، حيث أصبح خطر التصعيد العرضي بالغ الأهمية⁽³⁴⁾.

وفي 27 مارس، أعلن الحرس الثوري الإيراني إغلاق المضيق أمام حركة الملاحة البحرية من وإلى موانئ الخليج العربي، وبحلول نهاية أبريل، أصبح عشرون ألف بحار وألفي سفينة عالقة في الخليج العربي⁽³⁵⁾، وإذا كانت العملية الأمريكية-الإسرائيلية في 28 فبراير تُعدّ غير قانونية من وجهة النظر الإيرانية وحلفائها، فإن هجمات إيران على الدول المجاورة غير قانونية أيضًا، وإضافة إلى ذلك، شكّل إغلاق الممر المائي انتهاكًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ إذ منع العبور في مضيق يُستخدم للشحن الدولي. وفي ظلّ ارتفاع أسعار النفط ونقص السلع الأساسية الأخرى، أدركت كلٌّ من واشنطن وطهران أن تكلفة استمرار الأعمال العدائية تفوق أي مكاسب محتملة، واتفقتا على وقف إطلاق النار في اليوم التاسع والثلاثين من الحرب، أي في الثامن من أبريل، واستضافت باكستان محادثات رفيعة المستوى، شارك فيها نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس بنفسه، وذلك في إسلام آباد، في الفترة من العاشر إلى الحادي عشر من أبريل، والتي مثلت مخرجًا محتملاً لمنع تصاعد التوتر بشكل كارثي، لكن انتهت المفاوضات دون تحقيق الاختراق المأمول⁽³⁶⁾.

ولم يكن وقف إطلاق النار معاهدة سلام، بل «هدنة هشّة»، ناتجة عن استنزاف الطرفين، ونصّ الاتفاق على الوقف الفوري للأعمال العدائية، وإزالة الألغام من مضيق هرمز، ووقف الضربات الهجومية، إلا أنه افتقر إلى آلية رسمية لحلّ الخلافات السياسية الكامنة، أو وضع البرنامج النووي الإيراني، وصحيح أن وقف إطلاق النار قد أنهى فعليًا عملية «الغضب الملحمي»، لكنه ترك المنطقة في حالة «سلام بارد»؛ حيث فشلت الولايات المتحدة في تحقيق هدفها الإستراتيجي المتمثل في تغيير النظام، ويمكن النظام الإيراني من البقاء رغم نجاح إستراتيجية «قطع الرأس»، كما أظهرت العملية أنه في حين أن التفوق العسكري والهيمنة الجوية قادرتان على تدمير البنية التحتية، إلا أنها لا تستطيع بسهولة تحقيق التغيير السياسي، مما يؤكد صحة النقد النظري، القائل بأن «القوة دون إستراتيجية خروج هي أسرع طريق إلى الكارثة»⁽³⁷⁾.

رابعًا: التفكير النظري.. الفشل الإستراتيجي

يمكن تقييم الإستراتيجية الأمريكية من خلال تحليل أربعة أبعاد، هي كالآتي:

1. البعد الأول: نظرية الألعاب «خطأ في قراءة قواعد اللعبة»

مع أن إيران تتحمل نصيبًا من أسباب اندلاع الحرب، بسبب موقفها المتشدد في المفاوضات التي سبقت الحرب، مع ذلك يُعدّ صراع عام 2026 م مثالًا صارخًا على سوء فهم إستراتيجي، حيث تعاملت الولايات المتحدة مع أزمة جيوسياسية معقدة على أنها مجرد صراع بسيط على الهيمنة؛ مما أدى إلى اندلاع «لعبة الدجاج game of chicken»

الكارثية⁽³⁸⁾، إذ استندت إستراتيجية الأمن القومي لعام 2025م، وإستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2026م، الصادرة من إدارة ترامب، إلى افتراض أن التفوق العسكري الساحق، وتحديدًا الضربة القاضية لعملية «الغضب الملحمي»، سيجبر إيران على التراجع والاستسلام، إلا أن هذا الحساب أغفل الطبيعة الوجودية لهوية «المقاومة» الإيرانية، مما جعل التراجع السياسي مستحيلًا، فبدلاً من التراجع، واجهت إيران الهجوم الأمريكي-الإسرائيلي، محولةً اللعبة إلى صدام تكبّد فيه الطرفان خسائر فادحة. إضافة إلى ذلك، أغفلت الإستراتيجية الأمريكية «معضلة السجين Prisoner's Dilemma»، التي باتت تُخيّم على حسابات دول مجلس التعاون الخليجي⁽³⁹⁾، فقد افترضت واشنطن أن دول الخليج ستختار إستراتيجية «التعاون Cooperation»، بمعناها الدقيق في نظرية الألعاب، عبر استضافة القوات الأمريكية على أراضيها، مُسهِمةً بذلك في تقاسم أعباء الردع الإقليمي، لكن على الرغم من أن الصواريخ الإيرانية استهدفت القواعد الأمريكية في بعض دول الخليج، فإن غالبيتها نأت بنفسها عن المشاركة، بل تغيرت حساباتها؛ إذ وجدت بعض دول الخليج نفسها أمام معادلة مختلة التوازن؛ فتكلفت التعاون، المتمثلة في التحوّل إلى هدفٍ مباشرٍ للرد الإيراني، باتت تفوق بمراحل ما تجنيه من مكاسب التحالف، ونتيجةً لذلك، بدأت دول مجلس التعاون الخليجي تسير نحو ما يُعرّف في نظرية الألعاب بمرحلة «الانسحاب Defection»، والتي تجسدت في تبني سياسة الحياد والوساطة حفاظًا على أمنها⁽⁴⁰⁾، وقد حرم هذا التوجه الولايات المتحدة من بعض أدوات قوتها الإقليمية؛ مما أجبرها على خوض حرب متعددة الجبهات، دون دعم وتأييد أهم حلفائها الخليجين⁽⁴¹⁾. ولم يكن مأزق عام 2026م نقصًا في القوة، بل فشلًا في إدراك أن السير في خطٍ مستقيم في «لعبة الدجاج» لا يضمن النصر، بل غالبًا يقود للانهييار «Crash»⁽⁴²⁾، لقد كانت الولايات المتحدة تخوض لعبةً (أي حربًا) لفرض هيمنتها، لكن الواقع لم يكن لعبةً يخرج منها طرفٌ واحدٌ منتصر، بل تعرض الجانبان لخسائر متبادلة. وبالمحصلة أصبح الطرفان أسيرين للهوية والخوف، وبالتالي اختارا التصعيد والخراب بدلًا من التنازل.

2. البُعد الثاني: نظرية والت لتوازن التهديدات

تؤكد التفاعلات الأمريكية-الخليجية في عام 2026م صحة نظرية والت لتوازن التهديدات، التي تفترض أن الدول توازن التهديدات، وهي مزيجٌ من القوة والقرب والقدرة الهجومية والنوايا العدوانية وليس القوة وحدها⁽⁴³⁾، وقد افترضت إستراتيجية إدارة ترامب، خطأً أن إضعاف القوة المادية لإيران، من خلال عملية «الغضب الملحمي» سيقلل تلقائيًا من التهديد للمنطقة⁽⁴⁴⁾، إلا أن الولايات المتحدة، عبر تنفيذها ضربة اغتيالية أودت بحياة المرشد الأعلى ودمرت مواقع نووية، عززت نواياها العدوانية إلى أقصى حد.

وبالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، فإن الهجمات كانت قراراً أمريكياً لم تشاركه مع حلفائها، وزعمت إيران أن بعض الهجمات انطلقت من قواعد في دول المجلس، واتخذت ذلك ذريعة للهجوم على هذه الدول⁽⁴⁵⁾، ومن جانبها تابعت دول الخليج سياسة ضبط النفس، وبنيت هذه السياسة على حسابات عقلانية، مفادها أن التهديد الذي يُشكله العدوان الأمريكي-الإسرائيلي غير المنضبط، بات يفوق التهديد الناجم من إيران ضعيفة، وهذا التحول في إدراك التهديد، يفسر تقييم دول الخليج لحساباتها، سواء قبل الحرب برفض العمل العسكري ورفض المشاركة به، أو بعدها بعدم التورط في الصراع، وبدلاً من ذلك التوجه نحو محادثات إسلام آباد، وهذا ما عبر عنه بحصافة المسؤول السعودي السابق والمفكر الأمير تركي الفيصل، قائلاً: «لقد نجحت المملكة بحكمة وبعيد نظرولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في تفاعلي ويلات الحرب وتداعياتها المدمرة، لا بل هي الآن مع باكستان تطفئ نار القتال، وتسهم في منع التصعيد، وتعطي الأمل لدعاة السلام في أن يطمئنوا على أرواح ذويهم وسلامة مصالحهم»⁽⁴⁶⁾.

فعقيدة «أمريكا أولاً»، التي سعت إلى تأمين الحلفاء من خلال إظهار القوة، أدت دون قصد، إلى نفورهم، لأنها أخفقت في إدراك أن الدول حين يتعلق الأمر بمصيرهم وبقائهم، لا تقيس الخطر بحجم قوة الحليف وقدراته، بل أيضاً بنواياه؛ أي نوايا الحليف أهم من قدراته. لذلك لم يتصدع التحالف، لأن الولايات المتحدة كانت ضعيفة، بل لأن موقفها العدواني جعلها أكثر خطراً على شركائها أنفسهم.

3. البعد الثالث: النظرية البنائية عند ألكسندرويندت

يُفسر فشل الولايات المتحدة في خفض التصعيد عام 2026م، رغم الكلفة الاقتصادية المتزايدة، بصورة أفضل عبر بنائية ويندت، التي تؤكد أن سلوك الدول محكوم بالهويات والتصورات المتبادلة، لا بالمصالح المادية البحتة⁽⁴⁷⁾، وأدى تغيير إدارة ترامب لمسمى وزارة الدفاع إلى وزارة الحرب، إلى خلق ضرورة معيارية قوية؛ إذ أصبحت الولايات المتحدة الآن «محارباً» لا يمكنه التراجع دون انتهاك هويته الأساسية⁽⁴⁸⁾، وقد بلغ هذا الفخ الهوياتي ذروته، خلال عملية الإنقاذ المعروفة باسم «معجزة عيد الفصح»، وربما كان بإمكان أي فاعل عقلائي، يوازن بين التكاليف والفوائد، أن يقبل بفقدان طيار بطائرة من طراز إف15 إي، لتجنب تصعيد الحرب، إلا أن مبدأ «لن نترك أحد خلفنا» المتأصل في الجيش الأمريكي جعل مثل هذه التضحية مستحيلة سياسياً وثقافياً.

وبتنفيذها مهمة عمليات خاصة عالية المخاطر، في عمق الأراضي الإيرانية، خلال حرب شديدة الضراوة، أشارت الولايات المتحدة إلى طهران بأنها تستعد لغزوري، وهذا التفسير، الذي فسّر من خلال هوية «المقاومة» الإيرانية، أجبر طهران على التصعيد وإغلاق مضيق هرمز، لردع الغزو المتصور، وهكذا، وجدت الولايات المتحدة نفسها

عاقلة في دوامة تصعيد لا مفرّ منها، بسبب معايير هويتها، وبالتالي فإن مبدأ «عدم ترك أي فرد خلفنا»، رغم وجاهته الأخلاقية، قد قضى إستراتيجياً على مبدأ «السلام من خلال القوة» بإلغاء أي مخرج دبلوماسي «diplomatic off-ramp»، وتكمن مأساة عام 2026 م، في أن الولايات المتحدة أعطت الأولوية لتأكيد هويتها على حساب المرونة الإستراتيجية، مُثبتةً أنه عندما تكون «ذات» الدولة على المحك، يصبح خفض التصعيد العقلاني مستحيلاً⁽⁴⁹⁾، ولم ينتهِ الصراع لأن الولايات المتحدة استنفدت خياراتها، بل لأن هويتها رفضت السماح لها بالانحراف عن مسارها.

4. البُعد الرابع: نظرية «سلم التصعيد Escalation Ladder»

يُفهم تحوّل عملية «الغضب الملحمي» من ضربة استئنافية «مُحكّمة»، إلى حرب إقليمية متعددة الجبهات على أفضل وجه من خلال نظرية سلم التصعيد، التي تكشف كيف أخطأت الولايات المتحدة في تقدير آليات تصعيد الصراع⁽⁵⁰⁾، فقد عملت إستراتيجية الأمن القومي وإستراتيجية الدفاع الوطني، على افتراض خاطئ، مفاده أن الولايات المتحدة قادرة على الصعود إلى درجة محددة على سلم التصعيد (الدرجة 30-استئصال القيادة)⁽⁵¹⁾ ثم «النزول» إلى سلام مستقر، إلا أن حرب 2026 م أثبتت أن هذا السلم ليس إطاراً قابلاً للتحكم، بل منحدرًا زلقًا، حيث يُفضي فيه الصعود على درجة واحدة إلى الصعود على التي تليها بفعل الخوف المُتبادل وانعدام المسارات الآمنة للانسحاب.

وكان من المُفترض أن يُمثل إطلاق الولايات المتحدة لعملية «الغضب الملحمي» (الدرجة 30) ذروة الصراع (انظر للجدول 3)، وبدلاً من ذلك، أُجبر رفض إيران «التراجع swerve» الولايات المتحدة على الصعود إلى الدرجة 35 «الدفاع الشامل massive defense»، وأشارت عملية «معجزة عيد الفصح» (الدرجة 38) إلى غزو بري وشيك، مما دفع إيران إلى الدرجة 40 «التصعيد بالوكالة proxy surge» (انظر للجدول 4)، ثم إلى الدرجة 42 (إغلاق مضيق هرمز)، وكانت الإشارة الأمريكية «مكلفة costly» للغاية، أي اغتيال المرشد الأعلى وتدمير المواقع النووية، لدرجة أنها قضت على أي مخرج يحفظ ماء وجه إيران⁽⁵²⁾، وفي ظل غياب درجة وسيطة كالدرجة 25 يمكن التراجع إليها، لم يعدّ النزول عن سلم التصعيد ممكناً إلا عبر انهيار مفاجئ وكارثي، تجلّت تداعياته في انهيار وشيك للاقتصاد العالمي (global economic collapse) (انظر للجدول 5).

لقد أساءت الولايات المتحدة تقدير عملية التصعيد؛ إذ تعاملت مع سلم التصعيد كقائمة خيارات منفصلة بدلاً من كونه أداة التزام ذاتية التعزيز، فمن خلال الفشل في إدراك أن زخم الخوف يتجاوز السيطرة الإستراتيجية، سمحت الولايات المتحدة بضربة

موجهة بالتحول إلى أزمة شبه نووية، مما يثبت أن القوة دون إستراتيجية خروج واضحة هي أسرع طريق إلى الكارثة⁽⁵³⁾.

يتتبع هذا الجدول الزمني مسار الصراع، بدءًا من التوتر الذي سبق الضربة، مرورًا بالضربة الحاسمة، ثم التصاعد غير المنضبط، والذروة الاقتصادية، وصولًا إلى خفض التصعيد الهش، مع ربط كل حدث رئيسي بسلم التصعيد ذي الـ 44 درجة، الذي وضعه الخبير الإستراتيجي هيرمان كان.

جدول (3) المرحلة الأولى: ما قبل الضربة

و«الصعود المنضبط» (26 - 28 فبراير 2026م)

شنت الولايات المتحدة ضربة «دقيقة»، معتقدة أنها قادرة على

السيطرة على سلم التصعيد

التاريخ	الحدث	درجة التصعيد	تصنيف السلم	الرؤية النظرية
26 فبراير 2026م	الدمج الاستخباراتي النهائي: أكدت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) والموساد، موقع تواجد المرشد الأعلى، وانتقلت القاذفات الأمريكية 1-B والمقاتلات 35-F إلى ديبغو غارسيا والعديد.	الدرجة 12 - (التعبئة في ظل الأزمة).	التموضع ما قبل الصراع.	الإشارة: يُعدّ تحريك الأصول العسكرية «إشارة مكلفة Costly Signal» لكن إيران تسيء تفسيرها كتحضير لغزو وليس مجرد ضربة.
27 فبراير	إنذار دبلوماسي: تصدر الولايات المتحدة تحذيرًا علنيًا: «تخلصوا من الأصول النووية أو واجهوا العواقب»، إيران ترفض التحذير وتصفه بأنه «خدعة».	الدرجة 15: (التهديدات الدبلوماسية).	فشل خفض التصعيد.	لعبة الدجاج: يرفض الطرفان «التراجع». تعتقد الولايات المتحدة أن التهديد سيُجبر إيران على الانسحاب، بينما ترى إيران أنه مقدمة لتغيير النظام.

التاريخ	الحدث	درجة التصعيد	تصنيف السُّلم	الرؤية النظرية
28 فبراير	عملية الغضب الملحمي: الولايات المتحدة وإسرائيل تطلقان أكثر من 100 صاروخ كروز وقاذفات شبحية. مقتل المرشد الأعلى وتدمير منشآت نظنز وفوردو.	الدرجة: 28-30 (حرب تقليدية كبرى - إستراتيجية قطع الرأس).	«الذروة المقصودة Intended «Peak»	سوء التقدير: تفترض الولايات المتحدة أن هذه هي نهاية السُّلم، وأن تدمير القيادة سيؤدي إلى استسلام إيران.

جدول (4) المرحلة الثانية: التصاعد و«الانهيار» (1-10 مارس 2026م)
يصبح المسار زلْقا، وترفض إيران الانحراف عن المسار، بينما تُقيّد الولايات المتحدة نفسها بمعايير الهوية.

التاريخ	الحدث	درجة التصعيد	تصنيف السُّلم	الرؤية النظرية
1 مارس 2026م	الموجة الأولى من الرد: إيران تطلق خمسين صاروخًا باليستيًا باتجاه تل أبيب وديمونا، اعترضت منظومة القبة الحديدية 80% منها، بينما أصابت عشرة صواريخ أهدافها.	الدرجة 32-34 (أي مستوى الهجوم التقليدي واسع النطاق).	بداية «دوامة» التصعيد.	توازن التهديد: إيران صنفت الضربة الأمريكية السابقة بأنها من الدرجة 30 أي تهديدًا وجوديًا، ما جعل الرد ضرورة للحفاظ على هوية «المقاومة» وضمان بقاء النظام.

التاريخ	الحدث	درجة التصعيد	تصنيف السُّلم	الرؤية النظرية
2 مارس	القصف الكثيف وهجمات على الخليج: توسّع الهجوم الإيراني ليشمل أكثر من 200 صاروخ، استهدفت إسرائيل وقواعد أمريكية في قطر والبحرين، ما أدى إلى إصابة أكثر من أربعين عنصرًا أمريكيًا.	الدرجة 35-37، أي مستوى الحرب الإقليمية الشاملة.	«الانهيار» «The Crash»	«معضلة السجين» Prisoner's Dilemma: أدركت بعض دول الخليج أن «التعاون» مع الولايات المتحدة عبر استضافة قواعدها أصبح مكلفًا للغاية، ما دفعها إلى إعادة تقييم موقفها من الصراع، وعزز عدم ثقتها بواشنطن.
3 مارس	عملية الإنقاذ «معجزة الفصح»: انتشل «فريق سليل 6 / دلتا فورس» ضابط أنظمة الأسلحة من مقاتلة F-15E التي سقطت قرب شيراز. دُمّرت أربع طائرات أمريكية، وقُتل تسعة إيرانيين.	الدرجة 38-40، أي مستوى العمليات الخاصة في منطقة حرب نشطة.	تصعيد عرضي	البنائية: يفرض مبدأ «لن نترك أحدًا خلفنا» عملية إنقاذ محفوفة بالمخاطر. وتفسر إيران هذا على أنه مقدمة لغزو بري، مما يدفع سلم التصعيد إلى مستوى أعلى.
4 مارس	موقف دول الخليج عن التحالف: أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات «الحياد»، وأغلقتا مجالهما الجوي أمام الطائرات القتالية الأمريكية، بينما عرضت باكستان الوساطة بتنسيق مع السعودية وتركيا ومصر.	الدرجة 39، أي مستوى تفكك التحالفات.	«انهيار التحالف» Alliance «Collapse»	توازن التهديد، بدأت دول الخليج ترى في الولايات المتحدة -لا إيران- التهديد الأكبر، نتيجة نواياها الهجومية وتداعيات الحرب على اقتصاداتها، ما دفعها إلى «الانشقاق» لحماية مصالحها.

التاريخ	الحدث	درجة التصعيد	تصنيف السُّلم	الرؤية النظرية
7-5 مارس	موجة الوكلاء: دخلت جماعات مسلحة في لبنان واليمن على خط المواجهة، عبر هجمات مكثفة بالطائرات المسيّرة والصواريخ على إسرائيل والممرات البحرية.	الدرجة 40-41، أي مستوى الحرب اللامتماثلة متعددة الجبهات.	«حلقة النار The Ring of Fire»	«نظرية الألعاب Game Theory»، استخدمت إيران الوكلاء لتوسيع نطاق الحرب دون الانخراط المباشر، بهدف اختبار عزيمة الولايات المتحدة.

جدول (5) يوضح المرحلة الثالثة: الذروة الاقتصادية

وبلوغ الحافة (10-25 مارس 2026م)

بحلول هذه المرحلة يتجاوز الصراع حدود المنطقة، ومع بلوغ الصراع ذروته بات هناك تهديداً صريحاً بحدوث انهيار عالمي.

التاريخ	الحدث	درجة التصعيد	تصنيف السُّلم	الرؤية النظرية
10 مارس 2026م	إغلاق مضيق هرمز: أغلقت إيران المضيق عبر الألغام البحرية، وأغرقت ناقلتين تجاريتين، ما رفع أسعار النفط إلى 126 دولاراً للبرميل.	الدرجة 42-43، «انهيار الاقتصاد العالمي Global Economic Collapse» / الحصار الإستراتيجي.	«أعلى سلم التصعيد Top of the Ladder»	تدمير اقتصادي متبادل، وبدء ركيزة «أمريكا أولاً» الاقتصادية بالانهيار.
15 مارس	الحرب السيبرانية وحرب شبكة الكهرباء: أطلقت الولايات المتحدة عملية «العاصفة الصامتة Op-eration Silent Storm» ضد شبكة الكهرباء الإيرانية، وردّت طهران بهجمات سيبرانية على البنوك الأمريكية.	الدرجة 43، أي مستوى الحرب السيبرانية ضد البنى التحتية الحيوية.	توسع نطاق الحرب الشاملة.	الإشارة: يُظهر كلا الجانبين القدرة على زعزعة استقرار وطن الآخر، دون إطلاق رصاصة واحدة.

التاريخ	الحدث	درجة التصعيد	تصنيف السُّلم	الرؤية النظرية
20 مارس	«الظل النووي -Nucle ar Shadow»: تلمّح وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية إلى «خيارات نووية تكتيكية» في حال غزو الولايات المتحدة، وتقوم الولايات المتحدة بنقل غواصات نووية إلى المنطقة.	الدرجة 44-45، أي مستوى التهديد النووي التكتيكي.	«حافة الهاوية» «The Brink»	«لعبة الدجاج»، النهاية: كلا الطرفين ينظر مباشرة إلى الهاوية النووية، واحتمال الخطأ أو سوء التقدير يصبح في أعلى مستوياته.
22 مارس	الذعر العالمي: انهيار أسواق الأسهم. صندوق النقد الدولي يدعو إلى وقف إطلاق نار طارئ. الكونغرس الأمريكي يناقش «التعبئة العامة».	الدرجة 45، أي الوصول لمستوى «الأزمة العالمية» «Global Crisis».	«فشل منظومي Systematic Failure»	ذروة «المنحدر الزلق Slippery Slope»؛ إذ أصبح استمرار الحرب يعني تدمير الاقتصاد العالمي، ما جعل «الانتصار» مستحيلاً دون خسارة الجميع.

جدول (6) المرحلة الرابعة: الهبوط القسري والهدنة الهشة (26 مارس - 26 أبريل 2026م)

عند هذه المرحلة يُرغم الضغط الاقتصادي الطرفين على التراجع، فيُخفض مستوى التصعيد لكن دون الوصول إلى سلام حقيقي.

التاريخ	الحدث	درجة التصعيد	تصنيف السُّلم	الرؤية النظرية
26 مارس 2026	بداية المحادثات في إسلام آباد: اجتمع ممثلو الولايات المتحدة وإيران ودول الخليج في إسلام آباد بوساطة باكستانية.	الدرجة 40، أي مستوى التفاوض رفيع المستوى.	«التراجع الاضطراري Desperate Retreat»	نظرية الألعاب: لقد فاقت «كلفة الحرب» الآن «جدوى النصر» بالنسبة للطرفين.

التاريخ	الحدث	درجة التصعيد	تصنيف السّلم	الرؤية النظرية
8 أبريل	الهدنة الهشّة: جرى التوصل إلى وقف لإطلاق النار: إيران وعدت بأنها ستوقف تلغيم المضيق، والولايات المتحدة توقفت عن الضربات الهجومية، دون توقيع معاهدة سلام.	الدرجة 20-25، وقف إطلاق النار / «الردع القسري Co-ercive De-terrence»	«النزول القسري» «Forced Decent»	توازن غير مثالي: خسر الطرفان؛ فقد تضرر الاقتصاد الأمريكي، بينما بقي النظام الإيراني ضعيفاً لكنه لم يسقط.
15 أبريل	مراجعة ما بعد الصراع: نشرت الولايات المتحدة تقريراً يعترف بـ «سوء تقدير إستراتيجي» خصوصاً تجاه رد فعل دول الخليج.	الدرجة 15 (تقييم ما بعد النزاع)	المراجعة	منظور بنائي: بدأت واشنطن تدرك أنها وقعت في «فخ الهوية»؛ تصوّرها لنفسها كقوة لا تهزم دفعها إلى قرارات تصعيدية.
26 أبريل	الوضع الطبيعي الجديد: لا تزال المنطقة متوترة. الولايات المتحدة تتحول إلى «التوازن عن بُعد offshore balancing».	الدرجة 10-12 (سلام بارد / توترات)	الوضع القائم الجديد	تستمر الحلقة: تتوقف «لعبة الدجاج» مؤقتاً، لكن محرّكات الصراع (الهوية والتهديد) تبقى قائمة.

لا تعزى النتائج غير المتوقعة للحملة العسكرية في 2026م إلى قصور في القدرات العسكرية الأمريكية، بل إلى خلل جوهري في التوافق بين التصميم الإستراتيجي الثابت لإستراتيجية الأمن القومي والواقع الديناميكي المتغير للصراع، ومن خلال تطبيق إطار نظري رياضي الأبعاد، وذلك بعزل الآليات المحددة التي حوّلت إستراتيجية قطع رأس «مُحكّمة» إلى حرب إقليمية متعددة الجبهات، يكشف التحليل أن الولايات المتحدة جُرت إلى حرب استنزاف، بل خسرت لعبة الإستراتيجية، نفسها نتيجة لسوء فهمها لطبيعة الصراع وتصورات حلفائها وقيود هويتها وآليات التصعيد.

وخلاصة القول، إن حرب 2026م أثبتت خطأ الحسابات الأمريكية، فمن جهة تفاقم خطأ نظرية اللعبة، المتمثل في «لعبة الدجاج» بسبب سوء تقدير ميزان التهديدات الذي أدى إلى نفور الحلفاء، كما شلَّ فخَّ الهوية «البنائية» قدرة الولايات المتحدة على التراجع في اللحظة التي أصبح فيها طريق التصعيد زلقاً، فإن سوء تقدير درجات «سلم التصعيد Escalation Ladder» حوّل ضربةً محسوبة إلى حرب إقليمية واسعة النطاق، وتفسّر هذه الأبعاد مجتمعةً كيف تحوّلت إستراتيجية مُصمّمة لـ«السلام من خلال القوة» إلى «حرب من خلال القوة»، مُحوّلةً رؤية الهيمنة الإستراتيجية إلى توازنٍ هشٍّ من الضعف المُتبادل، ولم تكن مأساة عام 2026م ناتجة عن نقصٍ في القوة لدى الولايات المتحدة، بل عن نقصٍ في الرؤية النظرية التي تمكّنها من فهم طبيعة اللعبة التي كانت تخوضها.

خاتمة

في نهاية المطاف، يُمثل الصراع الأمريكي-الإيراني عام 2026م، اختباراً حاسماً لمبدأ «أمريكا أولاً»، كاشفاً أن إستراتيجية الأمن القومي 2025م، وإستراتيجية الدفاع الوطني 2026م، لا تُمثّلان مساراً مُجدياً نحو الاستقرار السيادي، بل مُقامرةً عالية المخاطر ذات عواقب وخيمة؛ إذ استندت إستراتيجية الإدارة الأمريكية إلى خطأ جوهري في الحسابات: الاعتقاد بأن الهيمنة العسكرية كفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي، وأن ضربة عسكرية «مُحكّمة» كفيلة بفرض سلام طوعي، ولكن بدلاً من ذلك، أدى السعي لتحقيق السلام من خلال القوة عبر حروب الوكالة والالتزام القائم على الهوية دون قصد، إلى تفاقم الفوضى الإقليمية التي كانت تسعى لاحتوائها. وبالنظر إلى الصراع كمجرد منافسة على الهيمنة، أشعلت الولايات المتحدة «لعبة الدجاج» التي انتهت بمواجهة لا نصر، وقد أدّى اعتماد الإستراتيجية على نية هجومية لإضعاف إيران بشكلٍ حاسم، إلى تعظيم شعور حلفاء الخليج بالتهديد، مما أسفر عن إضعاف التحالف، الذي كان يُفترض أن يشكّل أساس الأمن الإقليمي، وإضافة إلى ذلك، فإن التمسك الصارم بمعايير هوية «المحارب»، ولا سيما مبدأ «لن نترك أحداً خلفنا»، زجّ بالولايات المتحدة في دوامة تصعيد لا مفر منها، مما قضى على المنافذ الدبلوماسية اللازمة لخفض التصعيد. كانت النتيجة انحداراً خطيراً نحو التصعيد، حيث دفع غياب مخرج يحفظ ماء وجه إيران الصراع إلى حافة الانهيار الاقتصادي العالمي. وبالتالي، تحوّلت رؤية الهيمنة الإستراتيجية إلى توازنٍ هشٍّ قائم على الانكشاف المتبادل؛ فـ«السلام» الذي تحقق لم يكن تسويةً دائمة، بل وقفاً هشاً لإطلاق النار ولد من رحم الإنهاك، تاركاً المنطقة أكثر اضطراباً مما كانت عليه.

وتُظهر أزمة 2026 أنه في عصر الترابط المعقد والسياسات القائمة على الهوية، فإن القوة دون مرونة والهيمنة دون إستراتيجية خروج لا تُؤمّن الدول بل تُعرّضها للخطر، وبالتالي يتطلب الاستقرار الحقيقي القدرة على الضرب، والحكمة لمعرفة متى يجب التراجع.

ولا يزال الطريق أمام الولايات المتحدة وإيران ضيقاً للغاية، يتسم بالردع الهش بدلاً من المصالحة الحقيقية، وعلى المدى القريب، من المرجح أن ينخرط الطرفان في مفاوضات سرية غير رسمية بوساطة جهات وسيطة كباكستان والمملكة العربية السعودية أو تركيا، مع التركيز بشكل خاص على خفض التصعيد. ويظل خطر تجدد الحرب وشيكاً وكبيراً بفعل ثلاثة عوامل هيكلية أساسية:

■ في ظل غياب سلام رسمي، ستواصل الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران شنّ حرب خفية لا هوادة فيها، عبر الهجمات الإلكترونية والتخريب والضربات بالوكالة، وقد يؤدي أيُّ خطأ في التقدير، كنجاح هجوم على حاملة طائرات أمريكية، أو تحقيق إيران لاختراق نووي حاسم، إلى إعادة إشعال فتيل التصعيد فوراً.

■ لا تزال هوية «المحارب» الأمريكية وسردية «المقاومة» الإيرانية متناقضتين؛ ولا يمكن لأي من الطرفين تحمل الظهور بمظهر الضعيف داخلياً، مما يجعل التنازلات الدبلوماسية محفوفة بالمخاطر السياسية، ويزيد من احتمالية شنّ «ضربات استعراضية» لإثبات العزم.

■ دون آلية تحفظ ماء الوجه لحل النزاع الجوهرى حول الأسلحة النووية، ستفتقر أي أزمة مستقبلية إلى المخارج الدبلوماسية، التي حالت دون اندلاع حرب شاملة عام 2026م.

وأخيراً، يمكن القول بأن وقف إطلاق النار يبدو مؤقتاً، وما لم يحدث تحوّل جذري في إدراك التهديدات أو في بناء الهوية، فإن المنطقة مُعرّضة لعودة الصراع في غضون عام أو نحوها، حينها قد يكون التصعيد القادم أكثر كارثية من سابقه.

ملحق يوضح قائمة الاختصارات

NSS – National Security Strategy	إستراتيجية الأمن القومي
NDS – National Defense Strategy	إستراتيجية الدفاع الوطني
DoD – Department of Defense	وزارة الدفاع
DoW – Department of War	وزارة الحرب
LOEs – Lines of Effort	خطوط الجهد
Operation Midnight Hammer	عملية المطرقة منتصف الليل
Operation Rough Rider	عملية الراكب الخشن
Operation Epic Fury	عملية الغضب الملحمي
Operation Absolute Resolve	عملية العزم المطلق
Operation Silent Storm	عملية العاصفة الصامتة
CIA – Central Intelligence Agency	وكالة الاستخبارات المركزية
Mossad – Israeli Intelligence Agency	الموساد (جهاز الاستخبارات الإسرائيلي)
IRGC – Islamic Revolutionary Guard Corps	الحرس الثوري الإيراني
GCC – Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون الخليجي
B-1 (B-1 Lancer)	قاذفة بي 1 لانسر
F-35	مقاتلة أف 35 الشبحية
F-15E	مقاتلة أف 15 إي سترايك إيغل
WSO – Weapons Systems Officer	ضابط أنظمة التسليح
UAV / Drones	الطائرات المسيّرة
Kheibar Shekan (Hypersonic Missile)	صاروخ خيبرشكن (فرط صوتي)
Balance of Threat	توازن التهديد
Game of Chicken	لعبة الدجاج (نظرية المواجهة حتى آخر لحظة)
Prisoner's Dilemma	معضلة السجين
Constructivism	البنائية (في العلاقات الدولية)
Escalation Ladder	سُلّم التصعيد
Rung (Escalation Rung)	درجة / مستوى على سُلّم التصعيد
Security Dilemma	معضلة الأمن
Deterrence by Denial	الردع بالحرمان

Peace Through Strength	السلام عبر القوة
FIC – First Island Chain	السلسلة الأولى من الجزر (في الإستراتيجية تجاه الصين)
IMF – International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
GDP – Gross Domestic Product	النتاج المحلي الإجمالي
DIB – Defense Industrial Base	القاعدة الصناعية الدفاعية
NATO – North Atlantic Treaty Organization	حلف شمال الأطلسي (الناتو)
Monroe Doctrine / Trump Corollary	مبدأ مونرو / الملحق الترامبي لمبدأ مونرو
SEAL Team 6	فريق العمليات الخاصة البحرية السادسة (سيل تيم 6)
Delta Force	قوة دلتا
WSO – Weapon Systems Office	ضابط أنظمة الأسلحة
DIB Defense Industrial Base	قاعدة الصناعات الدفاعية

المراجع والمصادر

- (1) 'National Security Strategy of the United States of America,' The White House, Nov 2025, P-1, accessed April 27, 2026. <https://tinyurl.com/28tlfv2p>
- (2) Ibid., 8.
- (3) Ibid., 9.
- (4) Ibid., 3.
- (5) Ibid., 14.
- (6) Ibid., 10.
- (7) Ibid., 11.
- (8) Ibid., 27-28.
- (9) Ibid., 19.
- (10) «مبدأ دونرو Donroe Doctrine»: مصطلح مزج بين اسم Monroe وأطلقه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لوصفه نهجه في تطبيق «مبدأ مونرو Monroe Doctrine» لفرض مصالح الولايات المتحدة في نصف الكرة. للمزيد انظر: Kathryn Palmer, "Trump calls Monroe Doctrine the 'Donroe Doctrine' after Venezuela raid," USA Today, Jan 03, 2026, <https://www.usatoday.com/story/news/politics/2026/01/03/trump-on-monroe-doctrine-the-donroe-doctrine-after-venezuela-raid/88008767007/>
- (11) Ibid., 15.
- (12) Ibid., 8.
- (13) "National Defense Strategy," Department of War, February 2025, 23, accessed April 27, 2026. <https://tinyurl.com/2339e38r>
- (14) Ibid., 6.
- (15) Ibid., 3.
- (16) Ibid.
- (17) Ibid., 4.
- (18) Ibid.
- (19) Ibid., 5.
- (20) Ibid., 21-22.
- (21) Ibid., 13.
- (22) Ibid., 14.
- (23) Ibid., 14.
- (24) Ibid., 11-12.
- (25) Ibid., 14.
- (26) Ibid., 2.
- (27) Ibid., 11.
- (28) "National Security Strategy of the United States of America," The White House, 8, November 2025, accessed April 27, 2026. <https://tinyurl.com/28tlfv2p>
- (29) Dozens Injured in Israel after Iranian Missile Strikes Target Two Areas near Main Nuclear Research Center," PBS, March 21, 2026, accessed April 27, 2026. <https://tinyurl.com/23sje4lq>
- (30) Janatan Sayeh, "US-Israeli Strikes Hit Iran's Missile, Nuclear, Political, and Repression Sites," Long War Journal, March 01, 2026, accessed April 27, 2026. <https://tinyurl.com/24rbh2h5>
- (31) John Liu , Stephanie Yang and Hanna Ziady, "Oil briefly touches \$126, its highest price in four years," CNN, April 30, 2026, <https://tinyurl.com/2ctoxtk>.
- (32) Holly Ellyatt, "Gulf States Have Tolerated Iranian Strikes So Far - But Their 'Defensive' Stance Won't Last Forever," CNBC, March 19, 2026, accessed April 27, 2026. <https://tinyurl.com/2844j3pk>
- (33) Graham T. Allison, Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis (Boston: Little, Brown and Company, 1971).
- (34) Jervis, Robert. 1978. "Cooperation Under the Security Dilemma," World Politics 30 (2): 167-214, accessed April 27, 2026, <https://doi.org/10.2307/2009958>.
- (35) Chan Ho-Him, Sheikh Saaliq and Niniek Karmini, "Tired and Worried, Seafarers Have Been Stranded in the Persian Gulf for Weeks," AP via The Washington Post, April 27, 2026, accessed April 27, 2026. <https://tinyurl.com/2cyren24>
- (36) Stephen M. Walt, "The Predatory Hegemon: How Trump Wields American Power," Foreign Affairs, March/April 2026, accessed April 27, 2026. <https://tinyurl.com/254hw8s5>
- (37) Ibid.

- (38) Graham Allison, *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*, 2nd ed. (New York: Longman, 1999), 12-15.
- (39) Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma," *World Politics* 30, no. 2 (January 1978): 175, accessed April 27, 2026, <https://doi.org/10.2307/2009953>.
- (40) Robert D. Putnam, "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games," *International Organization* 42, no. 3 (Summer 1988): 435, accessed April 27, 2026, <https://doi.org/10.1017/S0020818300028105>.
- (41) Eric Alter, "The Iran war has forced the US-Gulf alliance out of the shadows," *Atlantic Council*, April 20, 2026, <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-iran-war-has-forced-the-us-gulf-alliance-out-of-the-shadows/>
- (42) Helene Cooper, Eric Schmitt and Ronen Bergman, "US Military Moves Into Place for Possible Strikes in Iran," *The New York Times*, February 18, 2026, <https://www.nytimes.com/2026/02/18/us/politics/us-military-iran.html?searchResultPosition=1>
- (43) Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), 24-26.
- (44) Cooper, Schmitt and Bergman, "US Military Moves Into Place for Possible Strikes in Iran."
- (45) US Launches Missiles from Persian Gulf's Arab States Against Iran, Despite Denials,' *Tasnim News Agency*, March 20, 2026, <https://tinyurl.com/2bdhwwqg>
- (46) Prince Turki Al-Faisal, "This is how Crown Prince Mohammed bin Salman succeeded," *Arab News*, May 2026 ,09, accessed May 2026 ,18, <https://www.arabnews.com/node/2642938>.
- (47) Alexander Wendt, "Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics," *International Organization* 46, no. 2 (Spring 1992): 395, accessed April 27, 2026, <https://www.jstor.org/stable/2706538>. See also, Thomas Ricks, *The Generals: American Military Command from World War II to Today* (New York: Penguin Press, 2012), 215-220.
- (48) "Pete Hegseth Vows to Restore 'Warrior Ethos' at Pentagon," *Fox News*, November 15, 2024, accessed April 27, 2026, <https://www.foxnews.com/media/trumps-defense-secretary-vows-restore-warrior-mentality-raise-standards-sweeping-military-transform>
- (49) Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 32, (1999, accessed April 2026 ,27.
- (50) Herman Kahn, *On Escalation: Metaphors and Scenarios* (New York: Praeger, 1965), 45-48.
- (51) Glenn H. Snyder, *Diplomacy and Defense Planning: The Theory of Escalation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971), 88-92.
- (52) Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma," *World Politics* 30, no. 2 (January 1978): 175, accessed April 27, 2026, <https://www.jstor.org/stable/2009953>.
- (53) Scott D. Sagan, "The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better," *International Security* 21, no. 4 (Spring 1996): 138, accessed April 27, 2026, <https://www.jstor.org/stable/2539120>.

إيران ومضيق هرمز كأداة تأثير في حرب غير متكافئة: فرص الردع ومعضلة الاستدامة

د. محمود حمدي أبو القاسم

باحث بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ومدير تحرير مجلة الدراسات الإيرانية

مستخلص

تتناول هذه الورقة صعود ورقة مضيق هرمز، كأداة للتأثير في الصراع الراهن بين الولايات المتحدة وإيران؛ إذ أعطى الهجوم الأمريكي على إيران ومحاولة إسقاط النظام، الضوء الأخضر لتعطيل حركة الملاحة عبر المضيق، وقد كان لهذه الإستراتيجية دور فعال في التأثير على مسار الحرب؛ وذلك نظراً لحجم الضرر العالمي، لا سيّما ما يتعلق بتهديد أمن الطاقة وإمدادات بعض السلع الإستراتيجية ومجمل الاقتصاد العالمي، ومع أن هذه الإستراتيجية أثبتت فاعليتها في توفير أداة ردع لإيران، ومنحها ورقة تفاوض حدّت من خسائرها على طاولة المفاوضات، غير أن الرهان على المضيق كأصل إستراتيجي إيراني مستدام يمكن التعويل عليه في المستقبل، مسألة محفوفة بالمخاطر وتواجه تحديات كبيرة، وذلك بالنظر إلى القيود القانونية والنظامية وهيكل القوة العالمي المناهض لمثل هذا النهج. لمعالجة هذه القضية، سوف تتطرق الدراسة لأهمية المضيق في سياسة إيران الإقليمية، وكيفية توظيفه في إطار الحرب الراهنة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وما حققته إيران من مكاسب وما تواجهه من تحديات. الكلمات المفتاحية: الحرب الأمريكية-الإيرانية، مضيق هرمز، الإستراتيجية الإيرانية، الحروب غير المتكافئة، الردع، الشرق الأوسط، الخليج العربي، المفاوضات النووية.

مقدمة

كشفت الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، عن أهمية مضيق هرمز في التأثير على الصراع؛ حيث منح إيران ورقة غاية في الأهمية، بفضلها حوّلت مسار الحرب وأهدافها. ولطالما كان المضيق أداة فاعلة في المواجهة غير المتماثلة مع الولايات المتحدة على مدار عقود، حيث سبق واستغلت إيران هذه الورقة خلال الحرب الإيرانية-العراقية في الثمانينات، كما وظفتها بعد حملة الضغوط القصوى على إيران، بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في مايو 2018 م، لكن ظل استخدام المضيق في إطار التصعيد المحدود، ووفق سياسة الإنكار لتجنب تحمل أي عواقب جراء الهجوم على السفن والناقلات، لكن الواضح أن إيران خلال الحرب الجارية، قد هدّدت حركة الملاحة عبر المضيق بصورة شبه كاملة، في إطار تحوّل عقديتها العسكرية من الدفاع إلى الهجوم؛ وذلك لتحقيق توازن في الردع، ومحاولة إحداث تغيير مستدام لوضع المضيق، في ظل ما حققه لها من قوة تفاوضية جراء إغلاقه والسيطرة عليه.

تطرح هذه الدراسة تساؤلاً رئيسياً، يتمحور حول فرص إيران في تحويل ورقة مضيق هرمز إلى مكتسب إستراتيجي مستدام؟ وينبثق عن هذا السؤال أسئلة فرعية تدور حول أهمية مضيق هرمز، ومكانته في سياسة إيران الخارجية، وكيفية توظيف إيران لورقة المضيق في الحرب الراهنة للتأثير على حرية الملاحة عبر المضيق، ومردود هذه السياسة على إيران، وما حققته من مكتسبات، وما فرضه ذلك السلوك من تحديات، وما إذا كان بإمكان إيران أن تحتفظ بالتحكم في المضيق بشكل مستدام، وتفرض أمراً واقعاً عبر تغيير الوضع القانوني للمضيق؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، تفترض الدراسة بأن مضيق هرمز له أهمية استثنائية، وتأثير حيوي على أمن الطاقة العالمي، وأن تقييد الملاحة عبره يفرض ضغوطاً اقتصادية غير مسبوقة على العالم ككل، كما تجادل الدراسة بأن هناك علاقة طردية بين ارتفاع مستوى التهديد الذي تواجهه إيران وبين حدود استخدام المضيق كورقة في مواجهة التهديدات؛ بمعنى أنه كلما تم وضع النظام تحت تهديد وجودي، كان لديه استعداد أكبر لتغيير عقيدته العسكرية والاتجاه لتقييد الملاحة عبر مضيق هرمز لتحقيق توازن في الردع، كما تجادل الدراسة بأن فرص إيران تبدو محدودة في تحويل ورقة المضيق من أداة فاعلة وقت الحرب إلى أداة قوة دائمة وقت السلم، عبر تغيير الوضع القانوني للمضيق، والتحكم في حركة المرور به، وفرض رسوم على العبور.

تناقش الدراسة إشكالياتها المتمحورة حول مردود استخدام إيران مضيق هرمز كورقة ضغط في الصراع الراهن مع الولايات المتحدة وإسرائيل انطلاقاً من مقارنة واقعية، باعتبار أن إيران تستخدم المضيق كورقة قوة وأداة للردع في حرب غير متكافئة، من أجل مواجهة

الخلل في ميزان القوة، ويفترض أنها تراهن على المضيق كنقطة ضعف جيوسياسية لتعظيم القوة وضمّان البقاء، لكن يبدو من الصعب في ظل هيكل القوة العالمي، والخلل في ميزان القوة العسكري والتحديات القانونية، أن تغير إيران من وضع المضيق بصفة دائمة. ووفقاً لذلك، تعتمد الدراسة المنهج الاستقرائي، الذي يركز على جمع البيانات والعلاقة المترابطة بطريقة دقيقة، من أجل الربط بينها بمجموعة من العلاقات الكلية العامة، بالإضافة إلى الاستعانة بمقاربات منهجية أخرى تدعم جوانب البحث، كالمناهج القانوني ودراسة الحالة، وبما يناسب طبيعة الظاهرة وجوانبها المتعددة.

أولاً: أهمية مضيق هرمز في سياسة إيران الإقليمية

يحظى مضيق هرمز بأهمية إستراتيجية كواحد من أبرز المضائق المائية الطبيعية في العالم، وقد حاولت إيران بمنطق الجغرافيا، أن توظفه كورقة جيوسياسية مؤثرة، تخدم تطلعاتها الإقليمية، وتعزز تموضعها على الصعيد الدولي، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1. الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز

جغرافياً، يربط مضيق هرمز بين الخليج العربي وخليج عمان، ويفصل بين إيران من جهة الشمال وسلطنة عمان من جهة الجنوب، ويبلغ طول المضيق 90 ميلاً بحرياً، بينما لا يتجاوز عرضه 21 ميلاً بحرياً عند أضيق نقطة فيه. وفقاً لذلك، فإن المضيق مشترك بين إيران وسلطنة عمان، والمفترض أنه لا يحق لإيران اتخاذ قرارات تخص المضيق بأكمله دون موافقة عمان، خاصة أن مخطط فصل حركة الملاحة البحرية، الذي تحدده المنظمة البحرية الدولية بموافقة الدول الساحلية، يقع جنوب خط المنتصف في مضيق هرمز، أي داخل المياه الإقليمية لسلطنة عمان، ويعود سبب هذا القرار إلى أن عمق المياه داخل المضيق يقع في الجانب العماني، على الرغم من أن الأعماق وخطوط فصل الملاحة خارج المضيق، وعلى امتداد جزر طنّب وفارور، تميل نحو السواحل الإيرانية⁽¹⁾.

من الناحية القانونية، يعتبر هرمز مضيقاً دولياً، يربط بين رقتين من البحار العالية، أي يربط بين منطقتين خارجيتين عن سيادة أي دولة، وبالتالي فإنه يتمتع بوضع خاص بموجب القانون الدولي الذي يكفل حرية الملاحة، ووفق قاعدة حق المرور العابر⁽²⁾، التي تضمن مروراً حراً ومستمرّاً ودون عوائق لجميع السفن والطائرات المدنية والعسكرية⁽³⁾، مع ذلك، ووفق هذا المبدأ يجب على السفينة أو الطائرة في حالة المرور العابر مراعاة المضي دون تأخير عبر المضيق أو فوقه، والامتناع عن أي تهديد باستعمال القوة، أو استعمالها ضد سيادة الدولة المحاذية للمضيق، أو سلامتها الإقليمية، أو استقلالها السياسي، والالتزام بالأنظمة والإجراءات والممارسات المقبولة بصورة عامة، والمتصلة بالسلامة في البحر سواء الخاصة بمنع التصادم في البحر أو بمنع التلوث الناجم عن السفن⁽⁴⁾. لكن نظراً لأهمية

المضيق في سياسة القوة والتوازنات العالمية والمنافسة، فإن مبدأ المرور العابر محل جدل مستمر في الممارسة العملية، وخصوصاً في أوقات الأزمات والصراع، وغالباً ما يخضع لإعادة تفسير، من جانب الدول المطلة على المضائق كمضيق هرمز أو القوي الكبرى، خصوصاً أن الاتفاقية التي أقرت هذا المبدأ غير معترف بها من جانب كل الدول كإيران والولايات المتحدة على سبيل المثال.

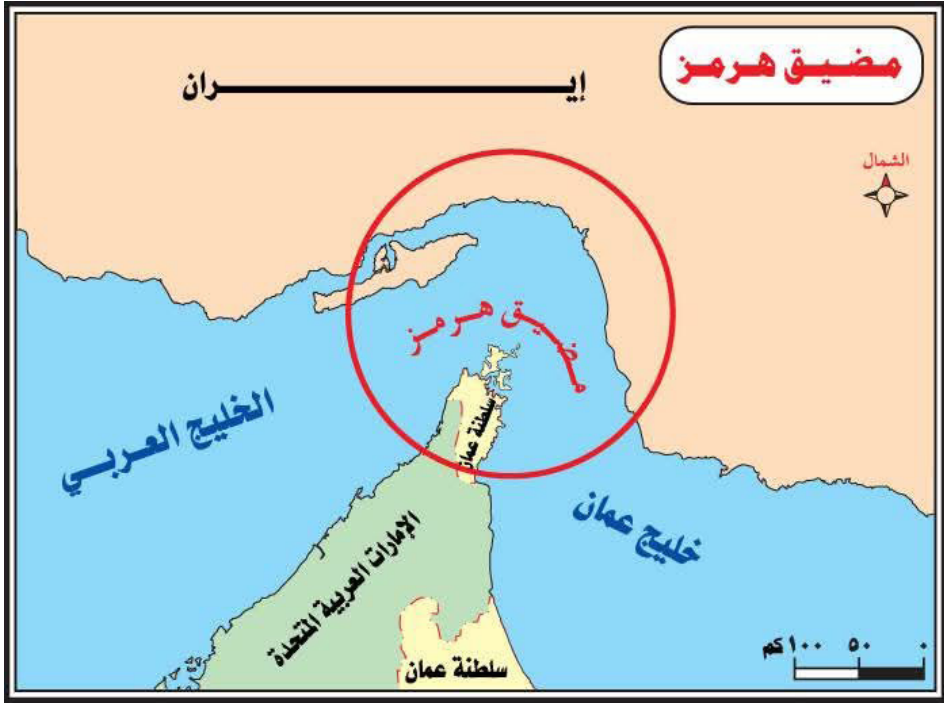
ونظراً لأن إيران وعمان هما الدولتان المطلتان على مضيق هرمز، مع ما يترتب على ذلك من مسؤوليات والتزامات قانونية، فقد وقع البلدان في مارس 1974م، اتفاقية بشأن "الدفاع المشترك عن أمن مضيق هرمز والإشراف على الملاحة فيه"⁽⁵⁾. ويُنظر إلى هذه الاتفاقية بوصفها الإطارة القانوني الذي تلتزم به كل من إيران وعمان في التعامل مع المضيق، وذلك بصرف النظر عن الواقع الذي جعل إيران عملياً في موقع حامي أمن هذا الممر الحيوي، بحكم قوتها ونفوذها. وجدير بالذكر الإشارة إلى أن خطوط الفصل المروري الرسمية في المضيق، التي حددتها المنظمة البحرية الدولية بموافقة دول المناطق البحرية، تقع جنوب الخط المتوسط لمضيق هرمز، أي في المياه الإقليمية العمانية؛ ويعود سبب هذا القرار إلى أن عمق جزيرتي طناب وجزر فارو، يميل عمق المياه وخطوط الفصل المروري نحو الساحل الإيراني⁽⁶⁾. على الصعيد الإستراتيجي، تختلف درجة أهمية المضائق والمرات البحرية؛ نظراً لأن بعضها يلعب أدواراً حيوية متفاوتة في ثلاثة مجالات رئيسية: التجارة العالمية، والأمن البحري، والترابط الدولي، بالنسبة لهرمز فإنه ليس فقط واحداً من هذه المضائق ذات الأهمية الإستراتيجية، بل يعد الأخطر إستراتيجياً وجيوستراتيجياً. تكمن الخطورة في أن معظم المضائق والمرات يمكن الالتفاف حولها، على سبيل المثال مضيق ماجلان يظهر كبديل لقناة بنما، وطريق رأس الرجاء الصالح يمكن أن يكون بديلاً لمضيق باب المندب، أما بالنسبة لهرمز فإنه لا يوجد بديل طبيعي أو اقتصادي كامل له لنقل نפט الخليج، مما يجعله مؤثراً في ميزان القوة الإقليمي والدولي.

هذا الواقع جعل هرمز أحد أهم الأصول الإستراتيجية للتجارة العالمية والاقتصاد العالمي، وبالتبعية أي خلل في تنظيم الحركة عبر هذا المضيق قد يفضي إلى أزمة عالمية كبرى؛ إذ يعد المضيق بمثابة نقطة اختناق حيوية، تتدفق عبرها تدفقات الطاقة والتجارة والقوة العالمية، وأي تغيير في وضعه لا يؤثر فقط على المنطقة المحيطة به، بل على النظام العالمي بأكمله. فمضيق هرمز يمر عبره خمس تدفقات العالم من النفط والغاز الطبيعي المسال، إضافة إلى صادرات وواردات تُقدر بمئات المليارات من الدولارات، وبما أن أمنه يضمن مرور السفن ويحافظ على تدفقات النفط في الأسواق العالمية، فإن تعطيله يؤثر على أسعار النفط الخام عالمياً، ويضر بالاقتصاد العالمي ككل⁽⁷⁾.

في السياق ذاته، يعتبر هرمز مهم للغاية على الجانب الأمني والعسكري؛ لأنه لا يُعد أداة قوة فقط بل مصدرًا لها، فالتحكم في المضيق أو جزء منه يُتيح مراقبة حركة الأساطيل الحربية والتجارية، كما تلعب المضائق دورًا في تعزيز النفوذ، وإحداث الفارق في ميزان القوى مع المنافسين، وفي هرمز على سبيل المثال، احتفظت الولايات المتحدة بتمركز عسكري لافت بجوار المضيق منذ الحرب العالمية الثانية، باعتباره يوفر ميزة على الصعيد الأمني والعسكري⁽⁸⁾، وذلك على الرغم من تراجع اهتمام واشنطن بالمنطقة خلال العقدين الأخيرين، ناهيك عن أنها لم تعد تعتمد على نفط الخليج لتأمين احتياجاتها بعدما أصبحت أكبر المنتجين عالميًا. ويعتبر هذا الوجود العسكري هو الأضخم مقارنة بأي انتشار عسكري أمريكي آخر في حيز جغرافي مماثل، يؤكد الحضور العسكري الأمريكي حول هرمز على حقيقة الهيمنة الأمريكية واستمراريتها، سواء خلال الحرب الباردة أو مرحلة الأحادية القطبية، وقد اكتسب المضيق أهمية خاصة في المواجهة الممتدة مع إيران منذ عام 1979م⁽⁹⁾.

وقد تزايدت أهمية هرمز خلال المرحلة الحرجة التي يشهدها النظام الدولي، والتي من أبرز ملامحها احتدام الصراع الدولي بين الولايات المتحدة والصين، وحرب الممرات الدولية بين القوتين العظميين، والتنافس الكبير على النفوذ في الشرق الأوسط، والسيطرة على سلاسل الإمداد العالمية، وهو ما يظهر في مبادرة «الحزام والطريق»، وطريق الهند الشرق الأوسط أوروبا، وهما الطريقان اللذان يتقاطعان في الخليج العربي، وتحديدًا في ممر هرمز الإستراتيجي، وقد أظهرت الحرب مدى أهمية هذا المضيق كورقة في هذه المنافسة على النفوذ العالمي بين القوى العظمى⁽¹⁰⁾.

أما إقليميًا، فيُعد مضيق هرمز حيويًا للغاية لبعض دول الخليج، ومصيريًا لبعضها الآخر، لأن هذه الأخيرة لا تملك نافذة بحرية لأعالي البحار والمحيطات سواه، كما أن معظم مصافي النفط الرئيسية بدول الخليج تنتشر على طول ساحل المضيق والخليج العربي، وتمرم معظم صادراتها النفطية عبر المضيق، وبالتالي فإنه حيوي لاقتصاداتها ولتنميتها واستقرارها. كما أنه حيوي لمكانتها ونفوذها؛ نظرًا لأن المضائق تُتيح للدول المطلة عليها تعزيز نفوذها وخدمة مصالحها، وقد استفادت العديد من القوى من هذه الميزة الجغرافية، كإيران إذ اعتبرت أداة تفاوضية وورقة ضغط وقت الحاجة، لا سيّما في مواجهة الضغوط والأزمات المعقدة، وهو ما جعل المضيق محلّ نزاع دائم.



Source: <https://tinyurl.com/2874g3lo>

2. موقع مضيق هرمز في إستراتيجية إيران الإقليمية

لا شك أن لمضيق هرمز أهمية خاصة تسبق ثورة عام 1979م، فنظام الشاه لم يغفل أهمية المضيق في إطار تطلعاته الإقليمية، لكن بعد الثورة أبدى النظام الإيراني الجديد اهتماماً متزايداً بمضيق هرمز؛ وذلك نظراً لتركيز متزايد في سياسة إيران على منطقة الخليج وغرب آسيا، وذلك ضمن تطلعات النظام لتصدير الثورة لدول الجوار، واتساقاً مع التوجهات الأيديولوجية الراسخة التي يتبناها النظام، والتي من بينها مناهضة النظام الدولي، الذي تراه إيران غير عادل ويعكس مصالح القوى الكبرى وتطلعاتها للهيمنة. وفقاً لذلك، رفضت الاعتراف بالعديد من القوانين والقواعد الدولية، ويوضح ذلك رفض الانضمام لاتفاقية قانون البحار لعام 1982م، والاكتماء بالتوقيع عليها، ويعود ذلك إلى رفض طلبها اعتماد مبدأ المرور البريء⁽¹¹⁾، المنصوص عليه في اتفاقية جنيف لعام 1958م في مضيق هرمز، باعتباره النظام الأمثل القابل للتطبيق، وذلك بحجة الدفاع عن أمنها وسيادتها. والملاحظ أن توقيت توقيع هذه الاتفاقية، تزامن مع الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1987م)، وفي عام 1982م تحديداً تدخلت الولايات المتحدة على خط

الصراع، واندلع ما يعرف بحرب الناقلات، وصعد استخدام المضيق وحرية الملاحة كورقة في الصراع العسكري بين الأطراف المتحاربة⁽¹²⁾.

منذ ذلك الوقت هددت القيادات الإيرانية مراراً وتكراراً بإغلاق المضيق، لكن ذلك لم يحدث بصورة عملية أو على نطاق واسع، فخلال الثمانينات وفي خضم الحرب مع العراق، هدد هاشمي رفسنجاني في عام 1983م - وكان حينها يشغل منصب رئيس البرلمان ومندوب المرشد في مجلس الدفاع الأعلى - بإغلاق المضيق، لكن ذلك لم يحدث، وشهدت هذه الفترة ما عُرف بحرب الناقلات، والتي لم تصل حد إغلاق المضيق، حيث رافقت القطع البحرية الأمريكية ناقلات النفط وتصدت للتهديدات الإيرانية.

لكن يجوز القول بأن هرمز أصبح ركيزة في إستراتيجية إيران وعقيدتها الدفاعية، منذ تصاعد الضغوط والعقوبات الأمريكية على إيران، بعد الكشف عن برنامج إيران النووي في 2002م، ومحاولة إيران مراكمة مزيد من أوراق الضغط في إطار الحرب غير المتماثلة التي خاضتها ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، إذ ردًا على العقوبات الدولية ضد إيران في عام 2011م، هدد أحمد نجاد بإغلاق المضيق⁽¹³⁾.

في الواقع لم تقم إيران خلال هذه المرحلة بتعطيل الملاحة عبر المضيق، وبدلاً من ذلك تبنت نهجاً غير متماثل للتضييق على حركة الملاحة واحتجاز السفن وتفتيشها، وذلك في إطار المساومة والضغط المتبادل، ومع ذلك لم تغفل عن إعداد قواتها وقدراتها للسيطرة على المضيق إذ لزم الأمر، فالمضيق أصبح بمرور الوقت في صلب عقيدة القوات البحرية الإيرانية، واتساقاً مع ذلك طورت القوات المسلحة الإيرانية أدوات أكثر مرونة وأقل كلفة؛ بما في ذلك الطائرات المسيّرة والصواريخ قصيرة المدى والقوارب غير المأهولة وغيرها من الأدوات للتأثير على حركة الملاحة في الخليج وعبر هرمز، وذلك إضافة إلى الأدوات التقليدية كألغام البحرية⁽¹⁴⁾.

ربما صعد هرمز ضمن سياسة إيران وبصورة أكثر وضوحاً، بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في مايو 2018م؛ إذ هدّدت إيران بإغلاق المضيق أمام صادرات النفط، في حال حاولت واشنطن حرمانها من تصدير نفطها عبر المضيق، وذلك بالنظر إلى أن احتياطات النفط والغاز الإيرانية بالإضافة إلى الموانئ الرئيسية تقع على طول الخليج، ما يجعل المضيق قضية مصيرية لاقتصادها واستقرارها السياسي. ومن ثم فإن التصعيد الأمريكي وتحديداً القضية النووية، وما ارتبط بها من عقوبات مكثفة على إيران، قد قاد إلى وضع هرمز كقضية في قلب المواجهة بين طهران وواشنطن. ففي عام 2018م، بعد تهديد الرئيس ترامب بتصدير صادرات النفط الإيراني، علق روحاني قائلاً: "الأمريكان يدعون أنهم يريدون منع تصدير النفط الإيراني بالكامل.. كلام لا معنى له أن يتم منع تصدير النفط الإيراني، حينها لن يتم تصدير نفط من المنطقة، إذا استطعتم قوموا بذلك حتى تروا النتائج"⁽¹⁵⁾.

عملياً وعلى مدار عقود من المواجهات والأزمات، لم تصل تهديدات إيران حدّاً إغلاق المضيق، وذلك خشية الدخول في مواجهة غير محسوبة مع واشنطن والمجتمع الدولي ككل، لكن عملياً أثبتت العديد من الحوادث التي قامت بها إيران عن مصداقيتها في إمكانية تحويل المضيق إلى أداة ضغط وتأثير، على سبيل المثال بدأت إيران في مضايقة السفن المارة عبر المضيق، كما استهدفت بعض السفن والناقلات في الخليج أو احتجاز بعضها، وصعد ما يعرف بحرب الناقلات بين إيران وإسرائيل، لكن خلق ذلك معضلة لإيران؛ إذ لا تقتصر أهمية المضيق على كونه ورقة ضغط في الصراع بين واشنطن وطهران، إذ إنه ممر حيوي لسوق الطاقة العالمي، ولدول الخليج، التي تعتبر الصادرات النفطية المصدر الرئيسي لدخلها القومي، والرافعة الرئيسية لاستثماراتها ومشروعات التنمية بها.

لذلك، واجهت إيران على مدار عقود منذ الثمانينات، وحتى قبل اندلاع الحرب الأخيرة رد فعل قوى دولية وإقليمية، حيث تشكلت تحالفات متعددة، لحماية الملاحة عبر المضيق وتأمين صادرات النفط، من بينها: "التحالف الدولي للأمن البحري"، وكانت أبرز الأطراف المشاركة فيه: المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وأستراليا والبحرين، وقادت فرنسا دولاً أوروبية أخرى، مثل بلجيكا والدنمارك وألمانيا واليونان وإيطاليا وهولندا والبرتغال، مبادرات لتوفير سفن حربية للمساعدة في تأمين المضيق. إلى جانب ذلك، شاركت قوى كاليابان وكوريا الجنوبية وروسيا والصين بصورة منفردة في تأمين حرية الملاحة عبر المضيق، من خلال نشر قطع بحرية في الخليج، وكانت روسيا والصين تحديداً لديهم منظور مختلف لحماية الملاحة في الخليج يختلف عن الرؤية الأمريكية والغربية، وهذا التصور نابع من التنافس الدولي والصراع على النفوذ في المنطقة⁽¹⁶⁾.

لم ترحب إيران وعمان بالتحركات الأمريكية والغربية تحديداً، واعتبراها تحدياً لنفوذهما على المضيق، إضافة إلى أن مسرح عمل هذه التحالفات هو مياهما الإقليمية، وهو ما قد يخلق توتراً وتضييقاً غير مقصود في أي وقت، كما اعتبر البلدان أن التحركات تُقيد حقهما في الإشراف على المضيق وفق قانون البحار لعام 1982م، وتقوّض معها القواعد والأنظمة التي أقرها البلدان بموجب هذه الاتفاقية، لحماية سيادتهما ومياهما الإقليمية المجاورة؛ لهذا طرحَت إيران مبادرة أمن هرمز كإطار إقليمي بديل لضمان أمن الملاحة عبر المضيق، وذلك خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2019م، لكن هذه المبادرة لم تجد لها صدى في ظل نهج إيران العدائي في المنطقة، وتوتر علاقاتها بدول الخليج⁽¹⁷⁾.

وفي السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى المساعي الأمريكية لتشكيل تحالف أمني إقليمي في الخليج، وتحديدًا لحماية الملاحة في مضيق هرمز، وفي مقابلها المناورات البحرية الروسية الصينية الإيرانية المشتركة، التي انعقدت بصفة دورية في منطقة شمال المحيط الهندي بداية من عام 2016م وحتى مطلع العام 2026م. هذه التحركات عكست واقع التنافس الدولي

والعسكرة المتزايدة حول المضيق، وأظهرت حقيقة أن المضيق كنقطة اختناق إستراتيجي تحظى بأهمية متزايدة في سياسة القوى الكبرى، وتحديدًا لدى محور مناهضة الهيمنة الذي تقوده روسيا والصين وتحاول إيران أن تتموضع ضمنه⁽¹⁸⁾.

وما يوضح ارتباط حرية الملاحة عبر هرمز بالأوضاع الأمنية في المنطقة، هو أنه خلال مرحلة التهدة وعودة العلاقات الخليجية-الإيرانية، والتفاهم بشأن خفض التصعيد، وإدارة الملفات الخلافية وفق اتفاق بكين في 2023 م، وقبلها تراجع المواجهة والضغوط القسوى الأمريكية على إيران، بعد رحيل ترامب عن البيت الأبيض وقدم إدارة ديمقراطية بقيادة بايدن في 2021 م، تراجعت التهديدات الإيرانية بشأن مضيق هرمز، وانخفضت مستويات استهداف السفن والناقلات في الخليج العربي وبحر عمان، أما مع عودة ترامب مجددًا للبيت الأبيض في 2025 م، وشن حرب مباشرة على إيران في يونيو 2025 م، ثم في فبراير 2026 م، فقد عاد هرمز إلى الواجهة كأداة نفوذ وردع، بل سعت إيران إلى تحويله لأداة قوة مستدامة لتعزيز بقاء نظامها، وذلك ضمن تغييرات طالت العقيدة العسكرية نحو الهجوم بدلًا من الدفاع⁽¹⁹⁾.

هكذا يمكن القول، إن ورقة مضيق هرمز لم تظهر بصورة مفاجئة في سياسة إيران الإقليمية، بل صعدت تدريجيًا في إطار صراعات إيران في الخليج، وفي مواجهة الحضور الأمريكي في المنطقة؛ حيث تنظر طهران إلى هذا الحضور الأمريكي القوي بجانب مضيق هرمز، على أنه رغبة في الهيمنة وردع إيران وحرمانها من أي نفوذ على هذا الممر الإستراتيجي، لكن إيران ظلت حريصة على عدم تعطيل الملاحة عبر المضيق ضمن إستراتيجية المواجهة المحسوبة، لكن الواضح أن الحرب غير المتكافئة والوجودية التي تخوضها إيران قد جعلت هذا الخيار حتميًا.

ثانيًا: مضيق هرمز في إستراتيجية إيران بعد الحرب

مع اندلاع الهجوم الأمريكي-الإسرائيلي على إيران، راهنت إيران على المضيق كورقة إستراتيجية مهمة للردع، كما سعت إلى استغلال الواقع الجديد، لتغيير وضع المضيق بصورة مستدامة، ويتضح هذا الرهان الثنائي على النحو الآتي:

1. خطاب الحرب واستخدام هرمز كوسيلة للردع

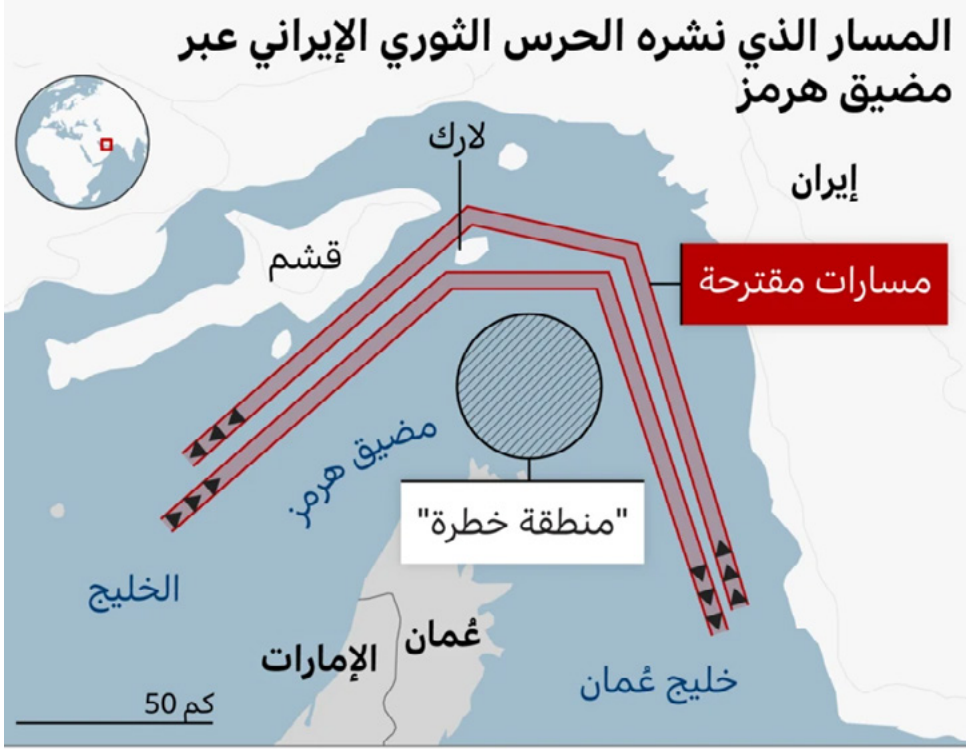
بعثت إيران خلال الأسبوع الأول في الحرب رسالة حاسمة، بأنها بصدد منع حركة الملاحة عبر المضيق، وتكررت الرسالة عبر مسؤولين سياسيين وعسكريين، منهم مستشار القائد العام للحرس الثوري الإيراني العميد إبراهيم جباري، الذي صرح بالاستعداد للتصدي لأي عملية لنقل النفط عبر مضيق هرمز، وتوجيه تحذير للدول المجاورة، وأضاف سنحرق أي سفينة تحاول عبور مضيق هرمز، سنهاجم أنابيب النفط، ولن نسمح بخروج قطرة نفط واحدة من المنطقة⁽²⁰⁾.

وقد أعادت أول رسالة من جانب المرشد الجديد مجتبي خامنئي، تموضع هرمز كركيزة أساسية في الإستراتيجية الدفاعية الإيرانية؛ حيث دعا المرشد إلى استخدام كافة الإمكانيات لغلق المضيق⁽²¹⁾، وبالتالي أصبح المضيق في بؤرة العمل العسكري، كما عكست رغبة جادة من القائد الجديد لنقل الصراع من مستوى المواجهة في الدائرة الإقليمية إلى مستوى التأثير المباشر على الاقتصاد العالمي، وذلك لرفع تكلفة الحرب على مختلف دول العالم.

ومع شنّ الولايات المتحدة وإسرائيل هجوماً عسكرياً، كان أحد أهدافه تغيير النظام، خرجت إيران عن نمط الحرب غير المتماثلة والتصعيد المحسوب، واستخدمت كافة أوراقها دفاعاً عن البقاء، وكان ضمن أهم أوراق إيران مضيق هرمز. ورغم أن إيران لم تُغلق المضيق رسمياً، إلا أنها ألزمت السفن بالتنسيق مع آلية المراقبة الخاصة بها والالتزام بها، لعبور المضيق خلال الحرب ووقف إطلاق النار، وقد حظرت تماماً مرور السفن المرتبطة بالولايات المتحدة وإسرائيل. تحظى إيران بميزة إستراتيجية في إطار هذه السياسة؛ إذ يوفر الشريط الساحلي الشمالي الممتد للمضيق، والذي يبلغ طوله حوالي 1600 كيلومتر من جهة الحدود الإيرانية، فرصاً متعددة لبسط النفوذ العسكري. ويشمل ذلك نشر القوات، وزرع الألغام البحرية، واستخدام منظومات الصواريخ الساحلية، وتشغيل زوارق الهجوم السريع؛ مما يمنح إيران ميزة عملياتية في المنطقة. وبالتالي، لا يُعد مضيق هرمز مجرد ممر عبور، بل أداة محتملة لبسط النفوذ والردع، ولا تحتاج إيران إلى عمليات قتالية معقدة لخنق المرور عبر المضيق، فمجرد التهديد له تأثير كبير على حركة الملاحة.

لم تعلن إيران صراحة إغلاق المضيق، بل إنها استخدمت ما تعتبره حقوقاً يضمنها القانون الدولي وقواعد الحروب البحرية ومخالفة حق المرور البريء؛ من أجل السيطرة على المضيق وتدقيق عملية المرور، بغرض عرقلة الملاحة. وفي سياق ذلك، نشر الحرس الثوري رسماً بيانياً يحدد مناطق خطرة وأخرى آمنة أن يكون عبور السفن أقرب إلى البر الإيراني الرئيسي قرب جزيرة لارك، وهو مسار شوهدت بعض السفن تسلكه خلال الحرب، وذلك لتعزيز قدرته على التحكم في المرور عبر المضيق⁽²²⁾.

واستخدمت إيران لتحقيق هدفها وسائل غير متكافئة، مثل الطائرات المسيّرة والسفن غير المأهولة والألغام البحرية، ومن المعلوم أن إيران تملك مجموعة من الأسلحة التي تعتبر قادرة على تهديد حركة الملاحة في مضيق هرمز، أبرزها الطائرات المسيّرة الهجومية مثل "آرش-2" بعيدة المدى، و"شاهد 101" التي تتميز بقدرتها على تنفيذ ضربات دقيقة ضد السفن. هذه المسيرات، إلى جانب الصواريخ الباليستية المضادة للسفن والقوارب السريعة والقوارب غير المأهولة، تمنح طهران أدوات ضغط إستراتيجية على واحد من أهم الممرات البحرية في العالم، ويرى خبراء أن هذه القدرات، إذا استُخدمت بشكل مكثف، يمكن أن تُعطل حركة التجارة العالمية عبر المضيق، الذي يمر منه نحو ثلث إمدادات النفط العالمية⁽²³⁾.



المصدر: <https://tinyurl.com/24g4sun2>

2. تغيير الأسس القانونية وفرض واقع جديد بعد الحرب

من المفهوم أن التعامل مع المضيق وقت الحرب يختلف عنه وقت السلم؛ إذ قد تُقيد تهديدات الأمن القومي القواعد والأعراف المُتفق عليها، إذ يمنح القانون الدولي نفسه الحق للدول عند التهديد تقييد حق المرور ومراقبته، لكن يبدو أن إيران غير الموقعة على اتفاقية عام 1982م، تطمح إلى استغلال الحرب لتغيير الأسس القانونية في التعامل مع المضيق بصفة عامة ومستدامة. فإيران تدعي أن المضيق ملك لإيران وعمان (وليس دولياً بمعنى المياه الدولية المفتوحة)، وأن لدول العالم حق المرور البريء في وقت السلم؛ وإيران تفسر هذا الحق بشكل أكثر تقييداً، بسبب عدم تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبناءً عليه، فإنها تعتبر يدها مطلقة من الناحية القانونية، بمعنى أن إيران تسعى إلى استغلال الحرب من أجل فرض واقع قانوني وإستراتيجي جديد بشأن المضيق بما يعزز نفوذها، لهذا خلال الحرب خرجت بعض الأصوات المحسوبة على النظام، وطرح 6 شروط رئيسية لوقف الحرب من بينها فرض نظام قانوني جديد لمضيق هرمز⁽²⁴⁾.

ليس هذا وحسب، بل إن طهران تعمل على تحويل هذه السيطرة إلى مكسب مستدام، يظهر ذلك مما أعلنته إيران في مذكرة موجهة إلى مجلس الأمن والمنظمة البحرية الدولية، أنه بإمكان السفن التي تعد غير معادية عبور مضيق هرمز بشرط التنسيق مع السلطات الإيرانية⁽²⁵⁾، كما طرحت إيران ضمن خطتها لوقف إطلاق النار وبدء المفاوضات مع الولايات المتحدة، حقها في إدارة المضيق، وإشراف الحرس الثوري على العبور عبر المضيق⁽²⁶⁾. إضافة إلى ذلك، طرح المسؤولون الإيرانيون أفكاراً حول تحصيل رسوم عبور عبر مضيق هرمز تصل إلى 10%، حيث يقدر رئيس الغرفة التجارية المشتركة بين إيران والعراق، أن تحصل إيران على عوائد سنوية تتراوح بين 70 إلى 80 مليار دولار من رسوم العبور، وقد حاولت الحكومة ترجمة هذا الطموح بالاتجاه إلى شرعنة دفع رسوم مالية في مقابل العبور الآمن في هرمز، والاستفادة من تحكمها القهري في المضيق لفرض واقع اقتصادي جديد على دول المنطقة والعالم⁽²⁷⁾.

في سياق ذلك، ناقش مجلس الشورى الإسلامي مشروع قانون باسم: قانون العمل الإستراتيجي من أجل السلام والتنمية المستدامة في منطقة الخليج العربي، وضمن بنوده فرض عدة ترتيبات أساسية تخص مضيق هرمز، أهمها: الترتيبات الأمنية في المضيق أمن الملاحة البحرية، الترتيبات المالية وأنظمة الرسوم بالريال، ومنع الأمريكيين والكيان الصهيوني من المرور، وممارسة الدور السيادي لإيران وقواتها المسلحة، وتعاون دولة عمان في هيكل النظام القانوني، ومنع الدول المشاركة في العقوبات الأحادية المفروضة على إيران من العبور. وعلى الرغم من أن لجنة الأمن القومي بالبرلمان الإيراني صادقت على مشروع القانون، لكن لم يعرض القانون على المجلس للتصويت، ومن المتوقع في حالة عودة الحرب أو أي مواجهة مستقبلية أن يعيد طرحه على البرلمان والعمل على تنفيذه⁽²⁸⁾.

وبحسب تقارير، فإن إيران فعلياً قد جربت نظاماً للعبور عبر المضيق؛ حيث تطلب طهران من مشغلي السفن التواصل مع الحرس الثوري عبر شركة وسيطة مرتبطة به، بحيث يصله معلومات تشمل ملكية السفينة، والعلم الذي ترفعه وحمولة الشحنة ووجهتها وقائمة الطاقم، وبيانات نظام التعريف الآلي (AIS)، وبدوره يقوم الحرس بإجراء تدقيق أمني يحدد علاقة السفن بالولايات المتحدة أو إسرائيل أو أي طرف يمثل تهديداً لإيران، في حال اجتياز السفينة هذا التدقيق الأمني، يتم التفاوض على رسوم العبور، ويشار إلى أن تحديد قيمة الرسوم يختلف بحسب قوة ارتباط إيران بالدولة، حيث يحصل الأصدقاء على شروط أفضل، وتُدفع الرسوم عبر اليوان الصيني أو العملات المشفرة المستقرة، وتصل قيمة عبور ناقلات النفط العملاقة إلى مليوني دولار لكل ناقلة، بعد ذلك تحصل السفينة على تصريح ومسار للعبور، يتم مراجعته لاسلكياً عند اقترابها من مضيق هرمز، ثم ترافقها دورية تابعة للحرس الثوري عبر مسار محدد⁽²⁹⁾.

وفي محاولة لأجل عدم الظهور بالتحكم بصورة منفردة في المضيق، وتجاهل الحقوق العمانية فيما يتعلق بمضيق هرمز، أعلنت إيران في الخامس من أبريل 2026 م، أنها تعمل مع سلطنة عمان على صياغة بروتوكول للإشراف على العبور البحري عبر مضيق هرمز، ويبدو أن إيران قد أرادت أن تستكمل الشكل القانوني لإجرائها، وإشراك عمان في اتفاق يعزز اتجاه إيران للسيطرة على المضيق⁽³⁰⁾.

ثالثاً: نتائج توظيف مضيق هرمز في الصراع

اختبرت إيران رهاناتها بشأن مضيق هرمز وما تزال، ومع أنها نجحت في توظيفه في الصراع، وخلق لها ذلك فرصاً مهمة، غير أن سياساتها تواجه تحديات، ويمكن توضيح أهم مكتسبات إيران والتحديات التي تواجه طموحاتها بشأن هرمز على النحو الآتي:

1. المكتسبات الإيرانية

رغم أن سياسة إيران تصطدم قانونياً بالقواعد والعرف الدولي فيما يتعلق بإدارة المضائق، غير أن النظام الدولي في المرحلة الراهنة يشهد اضطرابات وتحولات عميقة، وذلك نابع من سياسة القوة التي باتت تنتهجها القوى العظمى، وهو ما أثر على فاعلية النظام القائم على القواعد الذي كانت ترعاه الولايات المتحدة، وأثر ذلك بدوره على فاعلية المؤسسات والقوانين الدولية، وتستفيد إيران من هذا الاضطراب في محاولة فرض أمر واقع جديد بشأن هرمز، أو فرض رؤيتها القانونية بحق إدارة المضيق والتحكم به، ويشجعها على ذلك أن مصالح القوى الكبرى تتقاطع عند هذا الممر الحيوي، الذي يُنظر إليه على أنه قضية جوهرية في ميزان القوة العالمي. وقد اتضح ذلك في عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار بشأن الدفاع عن حرية الملاحة في المضيق، واستخدام روسيا والصين الفيتو ضد القرار الذي يدين إيران، أو أي قرار يمنح الشرعية لاستخدام القوة من أجل ضمان حرية الملاحة في المضيق⁽³¹⁾.

وربما يمكن القول، بأن المضيق أصبح أداة من خلالها ترغب القوى المتصارعة إلى إعادة تشكيل ليس فقط التوازنات الإقليمية، ولكن أيضاً الهياكل الأوسع للاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، فإغلاق المضيق بصورة مستدامة نسبياً قد يدفع نحو إعادة صياغة المعادلات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، وقد يتحول المضيق من مجرد ممر عبور حيوي إلى عامل حاسم في تشكيل بنية النظام الدولي، ويتفق هذا تماماً مع الرؤية الأيديولوجية لإيران، وتطلعها إلى نظام أكثر عدالة من وجهة نظرها، ومع مساعيها المناهضة للهيمنة والاستكبار بحسب أيديولوجيتها الراسخة.

والظاهر دولياً، أن إيران تعرضت لضغوط من أجل التراجع عن موقفها بإغلاق المضيق وعرقلة حركة الملاحة، وواجهت احتمال تشكل تحالف دولي من أجل حماية حركة الملاحة

عبر المضيق؛ حيث نظمت المملكة المتحدة اجتماعات ولقاءات لمناقشة قضية فتح مضيق هرمز، وبحسب وزيرة الخارجية البريطانية، فقد اجتمع وزراء خارجية وممثلون من أكثر من 40 دولة، شاركوا في الاتصال لمناقشة «الحاجة الملحة لاستعادة حرية الملاحة للشحن الدولي، وإظهار قوة عزمنا على إعادة فتح المضيق مجدداً»⁽³²⁾.

لكن في واقع الأمر كانت الجهود الأوروبية مشتتة، ولم تتحول لخطة عملية للتدخل لحماية حرية الملاحة، وهو ما شجع إيران على المضي قدماً في سياسة إغلاق المضيق واستخدامه كورقة، وأغراها أكثر أن دعوة ترامب دولاً عدة إلى نشر سفن للمساعدة في تأمين الملاحة عبر مضيق هرمز لم تجد صدى، ولم تشهد المنطقة أي تحالفات كما جرى خلال فترة ترامب الأولى، بعد تصعيد إيران هجماتها ضد حركة الملاحة، وذلك لأن بعض الأطراف كالأوروبيين لم يكونوا مستعدين للمشاركة في أي عملية عسكرية لم يتم التشاور معهم بشأنها منذ البداية، ولأن العلاقة عبر الأطلسي بالأساس متوترة في ظل انتقادات ترامب وسياساته ضد الأوروبيين والناو، ومن ثم كان الموقف الأوروبي رسالة ضمنية لترامب بالصعوبات التي يمكن أن تواجهها عملياته العسكرية في غياب التنسيق مع الناو، ورسالة أخرى لإيران بغياب الإجماع عبر الأطلسي، الأمر الذي شجعها على المضي قدماً في سياستها بشأن هرمز³³. بالإضافة إلى ذلك، منح التحكم بمضيق هرمز إيران ورقة مؤثرة على مسار الصراع؛ إذ إن عرقلة الملاحة عبر المضيق، وإحداث تحولات هيكلية محتملة في إدارة هذه النقطة المحورية، أثرت في نهاية المطاف على أمن الطاقة والتجارة العالميين، حين توقف نحو 20% من تدفقات النفط العالمية، أي ما يقارب 20 مليون برميل من النفط يومياً، و20% من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية، وترك ذلك آثاراً خطيرة للغاية على استقرار الاقتصاد العالمي، من بينها وصول سعر النفط إلى مستوى تخطى 120 دولاراً للبرميل أي بزيادة تقارب الضعف مقارنة بأقل مستوياته خلال الأعوام القليلة الماضية؛ وكان من المتوقع أن يصل سعر النفط 200 دولار إذا لم تتوقف الحرب، كما هدد إغلاق المضيق بإيقاف نحو 20-30% من المواد الضرورية للأسمدة المخصصة للإنتاج الغذائي عالمياً، وكان لهذا الوضع أثره البالغ على كافة دول العالم، وعلى سلاسل الإمداد في المنطقة، ورفع تكاليف المعيشة في العديد من الدول⁽³⁴⁾.

وبينما أدى إغلاق هرمز إلى أزمة عالمية متعددة الأبعاد، إذ أصبحت الأولوية القصوى للعالم وللأمريكيين قضية أمن هرمز، فإن إيران في الوقت نفسه جنت بعض المكاسب؛ إذ ارتفعت صادرات إيران النفطية بنسبة 37%، بعد أن أفرجت إدارة ترامب عن نفط إيران المحتجز، وسمحت ببيع كميات جديدة منه، وذلك تحت وطأة نقص الإمدادات والرغبة في كبح جماح الأسعار المنفلتة، ولا شك استفادت إيران من ارتفاع أسعار النفط في جني مزيد من الأرباح⁽³⁵⁾، كما ساومت إيران الشركات والدول بشأن تسهيل عبور ناقلاتها، وحصلت

مقابل ذلك على رسوم. ومن جهة أخرى، تلقت الحكومة الإيرانية اتصالات من قيادات دولية وإقليمية، وهو ما أسهم في فك عزلتها، من بين ذلك الاتصالات مع فرنسا وقوى إقليمية أخرى، وما يشير إلى ذلك ما أعلنه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأنه شدد في اتصال مع الرئيس الإيراني على ضمان حرية الملاحة، عبر وضع حدٍ لإغلاقها مضيق هرمز⁽³⁶⁾. إضافة إلى ذلك، استخدمت إيران مضيق هرمز كأداة ضغط في إطار إستراتيجية الردع، وفرضت تكاليف باهظة على الخصوم وعلى العالم ككل، وذلك رغبة في إعادة ضبط موازين القوى على المستويين الإقليمي والدولي، وإلى حدٍ بعيد حوّلت المضيق من مجرد ممر اقتصادي إلى عنصر فاعل في سياسات القوة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة فرضت حصاراً عسكرياً على إيران، لكن ما تزال طهران تحتفظ بميزة جغرافية وتضاريس تسمح لها بمواصلة ممارسة نفوذها على المضيق، وقد تستمر هذه السيطرة حتى في وقت السلم، في ظل تجنب شركات الشحن والتأمين للمخاطرة دون ضمانات قوية⁽³⁷⁾.

على هذا النحو أصبح هرمز أقوى أوراق الضغط لدى طهران في مواجهة الولايات المتحدة، التي من جانبها لم تنجح في تنفيذ وعدها بتأمين المضيق وحدها، حيث تحدث الرئيس الأمريكي عن تأمين حرية الملاحة، من خلال مرافقة القطع الحربية الأمريكية لناقلات، واتجاه واشنطن لفتح المضيق بالقوة لكن ذلك لم يحدث، كما أن تهديدات ترامب بالانتقام عبر استهداف كافة منشآت الطاقة في حال لم يتم فتح مضيق هرمز أمام الملاحة لم تنجح أيضاً، وأصرّ الإيرانيون على استخدام هذه الورقة لثبوت فاعليتها كأداة ردع غير متكافئة، في حرب مصيرية يخوضها النظام مع الولايات المتحدة وإسرائيل، ونجحوا بالفعل في طرح قضية المضيق وإدارته كأحد بنود اتفاق وقف إطلاق النار، وربما شرطها الأساسي، حيث قال عراقجي بعد الاتفاق "سيكون المرور الآمن عبر مضيق هرمز ممكناً بالتنسيق مع القوات المسلحة الإيرانية، مع مراعاة القيود التقنية"⁽³⁸⁾، وربما تشير التطورات التي أعقبت الإعلان عن الاتفاق، بما في ذلك ربط إيران تنفيذ تعهداتها بفتح المضيق بوقف الحرب في لبنان، وفك الحصار الأمريكي، وكذلك قبل الدخول في مفاوضات بشأن القضية النووية، إلى أن المضيق ما يزال الورقة الراجحة التي تراهن عليها إيران في هذه الحرب.

هكذا أسفرت توظيف إيران لورقة مضيق هرمز عن تأثير مهم على مجريات الصراع؛ حيث أربكت الحسابات الأمريكية، ودفعت بقوى عالمية وإقليمية إلى محاولة الضغط على واشنطن من أجل وقف الحرب، بل إن الولايات المتحدة نفسها قد تأثرت بتداعيات تعليق الملاحة عبر المضيق، وفي الأخير كانت هي ورقة المساومة الرئيسية في يد إيران لوقف الحرب، كما جاء في اتفاق الهدنة بين الولايات المتحدة وإيران بوساطة باكستانية وإقليمية. وعليه، فإن هرمز تحول لقوة إستراتيجية في يد إيران في وقت الحرب، على الرغم من الخلل في توازن القوة العسكري، وربما يجوز القول بأن ورقة هرمز حمت النظام من احتمال الانهيار

تحت وقع الضربات العسكرية الأمريكية والإسرائيلية، لكن هل توقف طموح إيران بشأن المضيق عند حد التوظيف في صراع عسكري، أم أنه طموح يفوق ذلك، وتحويل المضيق إلى مكسب إستراتيجي مستدام.

وربما يمكن القول أنه لولا ورقة المضيق لكانت إيران في وضع إستراتيجي بالغ الخطورة، وكان النظام أمام تحديات وجودية، وربما ما عزز رواية النصر التي حاول المرشد ونظامه الترويج لها بعد وقف الحرب، هو الواقع الذي فرضته إيران بشأن المضيق خلال الحرب وبعدها، والصدمة التي أحدثتها إيران للاقتصاد العالمي، على اعتبار أن الصمود والبقاء في حد ذاته انتصار، على الرغم من الخسارة الفادحة والوضع المستقبلي الصعب الذي سيواجهه النظام⁽³⁹⁾.

2. العقبات القانونية والتحديات النظامية

مع أن إيران أعادت اكتشاف هرمز كورقة ردع مؤثرة في حرب غير متكافئة، كانت تهدد بقاء النظام ووجوده، لكن ما تزال هناك العديد من التحديات تقف عائقاً أمام المقاربات الإيرانية، لتغيير هذا الوضع بصورة مستدامة، أول هذه التحديات هو التحدي القانوني، فوفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م، فإن عرقلة المرور عبر مضيق هرمز من جانب إيران يُعد انتهاكاً صريحاً لـ "حرية الملاحة"، فبموجب مبادئ هذه الاتفاقية، تخضع المضايق الدولية، كمضيق هرمز، لنظام "حرية الملاحة" المعروف باسم "المرور العابر". ويمنح هذا النظام الدول الساحلية حقوق مراقبة محدودة للغاية، ويلزمها بعدم عرقلة مرور السفن والطائرات عبر المضايق الدولية، بعكس حق المرور البريء، الذي تتمسك إيران به والمنصوص عليه في عاهدة 1958م.

ووفقاً لميزان القوة، يبدو من الصعب على إيران تحدي القواعد الدولية، وترسيخ وضع قانوني جديد يخصص العبور عبر مضيق هرمز، لاسيما في وقت السلم، لأن ذلك سيؤدي إلى خلق بيئة قانونية معقدة، ويرسي لسياسة سابقة يمكن تكرارها، مما يحول المضايق الدولية لبؤر صراع، وهذا بدوره يعقد البيئة الأمنية وحركة التجارة على الصعيد الدولي، والأرجح أن هذا الوضع لن تقبله القوى الإقليمية والدولية. وقد يُعاد طرح القضية أمام مجلس الأمن، وتتدخل الجهات الفاعلة والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسسات الطاقة المتخصصة، والمرجح ألا تمنح أي جهة أودولة بما في ذلك الصين وروسيا حلفاء إيران حق السيطرة على المضيق⁽⁴⁰⁾.

إن هرمز تحدياً له وضع خاص؛ إذ يقع في بؤرة اهتمام القوى العالمية، ويلعب دوراً بارزاً في التأثير على الاقتصاد العالمي، ومعادلة النفوذ بين القوى العظمى ومصالحها الحيوية، وميزان القوى على صعيد المنطقة والعالم ككل، ومن ثم فإن تغيير وضع المضيق يصطدم بهيكل القوة العالمي، وشبكة وتدقيقات المصالح، خصوصاً للولايات المتحدة، التي أصبحت

تعتبر أن معركة المضيق ذات رمزية خاصة فيما يتعلق بتأكيد هيمنتها وريادتها العالمية، ومن ثم هي معركة لا يمكن التراجع عنها.

ومع أن الصين قد استفادت بصورة غير مباشرة عندما تحددت إيران واشنطن، واضطرتها لسحب قواتها وقطعها المتمركزة في جنوب شرق آسيا، بل وحصلت إيران رسوم العبور بالعملة الصينية "اليوان"، لكن تبدو هذه الخطوات مؤقتة ورمزية ولا تحمل تأثيراً نظامياً على هيكل التجارة والقوة على الصعيد الدولي، فالصين في البداية قد قبلت استغلال إيران للمضيق كورقة وقت الحرب، لكنها في المستقبل قد لا تقبل تغيير وضعه القانوني، لأن أمن المضيق وحرية الملاحة وتدفق النفط عبره حيوي للاقتصاد الصيني، ومهم لحركة تجارتها على الصعيد الدولي ولشركاتها الإستراتيجية في الخليج، والأمر كذلك بالنسبة لروسيا، التي تتأثر سلباً وإيجاباً بالتحويلات في أسواق الطاقة العالمية، والبلدان معاً لديهم علاقات متوازنة بين إيران ودول الخليج ولا يرغبان في أن يفرضي دعم إيران في السيطرة على هرمز إلى خسارة حلفاء كدول الخليج. وينسحب هذا التحليل على الدول الأوروبية والهند وغيرها من القوى المعنية بتدفقات النفط عبر الخليج، وبالأمن والاستقرار الإقليمي الذي يحمي استثماراتها، ويجنب المنطقة مزيداً من عدم الاستقرار والفوضى، ومن ثم احتمال انتشار الإرهاب والعنف والهجرة غير الشرعية.

لقد أثبتت الحرب حقيقة قدرة طهران على قطع 20% من إمدادات النفط العالمية، وهو ما وصفته وكالة الطاقة الدولية بأنه "أكبر انقطاع في الإمدادات في تاريخ سوق النفط العالمي"⁽⁴¹⁾، وهذا بلا شك يجعل إيران معزولة أكثر من أي وقت مضى. يمكن توضيح حجم الضرر الذي قد تسببه عرقلة التجارة عبر المضيق لدول العالم، بداية من القوى الآسيوية التي تأتي في مقدمة المتضررين، حيث تستورد الصين ما يقارب 40-50% من احتياجاتها النفطية، والهند قرابة 75%، واليابان ما نسبته 90 و95%، وكوريا الجنوبية بنسبة 70%، وتايلاند ما بين 65% إلى 60%، وباكستان ما بين 60% إلى 70%. ثم أوروبا التي تعتمد دولها على نسب متفاوتة من النفط الخليجي في المرتبة الثانية بعد آسيا، حيث تأتي اليونان في المقدمة بنسبة تتراوح بين 25% إلى 35%، وفرنسا على ما نسبته نحو 10 إلى 20%، وإيطاليا نحو 20%، وبولندا 15%، وألمانيا على ما نسبته 5 إلى 10%، إضافة لأهميته بالنسبة لدول أخرى في الأمريكيتين وأفريقيا⁽⁴²⁾.

ومع أن معظم هذه الدول التي ترتبط مصالحها بالمضيق، قد رفضت الطلب الأمريكي بالمشاركة في حماية حرية الملاحة عبر هرمز، غير أنها قد تتخلص من حساباتها الخاصة، لا سيما ما يتعلق بالنكالية في ترامب ورداً على نهجه غير الودي، وتنضم إلى سياسة واشنطن في تأمين الملاحة عبر المضيق، أو تتبع مساره الخاص من أجل حماية مصالحها سواء من خلال التعاون الجماعي أو التحرك بصورة فردية، وعدم ترك الساحة للأمريكيين ليعيدوا

صياغة الوضع في هرمز والمنطقة بعيداً عن مصالحهم، خصوصاً بعدما فرضوا حصاراً بحرياً على إيران وبدؤوا في التحكم في العبور عبر المضيق⁽⁴³⁾.

وربما تحد تحركات القوى الدولية والإقليمية من قدرة إيران على استخدام المضيق كورقة في المستقبل، فالولايات المتحدة سوف تكون أكثر استعداداً في المستقبل أو أي حرب قادمة، حيث سيتم اتخاذ التدابير التي تعرقل حرية حركة إيران وقدراتها على التأثير على حركة الملاحة، ولن يقتصر الاستعداد لأسوأ السيناريوهات على الأمريكيين وحلفائهم وحسب، بل قد يشمل مستهلكي السلع الحيوية التي تمر عبر المضيق، بما في ذلك المواد الكربونية والسلع الحيوية والغذائية.

كذلك فإن إيران التي كانت تتطلع إلى إنهاء عزلتها قبل الحرب عبر بوابة الخليج، قد تجد نفسها بعد إجراءاتها بشأن هرمز إضافة إلى هجماتها على دول الخليج في مواجهة عزلة إقليمية، وربما مواجهة في المستقبل، لأن نهجها في هرمز مسألة لا تملك دول الخليج رفاهية التسامح معه، بل قد توظف هذه الدول كل إمكانياتها وتستدعي كل تحالفاتها وتستغل كل أوراق ضغطها من أجل حرمان إيران من هذه السيطرة، وتحويل هرمز من قضية تعاون إلى ورقة أمنية في إدارة صراعاتها، حتى عمان التي حاولت إيران إغراءها واستقطابها من أجل تدشين وضع جديد يخص المضيق، قد لا تجد مكسباً في التعاون مع إيران؛ لأن مسقط بنت سياساتها الخارجية وتموضعها الإقليمي والدولي على نهج متوازن ومحيد، قد يتضرر بالانحياز إلى إيران في سياساتها بشأن هرمز.

ومع أن إغلاق المضيق منح طهران بصورة مفاجئة مكتسبات مادية جراء السماح لها ببيع النفط، لكن الاستمرار في استخدام المضيق كورقة وصادرات النفط عبره كرهينة، سوف يحرم إيران في المستقبل من هذه الميزة؛ حيث قد تتطور خطة الحصار البحري التي يتبناها ترامب حالياً لسياسة أكثر صرامة، تحرم إيران من إيرادات وعوائد حيوية تجعل النظام في وضع أسوأ داخلياً، وهو ما قد يجد من قدرته على الصمود والمواجهة على المدى البعيد، لا سيما أن واشنطن تبدي استعداداً للحصار طويل الأمد. فمن المتوقع أن تنخفض إيرادات إيران بشكل كبير، كما ستحرم من استيراد السلع الأساسية، وقد يبلغ حجم الضرر الاقتصادي خسائر يومية تُقدر بنحو 276 مليون دولار نتيجة انخفاض الصادرات، إضافة إلى خلل بالواردات بقيمة 159 مليون دولار يومياً؛ أي ما مجموعه 435 مليون دولار خسائر يومية، وهو ما يُقدر بنحو 13 مليار دولار شهرياً، بالإضافة إلى أن سعر الريال قد يتجه نحو انهيار كامل، في حين أن الخيارات البديلة لإيران خارج مضيق هرمز لا تغطي سوى أقل من 10% من قدرتها الحالية. وفي مثل هذه الظروف، سيصبح من المستحيل عملياً على إيران مواصلة مقاومتها الاقتصادية⁽⁴⁴⁾.

وقد تواجه سياسة فرض رسوم ومسارات عبور الزامية على السفن تحديات؛ لأنه في وقت السلم لا تمنح القواعد العرفية والمعاهدات، بما في ذلك اتفاقية 1982م، التي تُعد عمان عضواً فيها، حقوقاً لفرض رسوم عبور مبالغ بها في المضائق الطبيعية، ورغم أن إيران تحاول أن تنسق مع عمان لدعم موقفها، إلا أن وزير النقل العماني، أعلن بعد لقائه نائب وزير الخارجية الإيراني، معارضته لفرض هذه الرسوم، وعلى هذا النحو فإن إيران قد لا تتمكن من فرض واقع جديد بشأن المضيق. وإضافة إلى ذلك، قد يتم فرض عقوبات على الموانئ الإيرانية في حال استمرار غلق المضيق، الأمر الذي يزيد من معاناة النظام الإيراني، ويقوّض الاستقرار الداخلي، وربما يؤثر على شرعية النظام وتماسكه.

وبالمجمل، يمكن القول بأن إنشاء نظام قانوني جديد لمضيق هرمز، أو فرض واقع جديد، مثل فرض رسوم عبور لا تحظى بشرعية قانونية، ولا يمكن أن تتم من خلال استخدام الإكراه والقوة؛ إذ إن الخسائر المادية المتوقعة من مثل هذا التوجه أكبر من عوائد فرض الرسوم؛ فإيران في أمس الحاجة إلى إنهاء التوترات العسكرية والأمنية الدائمة، وإلغاء عقوبات مجلس الأمن، وبناء علاقات جديدة مع دول العالم على أساس من التعاون، وعلى الأرجح أنها في غنى عن أي إجراء بشأن تقييد الملاحة في مضيق هرمز، أو فرض أمر واقع يضاعف من التحديات المفروضة على إيران أصلاً.

خاتمة

واجه النظام الإيراني حرباً مصيرية في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل، اضطر معها أن يُغير عقيدته العسكرية من الدفاع إلى الهجوم، وبرز مضيق هرمز كأهم ورقة في سياق هذا التحول، وقد أعطت حالة الاضطراب التي تنتاب النظام الدولي، والمنافسة المتصاعدة بين القوى الكبرى، وتقاطع المصالح بين القوى المتنافسة في الشرق الأوسط، والكلفة الجماعية الكبيرة لإغلاق المضيق، هذه الورقة مزيداً من الزخم والتأثير. ومع أن إيران قد حققت مكتسبات مهمة من خلال التحكم في حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، ربما في مقدمتها حيازة أداة ردع أنقذت النظام من حرب كانت تستهدف بقاءه، وامتلاك ورقة مساومة مؤثرة على طاولة المفاوضات، يمكن من خلالها تخفيف حدة الموقف الأمريكي، والوصول إلى اتفاق يحفظ للنظام وجهه وبقائه، مع ذلك فإن إيران قد لا يمكنها القفز على التعقيدات القانونية، وفرض واقع جديد بشأن المضيق في المستقبل، وتحويله إلى أصل إيراني مستدام؛ وذلك نظراً للتفاوت في موازين القوة مع الولايات المتحدة، التي تنظر إلى حرية الملاحة في المضيق كقضية تؤكد مكانتها الدولية، وينظر إليها ترامب بصفة خاصة على أنها مؤثرة على مستقبله السياسي، فضلاً عن العواقب التي قد تواجهها إيران بالإصرار على فرض واقع جديد يخالف القواعد الدولية المستقرة، ويضر بالاقتصاد العالمي ومصالح العديد من الفاعلين الدوليين

والإقليميين، بما في ذلك دول الخليج، التي لن تقبل هذا الوضع، وكذلك حلفاء إيران الذين يتضررون من إغلاق المضيق أمام حركة التجارة الدولية، وفي مقدمتهم الصين، خصوصًا بعدما ظهر مدى تأثير إغلاق المضيق على الأمن والاقتصاد العالمي، واحتمال تكرار ذلك في المستقبل.

المراجع والمصادر

- (1) كوروش احمدى، رژیىم حقوقى تنگه هرمز، موقع صحيفة دنياي اقتصاد، (29 / 1405/01 ه.ش.)، تاريخ الاطلاع: 19 أبريل 2026م، <https://bit.ly/4tuOX3e>
- (2) المرو العابر: عزفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م المرور العابر بأنه: ممارسة حرية الملاحة والتخليق لغرض واحد، هو العبور المتواصل السريع في المضيق بين رقعة من البحار العالية أو منطقة اقتصادية خالصة، ورقعة أخرى من البحار العالية أو منطقة اقتصادية خالصة. ويشتمل حق المرور العابر في إطاره على حق الطائرات في التخليق عبر المضائق، وهو أمر لا يدخل في نطاق حق المرور البري في المياه الإقليمية وفي المضائق غير الخاضعة لنظام المرور العابر. ولا تلتزم الغواصات أثناء ممارستها لحق المرور العابر لأن تطفو فوق الماء رافعة أعلامها وهو أمر ملزم لها أثناء ممارستها لحق المرور البري. ويجب على السفينة أو الطائرة في حالة المرور العابر مراعاة المضي دون تأخير عبر المضيق أو فوقه، والامتناع عن أي تهديد باستعمال القوة، أو استعمالها ضد سيادة الدولة المحاذية للمضيق أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، والالتزام بالأنظمة والإجراءات والممارسات المقبولة بصورة عامة، والمتصلة بالسلامة في البحر سواء الخاصة بمنح التصادم في البحر أو بمنع التلوث الناجم عن السفن.
- (3) Tammy Caner, Pnina Sharvit Baruch, The Strait of Hormuz as a Key Theater of War—The Legal Dimension, (March 29, 2026), accessed: April 19, 2026, <https://tinyurl.com/22pwde4p>
- (4) هند محيسن المالكي، نظام المرور العابر في مضيق هرمز على ضوء أحكام القانون الدولي العام للبحار، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ملف 2، عدد 4، أكتوبر 2023م)، ص ص 453-463.
- (5) كوروش احمدى، رژیىم حقوقى تنگه هرمز، مرجع سابق.
- (6) صحيفة دنيا اقتصاد، هل تستطيع إيران تحصيل رسوم عبور من مضيق هرمز في وقت السلم؟ إذا اتخذت قرارات خاطئة اليوم، فسوف تُغرق البلاد في أزمة لسنوات عُمان تعارض تحصيل رسوم العبور، (30 / 01 / 1405 ه.ش.)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/22hwf9y7>
- (7) العربية نت، مضيق هرمز.. لماذا يُعد أهم شريان ملاحى وتجارى في العالم؟، (05 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 19 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/23u5829q>
- (8) حسين إبیش، السبجال حول الدور العسكرى الأمريكى في الخليج، (31 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، معهد دول الخليج العربي، <https://tinyurl.com/23k9b5s7>
- (9) Phillip Brown (et al), Iran Conflict and the Strait of Hormuz: Impacts on Oil, Gas, and Other Commodities, congress.gov, (Nov 03, 2026), accessed Apr 19, 2026, <https://tinyurl.com/2ajhq67u>
- (10) الجزيرة، مضيق هرمز يضع الصين أمام معادلة صعبة.. فهل تراهن على الدبلوماسية؟، (14 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 19 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/27lqjsjr>
- (11) المرو البري: حددت المادة (18) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م معنى المرو البري: بأن المرو يعنى الملاحة خلال البحر الإقليمى؛ لغرض اجتياز هذا البحر دون دخول المياه الداخلية أو التوقف في مرسى أو في مرفق مينائي يقع خارج المياه الداخلية، أو التوجه إلى المياه الداخلية أو منها، أو التوقف في أحد هذه المراسى أو المرافق المينائية أو مغادرته. ويكون المرو برياً مادام أنه لا يضر بسلم الدولة الشاطئية أو بحسن نظامها أو أمنها. وعناصر البراءة ثلاثة هي: عدم الإضرار بالسلم، وعدم الإضرار بحسن النظام، وعدم الإضرار بأمن الدولة الشاطئية، وهي أمور يترك تقديرها لسلطات الدولة الشاطئية.
- (12) الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مادة 17، 18، 19. <https://tinyurl.com/2a9knxk8>
- (13) مسعود الزاهد، هل تغلق إيران مضيق هرمز رداً على تصفير تصدير نفطها؟، العربية نت، (20 مايو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 15 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/22m98lyk>
- (14) Stephen N R, Hormuz, not nukes, now defines Iran's deterrence strategy, gulf news, (April 19, 2026), accessed: Apr 20, 2026, <https://tinyurl.com/2colzvnz>
- (15) مسعود الزاهد، هل تغلق إيران مضيق هرمز رداً على تصفير تصدير نفطها؟، مرجع سابق.
- (16) أحمد طاهر، مضيق هرمز... بين التهديدات الإيرانية والمبادرات الدولية، موقع المجلة، (10 فبراير 2020م)، تاريخ الاطلاع: 23 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/299246un>
- (17) Noraini Zulkifli, , Mohd Ridzuan Md Ariffin, Iran and Oman Conflict in The Strait of Hormuz: The Potential for Cooperation, International Journal of Education and Humanities (IJEH), (Indonesia: Ilmu Inovasi Nusantara, vol. 3, issue 1, 2023), Pp 29–30.
- (18) سي إن إن، مناورات بحرية بين إيران والصين وروسيا وسط تصاعد التوتر بالمنطقة، (01 فبراير 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/27acoug>
- (19) Michael Young, Iran Rewrites Its War Strategy, (Mar 30, 2026), Carnegie endowment, accessed: Apr 22, 2026, <https://tinyurl.com/28hc38s7>

- (20) موقع آر تي عربي، الحرس الثوري الإيراني: هرمز مغلق تمامًا.. سنحرق أي سفينة تحاول العبور من المضيق وسنهاجم أنابيب النفط، (2 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 25 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/2debscbq>
- (21) SWI swissinfo.ch، مجتبي خامني يأمر بإبقاء مضيق هرمز مغلقًا فيما إمدادات النفط تشهد "أكبر اضطراب" في التاريخ، (13 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 14 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/2cdea4q4>
- (22) John Gambrell, Elena Picatoros, and Mike Corder, Netanyahu authorizes direct talks with Lebanon in potential boost to ceasefire efforts, The Associated Press, (April 10, 2026), accessed: Apr 14, 2026, <https://tinyurl.com/2y253l8b>
- (23) YouTube، خطة إيران لغلاق مضيق هرمز بأسلحة نوعية متطورة.. تعرف عليها، AlArabiya العربية، (13 مارس 2026م) تاريخ الاطلاع: 28 مارس 2026م، <https://tinyurl.com/266jhhtl>
- (24) دنيا اقتصاد، ابعاد حقوقى تنشها در تنگه هرمز، (31/ 1405/ 01 ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/26tkjrc2>
- (25) رويترز، إيران للأمم المتحدة: السماح للسفن "غير المعادية" بعبور مضيق هرمز، (24 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/22e64l22>
- (26) العربية نت، خطة من 10 بنود قدمتها إيران لإنهاء النزاع وقبلها ترامب للتفاوض، (08 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 21 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/2yx759uv>
- (27) آر تي عربي، طهران.. رسوم عبور مضيق هرمز يجب دفعها بالريال الإيراني، (12 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 16 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/28jpxp8u>
- (28) صحيفة دنيا اقتصاد، تفاصيل خطة البرلمان لإدارة مضيق هرمز / من الرسوم الرقمية إلى السيطرة الكاملة على مرور السفن، (13/ 01/ 1405 ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 23 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/28vuw4km>
- (29) الشرق نيوز، رموز سرية والدفع باليوان.. كيف تؤسس إيران نظامًا جديدًا لعبور مضيق هرمز؟، (04 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 23 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/26ct6rpa>
- (30) سي إن إن عربي، اجتماع بين إيران وسلطنة عُمان بشأن مرور السفن في مضيق هرمز، (05 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/2yueatkb>
- (31) الأمم المتحدة، اجتماع في الجمعية العامة حول استخدام الفيتو ضد مشروع قرار بحريني بشأن مضيق هرمز، (16 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 17 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/26pbs3ph>
- (32) البيان، 40 دولة تؤكد ضرورة إظهار القوة والعزم لإعادة فتح "هرمز"، (2 أبريل 2024م)، تاريخ الاطلاع: 15 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/28q29ck6>
- (33) النهار العربي، مضيق هرمز يفجر الخلاف... هل يتصدع التحالف الأميركي-الأوروبي؟، (16 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 21 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/22ynutff>
- (34) الجزيرة نت، لماذا لم تغلق إيران "هرمز" من قبل للحصول على كل هذه المزايا؟، (8 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/22n6ohsf>
- (35) العربي الجديد، إيران وعمان والسعودية تحقق مكاسب غير متوقعة من إغلاق مضيق هرمز، (06 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 24 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/2yxkkwbv>
- (36) يورو نيوز، اتصالات فرنسية إيرانية الأولى بعد الحرب.. ماكرون لبزشكيان: "أوقفوا الضربات فورًا" وضمان الملاحة، (8 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/2cyx9p7t>
- (37) Júlia Ledur and Dylan Moriarty, How geography powers Iran's grip on the Strait of Hormuz, despite U.S. blockade, (April 14, 2026), accessed: Apr 20, 2026, <https://tinyurl.com/2484kv4c>
- (38) Steven A. Cook, Where Do the Gulf States Go From Here?, foreign policy, (April 10, 2026), accessed: Apr 22, 2026, <https://tinyurl.com/2xhd5zl9>
- (39) Bobby Ghosh, Tehran Can't Count on Hormuz, foreign policy, (April 13, 2026), accessed: Apr 22, 2026, <https://tinyurl.com/29gywz34>
- (40) ميراي الجراح، اجتماع دولي في باريس: ماذا يبحث الأوروبيون؟، دويتشه فيله، (1 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/26lwlccb>
- (41) International Energy Agency, Oil Market Report, March 2026, (accessed: Apr 20, 2026), <https://tinyurl.com/2cjrfsb3>
- (42) وكالة أخبار اليوم، من آسيا إلى أوروبا... هذه الدول لا تستطيع العيش بلا نفط الخليج، (1 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 21 أبريل 2026م، <https://tinyurl.com/2ato8r5c>
- (43) ميراي الجراح، اجتماع دولي في باريس: ماذا يبحث الأوروبيون؟، مرجع سابق.
- (44) موقع كيهان لندن، يتفاسم الركود الانكماشى في إيران؛ ومن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي إلى 6.1- بالمئة، (27/ 01/ 1405 ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، <https://bit.ly/4tr9G8f>

النزعة الفارسية في السياسة الإيرانية بين الانتكاسات والاستمرار

د. عبد الله قران

محاضر بقسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة ألب أرسلان، موس، تركيا

مستخلص

تركز سياسة إيران لإحياء النزعة الفارسية على إبراز هويتها الفارسية التقليدية، وتسعى إلى إعادة ترسيخ مكانة إيران كقوة إقليمية ودولية في آن واحد، إذ تستند إلى توسيع نطاق النفوذ الإيراني خارج حدوده الجغرافية عبر استحضار الإرث التاريخي للإمبراطورية الفارسية؛ ومن خلال مزيج من الأدوات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية تعمل إيران على ترسيخ قوتها الإقليمية وتعزيز حضورها كفاعل في السياسة الدولية.

وتقوم سياسة إحياء النزعة الفارسية على الموازنة بين المذهب الشيعي، بوصفه الأساس الأيديولوجي للجمهورية الإيرانية، وبين الاستمرارية التاريخية للهوية الفارسية؛ فبينما يُستغل المذهب كأداة مركزية في هذا المشروع، توظف إيران أيضًا القضية الفلسطينية والخطاب المناهض للإمبريالية لتوسيع جاذبيتها لدى الدول السنية، بما يمكنها من حشد التأييد بين طيف واسع من الحركات الإسلامية. وتتناول هذه الورقة سياسة إحياء النزعة الفارسية الجديدة باعتبارها استراتيجية هجينة تجمع بين الهوية واستعراض القوة، وتقيم انعكاساتها على الجغرافيا السياسية الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: النزعة الفارسية الجديدة، الهلال الشيعي، الحروب بالوكالة، جيوسياسة الشرق الأوسط، الأمن الإقليمي.

مقدمة

يعود أثر سياسة إيران في إحياء إرث الإمبراطورية الفارسية وتوسيع نطاق هيمنتها الإقليمية إلى العصر الصفوي، إذ أدت هذه السياسة إلى اندلاع ما لا يقل عن أحد عشر حرباً، كبرى وصغرى، بين الدولة العثمانية وإيران خلال الفترة الممتدة من 1514 إلى 1823م، ثم حُولت استراتيجية تمجيد الإرث الإمبراطوري الفارسي إلى سياسة دولة خلال عهد أسرة بهلوي في القرن العشرين، وفي ذروة النزعة القومية الفارسية احتفلت الملكية بالذكرى 2500 عام على قيام السلالة الفارسية في احتفالات ضخمة بمدينة برسيبوليس عام 1971.

ورغم قيام الثورة عام 1979، فإن الطموح في إحياء إرث السلالة الفارسية لم يختفي تماماً، إذ سعى النظام الديني الحاكم إلى التمدد نحو مناطق كانت خاضعة لسيطرة الإمبراطورية الفارسية، حتى وإن كان ذلك عبر سياسات تقوم على تصدير الثورة والترويج لمفهوم الهلال الشيعي.

وتمنح المادتان 150 و151 من الدستور الإيراني، الذي أُقرّ باستفتاء شعبي عام 1979، الحرس الثوري الإيراني تفويضاً أيديولوجياً صريحاً يتمثل في: "الجهاد في سبيل الله؛ أي توسيع سيادة قانون الله في العالم"، وبذلك؛ لا يُكَلَّف الحرس الثوري بحماية الحدود الإقليمية لإيران فحسب، بل أيضاً بتنفيذ مهمة أيديولوجية خارجها، بما ينسجم مع الأهداف الكبرى للجمهورية الإيرانية. كما يُفسر علماء الشيعة الآية القرآنية الواردة في المادة 151 من سورة الأنفال "وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَظَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ" باعتبارها تكليفاً دينياً للقوات المسلحة بخوض الجهاد في سبيل الله⁽¹⁾.

ولا تقتصر أنشطة إيران التنظيمية والأيديولوجية على الدول ذات الأغلبية الشيعية؛ بل تنشط أيضاً في دول ذات أغلبية سنية، وقد عبّر الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية، عن التزام قادة إيران بتصدير الثورة بقوله: "يجب أن نسعى إلى تصدير ثورتنا إلى العالم، ويجب أن نتخلى عن فكرة أننا لا نصدر ثورتنا؛ لأن الإسلام لا يفرق بين البلدان الإسلامية المختلفة، وهو نصير جميع المستضعفين في العالم، ومن جهة أخرى، فقد نهضت كل القوى العظمى والقوى الكبرى للقضاء علينا، وإذا بقينا محصورين في بيئة مغلقة فسنهزم حتماً"⁽²⁾.

وبعد أن استخدمت سياسات طائفية ووظفت المذهب الشيعي كأداة استراتيجية، لم تواجه إيران عقبات كبيرة في مسعاها إلى بسط نفوذها السياسي على عديد من الدول المجاورة. ورغم التحديات، واصل قادة إيران مساعيهم التوسعية نحو مناطق كانت جيوش كوروش وأحشويرش قد أخضعها قبل 2500 عام.

تجادل هذه الدراسة بأنه لا يمكن فصل مشروع إيران الأيديولوجي في المنطقة عن سياساتها الفارسية الجديدة الأوسع، وتفترض الدراسة بأن انسحاب الولايات المتحدة من العراق عام 2011 وما تلاه من تطورات بعد الربيع العربي أتاح فرصاً كبيرة لإيران لتعزيز أجندتها الفارسية الجديدة. إذ أصبحت عواصم مثل بغداد ودمشق ضمن دائرة نفوذها، رغم فشل إيران في تحقيق مكاسب إقليمية خلال الحرب الإيرانية-العراقية التي استمرت ثماني سنوات، ومع ذلك فإن سقوط نظام الأسد بسوريا في 8 ديسمبر 2024، واندلاع حرب الاثني عشر يوماً بين إسرائيل وإيران في 13 يونيو 2025، وجّها ضربةً كبيرةً للاستراتيجية الفارسية الجديدة، لكن أيضاً يبدو أن إيران مصممة على مواصلة هذا المسار رغم الانتكاسات الكبيرة.

أولاً: جذور الهوية الإيرانية ودمج النزعتين الفارسية والشيعية بعد الثورة

بحلول القرن السادس قبل الميلاد، كان الأخمينيون قد أسسوا أكبر إمبراطورية في العالم القديم، ممتدة من نهر السند إلى البحر المتوسط، وبلورت فارس تحت حكم كورش وقمبيز رؤية إمبراطورية تركز على الوصول البحري والتوسع العسكري ودمج الشعوب المتنوعة ضمن منظومة حكم واحدة،⁽³⁾ وقد شكّل فتح كورش لبابل عام 539 قبل الميلاد رمزاً لهذه السيادة العامة على الشعوب، وهو الحدث الذي خلده زينوفون في كتابه "التربوية - Cyropaedia"⁽⁴⁾.

أما داريوس الأول (522-486 قبل الميلاد) فقد حوّل هذه الرؤية إلى مبدأ للسيادة العامة، مستنداً إلى شرعية إلهية من أهورامزدا، وتُظهر النقوش داريوس بوصفه "ملك الملوك" الذي يحكم من سغديانا إلى إثيوبيا، ضمن سيادة تُصوّر على أنها مفوضة إلهياً⁽⁵⁾. وقد أسس هذا التصور الإمبراطوري ما يُعرف بـ "السلام الفارسي"، وهو نظام إداري دمج النخب المحلية في بنية الحكم الفارسي، مما أتاح استقراراً واسعاً عبر أراضٍ شاسعة⁽⁶⁾. ورغم أن الإمبراطورية الفارسية سقطت لاحقاً على يد الإسكندر الأكبر، إلا أن إرثها ظلّ حياً عبر العهدين البارثي (247 ق.م - 224 م) والساساني (224-651 م)، إذ أعاد هذان الكيانان إحياء مفاهيم الأخمينيين المتعلقة بالقوة وبالمنافسة مع روما،⁽⁷⁾ وبقيت الهوية الفارسية حتى في ظل فترات الاحتلال، لتشكل الإطار الذي استندت إليه السلالات اللاحقة.

وقد رسّخ الصفويون (1501-1736) المذهب الشيعي بوصفه الدين الرسمي للدولة، مما أسس لهوية طائفية راسخة في إيران،⁽⁸⁾ وقد أدت طموحاتهم التوسعية غرباً إلى صدام بعيد الأمد مع العثمانيين، بدأ بمعركة جالديران عام 1514 وانتهى بمعاهدة زهاب عام 1639، التي رسمت الحدود التي ما تزال قائمة إلى حد كبير حتى اليوم⁽⁹⁾، وتمحورت

المنافسة بين الطرفين حول مناطق القوقاز وكردستان وبعداد والبصرة، وقد دفعت الحروب المتواصلة الصفويين إلى نقل عواصمهم من تبريز إلى قزوین ثم إلى أصفهان⁽¹⁰⁾. وفي هذه الصراعات، تحالف العثمانيون مع الإمارات الكردية، بينما لجأ الصفويون إلى ترحيل الأكراد والأرمن والجورجيين لتأمين مناطق الحدود، وكان أبرز هذه الإجراءات نقل 40 ألفاً من أكراد تشمش قازاقلوا إلى خراسان في عهد الشاه عباس⁽¹¹⁾.

وهكذا؛ من الأحمينيين إلى الصفويين، تبلورت في الفكر السياسي الفارسي عناصر ثابتة: النزعة الإمبراطورية ذات الطابع العالمي، والشريعة الدينية، والتنافس المتكرر مع الإمبراطوريات المجاورة، وهي عناصر شكّلت الجذور التاريخية العميقة لسياسة إيران الفارسية المعاصرة.

منذ بداية العهد البهلوي في إيران، دأبت النخبة الفكرية على استحضر عظمة ماضي ما قبل الإسلام. ففي القرن التاسع عشر، وعلى ضوء ضعف الدولة القاجارية، كانت الدولة البهلوية قد بدأت بالفعل في صياغة سردية أسطورية رسمية تمجّد الحقبة الإيرانية السابقة للإسلام، وقد شكّلت هذه السردية في جوهرها شكلاً قوياً من النزعة القومية التي تبرز مجد إيران في القرن الخامس قبل الميلاد.

وبلغت هذه الموجة القومية ذروتها عام 1971، بعد الاحتفال بالذكرى 2500 عام على قيام الملكية الفارسية في برسيبوليس. إذ همشت الأيديولوجيا الإسلامية مع اعتلاء رضا شاه العرش عام 1925 لصالح إحياء إرث السلالات الفارسية القديمة⁽¹²⁾. وفي إطار رؤيته لاستعادة مجد فارس القديم، أصدر الشاه قراراً بالتخلي عن التقويم الهجري الإسلامي، وعمل على تعزيز الهوية الآرية لإيران، وكان يعتقد أن تبني إيران لتراثها الآري سيجعلها أكثر انسجاماً مع الغرب كحليف استراتيجي⁽¹³⁾.

ومن منظور قومي، كان التركيز على الحضارة الآرية وفرض اللغة الفارسية كلغة تعليم إلزامية على مختلف الشعوب والمجتمعات داخل إيران يخدم هدفاً أساسياً واحداً: توسيع النفوذ الإيراني واكتساب أراضٍ جديدة. ففي عام 1929، وبعد خلع الملك أمان الله في أفغانستان وسط صعود تيارات إسلامية متشددة، سعت إيران فوراً إلى استغلال حالة الضعف في أفغانستان، وحرّك عبد الحسين تيمورتاش، وزير البلاط وأبرز مهندسي السياسات القومية والعلمانية، الجيش نحو الحدود الأفغانية في محاولة لضّم ولاية هرات، ولم تتراجع إيران إلا بعد تدخل الاتحاد السوفيتي وتركيا، وفي الفترة نفسها، طالبت إيران أيضاً بالبحرين وعدد من المناطق في الخليج، مستندة إلى ادعاء أن سكانها من أصول فارسية رغم هويتهم العربية⁽¹⁴⁾.

وخلال السبعينيات، كانت الدول الخليجية، مثل عُمان والإمارات وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية والكويت، إلى جانب العراق وإيران هي المورد الرئيس للنفط

إلى معظم الدول الصناعية الغربية غير الشيوعية، وكانت ناقلات النفط العملاقة تعبر مضيق هرمز ثم خليج عُمان وصولاً إلى المحيط الهندي.

وبحلول عام 1978، أصبحت إيران ثاني أكبر منتج للنفط بين أعضاء أوبك، وقد رفعت عائدات النفط في الستينيات والسبعينيات مكانة إيران إلى مستوى قوة من الدرجة الثانية في السياسة الدولية؛ ما مكَّنها من لعب دور شرطي الخليج. وبدافع من الطموحات القومية والتوسعية، أقدم الشاه في 30 نوفمبر 1971 على احتلال ثلاث جزر صغيرة لكنها شديدة الأهمية الاستراتيجية عند مدخل الخليج: أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وكان هدفه الأوسع هو بسط النفوذ على جميع الدول المطلة على الخليج من عُمان إلى الكويت. وفي كل مرة تطرح فيها الإمارات مطالبها بشأن الجزر، تواجه برداً إيرانيّ حاد، ولا تزال طهران ترفض إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية⁽¹⁵⁾. وكانت أكبر عملية عسكرية إيرانية في ذلك العام تدخلها في ظفار بسلطنة عُمان، حيث أرسلت قوات لدعم السلطان في قمع تمرد مسلح⁽¹⁶⁾.

ومع انسحاب بريطانيا من المنطقة، تحركت إيران - بدعم من القوى الغربية - لملء الفراغ في الخليج، ومع تزايد ثراء دول الخليج ارتفعت نفقاتها العسكرية للتصدي للنزعة التوسعية الإيرانية. وبحلول عام 1974 بلغت مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الخليج 4,4 مليارات دولار، وكانت إيران والمملكة العربية السعودية أكبر المشتريين⁽¹⁷⁾، غير أن ثورة 1979 أنهت دور إيران كشرطي للخليج⁽¹⁸⁾.

دخلت إيران والمنطقة عهداً جديداً باندلاع الثورة الإيرانية في عام 1979، إذ عدت إحدى أبرز الأحداث في القرن العشرين⁽¹⁹⁾، كما أحدثت تحولاً جذرياً في السياسة الخارجية لإيران، منتقلةً بها من توجهٍ مواليٍ للغرب إلى موقفٍ ثوريٍ مناهضٍ للغرب تقوده المؤسسة الدينية⁽²⁰⁾.

وفي مارس 1979 أُجري استفتاء شعبي أفضى إلى إعلان "الجمهورية الإسلامية" بنسبة تأييد بلغت 98,2%، تلاه إعداد دستور جديد منح الخميني سلطةً دينيةً وسياسيةً مطلقة⁽²¹⁾. كما نصّ الدستور على "تصدير الثورة"، مما دفع إيران إلى دعم الحركات الإسلامية في البيئات الشيوعية والسنية على حدٍ سواء⁽²²⁾. إذ شدّد الخميني على أن الثورة يجب أن تمتد إلى خارج الحدود قائلاً "يجب أن نسعى إلى تصدير ثورتنا إلى العالم.. الإسلام لا يفرّق بين البلدان الإسلامية المختلفة"⁽²³⁾، وبعد حادثة مكة عام 1987، صرّح قائلاً "سنُصدّر تجارنا إلى العالم.. وتطبيق التعاليم الإسلامية بين الأمم المستعبدة"⁽²⁴⁾. وقد أسهم هذا التصور التوسعي قبل ذلك في اندلاع الحرب الإيرانية-العراقية، كما كان له دورٌ في بروز الأصولية الإسلامية، وهو مصطلح كان مرتبطاً سابقاً بالبروتستانتية الأمريكية قبل أن يُعاد ربطه بالحركات الإسلامية الثورية والعنيفة⁽²⁵⁾. كذلك لجأت

إيران إلى توظيف العنف خارج الحدود؛ فيحلول منتصف التسعينيات، كان نحو 350 معارضاً قد أُغتيلوا في الخارج، في حين شكّلت فتوى الخميني ضد سلمان رشدي مثلاً بارزاً على امتداد النفوذ الإيراني عبر الحدود⁽²⁶⁾. وباختصار، أحدثت الثورة الإيرانية تحولاً عميقاً في مسار الحركات الإسلامية على المستويين الإقليمي والدولي.

ثانياً: التحركات الإقليمية في إطار النزعة الفارسية الجديدة

غذّى شعور إيران بالعزلة الاستراتيجية - فهي محاطة بالعرب والأتراك والأكراد - مزيجاً من القلق والطموح، ويعود هذا النمط إلى العصر الصفوي (1501-1722)، حين رسّخ الحكام الفرس المذهب الشيعي وصاغوا هوية سياسية وثقافية مستقلة عن الإمبراطوريتين العثمانية والمغولية. ومنذ ذلك الحين، استندت الهوية الإيرانية إلى ركيزتين لا تنفصلان: اللغة الفارسية والمذهب الشيعي⁽²⁷⁾. وقد عززت القومية الفارسية، الممتدة جذورها إلى 2500 عام، هذا التركيب المزوج للهوية⁽²⁸⁾.

في 8 ديسمبر 2004، كان الملك عبدالله الثاني أول زعيم يسلم الضوء علناً على واقع "الهلال الشيعي" في الشرق الأوسط، وذلك في مقابلة مع صحيفة واشنطن بوست. إذ حذر قائلاً "إذا هيمنت الأحزاب أو الشخصيات الموالية لإيران على الحكومة العراقية الجديدة، فقد يظهر هلال جديد من الحركات أو الحكومات الشيعية يمتد من إيران إلى العراق وسوريا ولبنان؛ مما سيغيّر ميزان القوى التقليدي بين المذهبين الرئيسيين في الإسلام، ويفرض تحديات جديدة أمام مصالح الولايات المتحدة وحلفائها"⁽²⁹⁾.

وقد أثبتت الأحداث صحة هذا الاستشراف، إذ أسفرت أول انتخابات عراقية بعد سقوط نظام صدام حسين في 30 يناير 2005 عن فوز الائتلاف العراقي الموحد بنسبة 48% من الأصوات، مع مشاركة مرتفعة للغاية حتى في مدينة تكريت ذات الأغلبية السنية، حيث بلغت نسبة المشاركة 83%⁽³⁰⁾. وقد ضمّ الائتلاف الشيعي أحزاباً رئيسة مثل حزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وتيار مقتدى الصدر، وتولى إبراهيم الجعفري، وهو من حزب الدعوة وله علاقات وثيقة مع إيران، منصب رئيس الوزراء، قبل أن يخلفه نوري المالكي عام 2006؛ ومنذ ذلك الوقت سيطرت الفصائل الشيعية على السلطة في العراق، وما تزال.

وكما هو معروف، سارعت إيران بعد ثورة 1979 إلى التواصل مع المجتمعات الشيعية خارج حدودها، وفي العالم العربي، نظرت إيران إلى هذه المجتمعات باعتبارها "طابوراً خامساً"، أي قاعدة دعم ونفوذ داخل الدول⁽³¹⁾. وقد عبّر الرئيس المصري السابق حسني مبارك في مقابلة مع قناة العربية عام 2006 عن هذا القلق بقوله "الشيعية في كل هذه الدول [في المنطقة] يشكلون نسبة مهمة، وولاء أغلب الشيعية في المنطقة هو لإيران

وليس لدولهم”⁽³²⁾. وكما أشار جيفري مانكوف، فقد اعتبرت إيران على الدوام المجتمعات الشيعية خارج حدودها أدوات للنفوذ السياسي⁽³³⁾.

ومنذ عام 1979، والمذهب الشيعي بالنسبة لإيران الأداة الدينية-السياسية التي اعتمدت عليها لتحقيق طموحاتها الإقليمية؛ فمن لبنان إلى باكستان، قاتلت معظم الجماعات الشيعية الراديكالية نيابةً عن إيران. ورغم أن بعض الجماعات الجهادية السننية مثل القاعدة وداعش كانت تعتبر المملكة العربية السعودية خصماً، إلا أن إيران أقامت علاقات براغماتية مع بعضها. كما نجحت طهران في بناء علاقات مع حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية بفضل خطابها المناهض للولايات المتحدة وإسرائيل؛ مما منحها قدرة أكبر على المناورة في شرق المتوسط⁽³⁴⁾.

وقد بدأت علاقة إيران بحماس في أوائل التسعينيات، وتعمقت بعد اتفاقيات أوسلو التي أحدثت شرخاً بين إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي عام 1994، حاصر طلاب إيرانيون مكتب منظمة التحرير في طهران احتجاجاً على تقاربها مع إسرائيل⁽³⁵⁾. وبعد سيطرة حماس على غزة عام 2007، قُدِّر الدعم الإيراني بنحو 250 مليون دولار سنوياً⁽³⁶⁾. وبعد هجمات 7 أكتوبر 2023، شاع الاعتقاد بأن إيران تموّل معظم عمليات حماس العسكرية، في حين يُقال إن قيادي تنظيم القاعدة سيف العدل أقام في إيران فترة امتدت لمعظم العقدين الماضيين⁽³⁷⁾.

وفقاً لتقديرات خدمة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي، فإن الأهداف الإقليمية لإيران تقوم على ثلاثة محاور رئيسية: تقليص النفوذ الأمريكي وحماية المجتمعات الشيعية وتعزيز حضورها الإقليمي⁽³⁸⁾. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت القيادة الإيرانية بعد الثورة على أدوات متعددة تشمل الدعاية الأيديولوجية والدبلوماسية الثقافية واستخدام الوكلاء العسكريين. ومع ذلك، لم تكن طموحات إيران محصورةً في الدول ذات الأغلبية الشيعية، فقد صرّح أحمد الخميني عام 1991 قائلاً “الإسلام لا يعترف بالحدود.. وهدف الجمهورية الإسلامية ليس سوى إقامة حكم إسلامي عالمي”⁽³⁹⁾. كما كرّر الرئيس هاشمي رفسنجاني هذا التصور خلال زيارته للسودان في العام نفسه، واصفاً الثورتين الإيرانية والسودانية بأنهما “مصدر حركة في العالم الإسلامي بأسره”⁽⁴⁰⁾.

ويتداخل النفوذ الإقليمي لإيران أيضاً مع البُعد الجيوسياسي للطاقة، فجزء كبير من احتياطات النفط والغاز في الشرق الأوسط، بما فيها الموجودة في المملكة العربية السعودية، يقع في مناطق ذات كثافة سكانية شيعية⁽⁴¹⁾. على صعيد متصل أدى الموقف الإيراني المناهض لإسرائيل إلى تقارب كبير بين طهران ودمشق، فقد رحّب الرئيس حافظ الأسد بالثورة الإيرانية باعتبارها انتصاراً للعرب والمسلمين ضد الصهيونية⁽⁴²⁾. وعلى النقيض، نظرت الدول العربية الموالية للغرب إلى الثورة بعين الريبة، خصوصاً بعد

أن ألغت إيران اتفاقياتها مع واشنطن وتل أبيب، وبدأ النظام الإيراني في تهديد الدول العربية⁽⁴³⁾

ورغم التباينات الأيديولوجية مع سوريا، تخلّت إيران عن خطابها الإسلامي الذي توجهه لعموم المسلمين في سبيل دعم نظام الأسد العلماني. وخلال مجزرة حماة عام 1982، اتخذت إيران موقفا صريحا في الانحياز الى جانب دمشق في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين. وبعدها بفترة قصيرة، وقّع البلدان اتفاقاً اقتصادياً لمدة عشر سنوات، بينما أغلقت سوريا خط الأنابيب العراقي المتجه إلى البحر المتوسط؛ مما ألحق ضرراً اقتصادياً بالغاً ببغداد⁽⁴⁴⁾.

وفي العام نفسه، أدى الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان إلى تعزيز التحالف بين البلدين. إذ أرسلت إيران قوات من الحرس الثوري عبر الأراضي السورية وأسهمت في تأسيس حزب الله، الذي أصبح لاحقاً أحد أهم أدوات السياسة الفارسية الجديدة⁽⁴⁵⁾. وقد نفذ حزب الله، المدعوم تدريباً وتسليحاً من إيران، تفجيرات بيروت عام 1983 التي أسفرت عن مقتل أكثر من 300 جندي أمريكي وفرنسي⁽⁴⁶⁾، ولعب فيلق القدس دوراً محورياً في هذه العمليات، حتى وُصفت بأنها "أكثر التنظيمات الإرهابية انضباطاً وتنظيماً وعنفاً في العالم"⁽⁴⁷⁾.

ورغم أن سوريا كانت تخشى أحياناً من تضخم النفوذ الإيراني، خصوصاً بعد اتفاق الطائف 1989 واتفاقيات أوسلو 1993، إلا أن الشراكة بينهما استمرت. ربما يظهر هذا الخلاف في قضايا كالحلافات حول جزر الإمارات الثلاث وسياسة "الأرض مقابل السلام" الإسرائيلية تسببت في بعض التوترات بينهما، إلا أن التحالف بقي قائماً بفعل التقاء المصالح في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة⁽⁴⁸⁾.

ثالثاً: التحدي الأمريكي للمشروع الإيراني في الشرق الأوسط

كانت الولايات المتحدة أكبر عقبة أمام سياسة إيران الفارسية الجديدة في الشرق الأوسط، فبعد الثورة مباشرة، وبينما كانت إيران تخطط للتوسع نحو دول الخليج، وجدت نفسها أمام الحضور الأمريكي الذي تحالف مع دول الخليج. وقد كتب صمويل هنتنغتون عام 1999 أن إيران قوة إقليمية صاعدة تستعد لمواجهة "القوة العظمى الأمريكية" في الشرق الأوسط⁽⁴⁹⁾، وهو ما تحقق لاحقاً، فبعد حرب فيتنام عام 1975، أصبحت إيران الدولة التي كبّدت الولايات المتحدة أكبر الخسائر البشرية في المنطقة⁽⁵⁰⁾.

وقد دفع الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979 الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات جديدة لحماية الخليج. إذ أعلن الرئيس جيمي كارتر في يناير 1980 ما عُرف بعقيدة كارتر، التي نصّت على استعداد الولايات المتحدة للتدخل العسكري في الخليج عند الضرورة. ورغم أن العقيدة وُجّهت رسمياً ضد التوسع السوفيتي، فإنها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

أصبحت تُطبَّق عملياً ضد إيران، إذ قال كارتر في خطابه التاريخي "ليكن موقفنا واضحاً تماماً: أي محاولة من قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ستُعدّ اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسيواجه هذا الاعتداء بكل الوسائل اللازمة، بما في ذلك القوة العسكرية"⁽⁵¹⁾.

وخلال رئاسة كارتر، أُنشئت قوة الانتشار السريع للتدخل في حالات عدم الاستقرار الإقليمي⁽⁵²⁾، غير أن إدارة رونالد ريغان تخلّت عن هذا المشروع لصالح إنشاء القيادة المركزية الأمريكية، وهي قوة دائمة تعمل في المحيط الهندي⁽⁵³⁾.

ومع توسع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، ازدادت حدة الخطاب الإيراني تجاه واشنطن، إذ اعتقد الخميني أن العراق شنّ حربه على إيران بتحريض أمريكي، واعتبر صدام حسين أداة بيد الولايات المتحدة ويقاوم بالنيابة عنها⁽⁵⁴⁾.

وفي الإطار الأوسع للمواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، لعبت رؤية طهران للنظام الدولي دوراً محورياً، فإيران تنظر إلى النظام العالمي الذي تقوده واشنطن باعتباره نظاماً غير عادل في جوهره، وترى ضرورة استبداله بنظام أكثر إنصافاً وتوازناً. ومن منظور طهران، ينقسم هذا النظام إلى عالمين متقابلين: عالم الخير وعالم الشر والنور والظلام. وضمن هذا التصور الثنائي، تمثل إحدى الجبهات "إيران الإسلامية والأحزاب التابعة لها" بوصفه معسكر الحق، بينما تمثل الجبهة الأخرى "الشيطان الأكبر"، وترى إيران أن المصالحة بين هذين العالمين مستحيلة⁽⁵⁵⁾. وبينما تصف إيران الولايات المتحدة بـ "الشيطان الأكبر"، تشير إلى إسرائيل، التي تعتبرها امتداداً إقليمياً لواشنطن، بـ "الشيطان الأصغر"⁽⁵⁶⁾.

وترى إيران أن المواجهة مع الولايات المتحدة ضرورة وطنية، ففي عام 2001، صرّح محمود هاشمي شاهرودي، رئيس السلطة القضائية آنذاك، قائلاً "مصالحنا الوطنية تكمن في استعداد الشيطان الأكبر، نحن ندين أي موقف جبان تجاه أمريكا وأي حديث عن التسوية معها"⁽⁵⁷⁾.

ومع ذلك، اتبعت الولايات المتحدة سياسة متوازنة خلال الحرب العراقية-الإيرانية، هدفها منع كلٍّ من الاتحاد السوفيتي وإيران من بسط نفوذهما على منطقة الخليج. وفي هذا السياق، قادت وكالة الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي مبادرات أمريكية سرية بهدف تسهيل مبيعات أسلحة محدودة لإيران، ورغم أن هذه الأسلحة لم تكن كافية لتغيير مسار الحرب لصالح طهران، إلا أنها حملت رسالة واضحة لطهران بأنها ليست مضطرة للاعتماد الكامل على موسكو في التسليح⁽⁵⁸⁾.

وقبل الثورة، وصفَ الرئيس جيمي كارتر إيران بأنها "جزيرة استقرار"⁽⁵⁹⁾، لكن بعد 1979، تحولت إيران إلى "جزيرة عدم استقرار" من منظور واشنطن. وبالإضافة إلى وقف

إيران من السقوط تحت النفوذ السوفيتي، كانت واشنطن تسعى أيضاً إلى ضمان عدم تصدير إيران ثورتها إلى الدول المجاورة أو زعزعة استقرار الخليج وتعطيل تدفق النفط. وخلال إدارة رونالد ريغان، تبنت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج تجاه إيران، ضمن إطار ما عُرف بـ "الهَمّ الشمالي" و "الهَمّ الجنوبي". إذ سعت في بعدها الشمالي إلى إبقاء إيران بعيدة عن الاتحاد السوفيتي، بينما ركّز بعدها الجنوبي على منع طهران من تهديد الدول الحليفة في الخليج أو نشر أيديولوجيتها الثورية⁽⁶⁰⁾.

ومن المفارقات أن شعار ثورة إيران "لا شرقية ولا غربية" خدم عملياً أهداف الولايات المتحدة في مشاغلها الشمالية، إذ حدّ من إمكانية تقارب إيران مع موسكو. وفي هذا السياق قال وزير الخارجية الأمريكي ألكسندر هيغ: إن حيايد واشنطن في الحرب الإيرانية - العراقية لا يعني اللامبالاة. بينما أكد وزير الدفاع كاسبر واينبرغر في مايو 1982 أن "انتصار إيران ليس بالتأكيد في مصلحتنا الوطنية"⁽⁶¹⁾.

وفي دراسة أعدّها مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1983، صيغت المقاربة الأمريكية للحرب في الفقرة القائلة بأن "الحفاظ على وحدة العراق الإقليمية والسياسية يصب في مصلحة الولايات المتحدة، فلو انهار العراق، فإن قيام نظام ثوري شيعي في بغداد سيزيد احتمالات عدم الاستقرار في دول الخليج العربي، كما قد يؤدي إلى نشوء محور إيراني -سوري قد لا يهدد الخليج فحسب بل أيضاً الأردن وإسرائيل والمصالح الأمريكية في شرق المتوسط ومن شأن زعزعة الاستقرار تلك أن تؤدي إلى فرص لنفوذ سوفيتي أكبر في المنطقة. وتتركز المخاوف الأمريكية حالياً على احتمال انهيار العراق - بالرغم من الخطوات التي اتخذها داعموه للحفاظ على قدراته الاقتصادية والعسكرية - نتيجة حرب الاستنزاف، وهو ما سيضر بالمصالح الأمريكية. وللولايات المتحدة مصلحة في منع التوسع العسكري الثوري الإيراني في الخليج"⁽⁶²⁾.

وبالفعل كانت الولايات المتحدة قد بدأت دعم العراق سراً. ففي أبريل 1981، أرسل هيغ وفداً إلى بغداد لبدء المحادثات، ووصلت شحنات الأسلحة إلى العراق عبر دول وسيطة. إذ نُقلت معلومات استخباراتية عبر منظومات طائرات "أوكس" الاستطلاعية إلى العراق. ثم أصبح الدعم الأمريكي للعراق أكثر وضوحاً ومباشرة مع الوقت.

أزالت الولايات المتحدة، في فبراير 1982، العراق من قائمة الدول الراحية للإرهاب، مما فتح الباب أمام اتفاقيات زراعية تُزوّد بموجها بغداد بمنتجات أمريكية على الائتمان. وفي عام 1983، وافقت إدارة ريغان على بيع 60 مروحية للعراق، وبحلول 1984، استُعيدت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين واشنطن وبغداد، وتبعته شراكات في مجالات الزراعة والصناعة والطاقة والاتصالات. وفي تلك الفترة، امتنعت الدول الأوروبية الغربية عن معارضة مبيعات الأسلحة للعراق، بينما شجعت إدارة ريغان دول الخليج على تعزيز علاقاتها الاقتصادية والمالية مع بغداد⁽⁶³⁾.

ومع تقارب الولايات المتحدة من العراق، تصاعدت الهجمات التي نفذتها إيران أو الجماعات التي تدعمها ضد المصالح الأمريكية، إذ أدى تفجير آخر في سبتمبر 1984 استهدف السفارة الأمريكية في بيروت إلى مقتل 24 شخصاً، بينهم أمريكيان. وفي الشهر التالي، اختطف طائرة تابعة للخطوط الجوية الكويتية كانت متجهة إلى باكستان، وأخذ الخاطفون جميع من على متنها رهائن قبل أن يُجبروا طاقمها على الهبوط في طهران. وأُعدم اثنان من موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كانوا على متن الطائرة. وبعد ستة أيام، اقتحمت قوات الأمن الإيرانية الطائرة واعتقلت الخاطفين الذين نُسبوا إلى حزب الله، لكنها أطلقت سراحهم دون محاكمة.

ورداً على تصاعد الهجمات على المصالح الأمريكية، قال الرئيس ريغان إن "الولايات المتحدة لا تقدم مكافآت ولا ضمانات للإرهابيين، نحن لا نقدم تنازلات ولا نعقد صفقات. الدول التي تؤوي الإرهابيين تقوّض استقرارها وتعرض شعوبها للخطر. أيها الإرهابيون، كونوا على علم أننا سنرد عليكم في لبنان وغيرها، سنواجه هجماتكم الجبانة على المواطنين والممتلكات الأمريكية"⁽⁶⁴⁾.

وبعد الهجمات التي نفذها تنظيم القاعدة ضد الولايات المتحدة في سبتمبر 2001 تحول اهتمام واشنطن مؤقتاً بعيداً عن إيران، وافترضت الأخيرة آنذاك أن الولايات المتحدة ستتنظر من تلك اللحظة فصاعداً إلى التطرف السني، وليس الثيوقراطية الشيعية، باعتبارها التهديد الأكبر. وشهدت العلاقات بين إيران والولايات المتحدة في أعقاب هجمات 11 سبتمبر تقارباً محدوداً وقصيراً الأمد. إذ التقى الدبلوماسي الأمريكي رايان كروكر في جنيف بمبعوث عن الجنرال قاسم سليمان، قائد قوة القدس التابعة للحرس الثوري، وبعد الاجتماع، زوّدت إيران كروكر بخرائط تفصيلية لمواقع طالبان، وفتحت مجالها الجوي دعماً للحملة العسكرية الأمريكية ضد الحركة⁽⁶⁵⁾.

ومن أواخر الثمانينيات وحتى أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تذبذبت العلاقات بين إيران والولايات المتحدة بين المواجهة والتواصل المحدود. إذ أدى انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية عام 1988 إلى جانب سعي طهران لامتلاك التكنولوجيا النووية، إلى زيادة التوتر بين إيران وواشنطن وحلفائها. وخلال التسعينيات، شددت الإدارات الأمريكية العقوبات على إيران، ثم أثار تقدم إيران باتجاه السلاح النووي في العقد الأول من الألفية الجديدة قلقاً دولياً واسعاً. وفي عام 2015، فتح توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة نافذة صغيرة للدبلوماسية، ولكن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق عام 2018 أعاد أجواء الشك والعداء. وقد مهّدت هذه التطورات الطريق للتصعيد الذي بلغ ذروته في المواجهة المباشرة بين إسرائيل وإيران بعد عام 2023.

رابعاً: حروب (2025-2026) والتصاعد في سياسة النزعة الفارسية الجديدة

يعكس استخدام طهران لجماعات وكيالة مسلحة في سبيل الاقتراب من الحدود الإسرائيلية جزءاً من استراتيجيتها الأوسع الرامية إلى الوصول إلى البحر المتوسط ضمن إطار استعراض قوتها الإقليمية والجيوسياسية الفارسية الجديدة. فمن خلال اكتساب عمق استراتيجي على امتداد محور العراق-سوريا-لبنان (الهلال الشيعي) عبر سياسات الهوية الطائفية، عززت إيران حضورها في شرق المتوسط على مدى ما يقرب من ثلاثة عقود، مستخدمة القضية الفلسطينية كأداة في سياستها الخارجية. وبينما حافظت إيران على مستوى منخفض من الصراع عبر الوكلاء حتى 7 أكتوبر 2023، فقد انتقلت بعد ذلك إلى مواجهة مباشرة وتقليدية مع إسرائيل.

وخلال عام 2024، شهدت المنطقة تصاعداً في الاشتباكات المباشرة بين إيران وإسرائيل، تخللتها ضربات متبادلة استهدف فيها كل طرف قدرات الآخر على الردع الاستراتيجي. فبعد هجوم إيران في 13 أبريل 2024 على قاعدة نفاطيم الجوية، ردت إسرائيل باستهداف منظومات الدفاع الجوي التي تحمي المنشآت النووية في أصفهان ونطنز، كاشفةً بذلك عن ثغرات دفاعية إيرانية⁽⁶⁶⁾. وبعد تجدد الهجمات الصاروخية الإيرانية في أكتوبر 2024، وسّعت إسرائيل نطاق عملياتها، ولم تقتصر استهدافاتها على رادارات الدفاع الجوي، بل شملت منشآت حيوية مرتبطة بقدرات إيران على تصنيع الصواريخ⁽⁶⁷⁾.

وفي 12 أبريل 2025، قدّم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنذاراً دبلوماسياً للمرشد الإيراني علي خامنئي، مانحاً إياه مهلة 60 يوماً لاستئناف المفاوضات النووية. وبعد انتهاء المهلة دون التوصل إلى اتفاق، شنت إسرائيل في 13 يونيو 2025 عملية عسكرية شاملة ضد إيران. وقد وجدت طهران نفسها مكشوفة بعد فقدان عمقها الاستراتيجي نتيجة سقوط نظام الأسد في سوريا وتراجع القدرات العملياتية لحزب الله وانهيار مقاومة حماس في غزة. ومع دخول الولايات المتحدة على خط المواجهة في اليوم الحادي عشر عبر ضربات جوية استهدفت منشآت نووية، تسارع مسار الحرب، لتنتهي باتفاق لوقف إطلاق النار في اليوم الثاني عشر⁽⁶⁸⁾.

وفي مقال نشرته في 16 يوليو 2025 في مجلة "إسمينا" (مجلة دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) بعنوان "الحرب التي أعادتها إيران إلى الداخل"، كتبت "إذا كان هدف الولايات المتحدة وإسرائيل هو منع إيران من امتلاك سلاح نووي، فعليهما الاستعداد لشن ضربات إضافية؛ لأن النظام الإيراني لن يتخلى عن طموحاته النووية. وباختصار، أمام الولايات المتحدة وإسرائيل خياران فقط: إما القبول بوجود إيران نووية، أو، كما حدث في العراق، الاضطرار إلى خوض حرب خليج ثانية لإسقاط نظام لم ينجح في إسقاطه خلال الأولى، لا يوجد خيار ثالث"⁽⁶⁹⁾.

ولم تمض ثمانية أشهر على نشر المقال حتى شهدت المنطقة في 28 فبراير 2026 عمليات عسكرية متزامنة نفذتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران، مما رفع مستوى التوتر الإقليمي إلى مرحلة جديدة. ورداً على هذه الضربات، نفذت طهران هجمات انتقامية واسعة استهدفت تسعة مواقع مختلفة، شملت إسرائيل والأردن، إضافة إلى دول الخليج، وهي المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين والكويت وقطر وعمان، وكذلك إقليم كردستان العراق.

وفي 28 ديسمبر 2025، اندلعت احتجاجات في بازار طهران الكبير (بازار بوزورغ)، وسرعان ما امتدت إلى مراكز استراتيجية مثل مشهد وأصفهان وشيراز وكرج وهمدان، لتتحول إلى أكبر حركة اجتماعية تشهدها البلاد في السنوات الأخيرة. وأدى قمع الدولة لهذه الاحتجاجات باستخدام القوة العسكرية إلى موجة إدانة دولية. وفي هذا السياق، أعلنت الولايات المتحدة في 2 يناير 2026 أن خيار التدخل العسكري ما يزال "مطروحاً" في حال استمر العنف ضد المتظاهرين السلميين. وبحلول 12 يناير 2026، تصاعد الضغط الاقتصادي بعد أن فرضت واشنطن رسوماً جمركية إضافية على الدول التي تواصل تجارتها مع إيران. ووفقاً لتقارير صحيفة الجارديان بتاريخ 27 يناير 2026، فقد أعلنت الحكومة الإيرانية رسمياً سقوط 3,000 قتيل جراء حملة القمع الداخلية، بينما قدرت منظمات حقوقية مستقلة أن العدد الحقيقي تجاوز 33,000 قتيل⁽⁷⁰⁾.

وأدت الاضطرابات الداخلية في إيران، وما رافقها من قمع عنيف من جانب الدولة، إلى تهيئة الظروف لبدء التدخل العسكري الخارجي في وقت أبكر مما كان متوقعاً. وقد استندت الحسابات الاستراتيجية للولايات المتحدة وإسرائيل إلى أن تنفيذ عملية عسكرية متزامنة مع الانتفاضات الداخلية قد يفتح الباب أمام تغيير النظام، وهو ما جسده استهداف المرشد الأعلى علي خامنئي في اليوم الأول من الحملة.

وفي اليوم التاسع والثلاثين من الحرب، نجحت باكستان في التوسط لوقف إطلاق نار مؤقت مدته 15 يوماً، جمع أطراف الصراع إلى طاولة المفاوضات للمرة الأولى منذ 47 عاماً. غير أن 21 ساعة من المحادثات المكثفة في إسلام آباد انتهت بالفشل، نتيجة التباين الجذري بين شروط السلام التي طرحها كل طرف. وبعد انهيار المفاوضات، أعلنت إيران في 12 أبريل 2026 الإغلاق الكامل لمضيق هرمز أمام جميع حركة الملاحة، بينما بدأت الولايات المتحدة في 13 أبريل 2026 حصاراً بحرياً شاملاً على الموانئ الإيرانية.

وقد تضمن الطرح الأمريكي المكون من 15 بنداً وفقاً كاملاً للأنشطة النووية الإيرانية وإغلاق المنشآت، وتقييد برنامج الصواريخ الباليستية، ونقل مخزون اليورانيوم المخصب بنسبة 60% إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإعادة فتح مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية. وفي المقابل، قدمت إيران مقترحاً مضاداً من 10 نقاط يشمل مطالبة بتعويضات

عن أضرار الحرب، وتقديم ضمانات دولية بعدم شن أي هجمات مستقبلية، وحماية حقها في الطاقة النووية، ووضع بروتوكول ملاحي جديد يتضمن فرض رسوم على السفن العابرة للمضيق. وتعدّ هذه الشروط من كلا الجانبين قصوى إلى حد يجعل التوصل إلى تسوية أمراً بالغ الصعوبة في السياق السياسي الراهن، فإيران غير مستعدة للتخلي عن ركيزتين تعتبرهما أساسيتين: برنامجها النووي وورقة مضيق هرمز، وهما في الواقع أهم أدوات سياستها الفارسية الجديدة.

ومن منظور تاريخي، يتضح أن البرنامج النووي الإيراني واستراتيجيتها الرامية للتوسع الإقليمي يستندان إلى الأسس الفارسية الجديدة التي أرساها محمد رضا شاه بهلوي. ورغم أن المبادرات النووية والشراكات الاستراتيجية التي أبرمها الشاه مع الغرب ضمن رؤيته لـ "الحضارة الكبرى" خضعت لتحولات أيديولوجية بعد الثورة، إلا أن الهدف الجيوسياسي بقي ثابتاً: القيادة الإقليمية والحصانة الاستراتيجية.

وتعدّ حرب 2026 المرحلة الأكثر حدة في الصدام بين استراتيجية إيران بعيدة الأمد والنظام الدولي، فبفضل قدراتها النووية وعمقها غير المتماثل الذي بنته عبر الوكلاء، تُثبت إيران أنها لن تتخلى عن طموحاتها الإقليمية رغم الضغوط العسكرية والاقتصادية. وبالتالي، فإن برنامجها النووي لا يمثل مجرد قضية تقنية تتعلق بالطاقة، بل عقيدة بقاء وطني متجذرة في إرث فارسي قديم وممزوجة بمتطلبات الجغرافيا السياسية المعاصرة.

أما محاولة إيران إغلاق مضيق هرمز، فهي تتعارض مباشرة مع نظام المرور العابر المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، إذ لا يجوز للدولة الساحلية إغلاق الممرات البحرية المفتوحة للملاحة الدولية أمام حركة التجارة العالمية بقرار أحادي.⁽⁷¹⁾

وعلى الصعيد الداخلي، وبغض النظر عن أي اتفاق قد يُبرم بين الولايات المتحدة وإيران، فإن بقاء النظام الإيراني يعني أن الأكراد والبلوش والأذريين والعرب وغيرهم من الأقليات سيظلون محرومين من حقوقهم الأساسية وحريتهم. وعلى المستوى الإقليمي، سيظل النظام يشكل تهديداً أمنياً لجوار إيران، ولا سيما دول الخليج وإقليم كردستان العراق.

ورغم الاستفزازات الطائفية الإيرانية الممتدة لسنوات، فقد بادروا بالعهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى مدي المصالحة، ووقع معها اتفاقاً ببيكين في 10 مارس 2023 لاستعادة العلاقات الدبلوماسية. ومع ذلك، استهدفت إيران في 2 مارس 2026 منشأة رأس تنورة، أكبر مركز لتكرير النفط في المملكة العربية السعودية، بطائرات مسيرة؛ مما أدى إلى توقف كامل للعمليات في المنشأة، قبل أن يتم إعادتها للعمل لاحقاً.

وفي خطابه أمام البرلمان الأوروبي في 16 أبريل 2026، قال مصطفى هجري، الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني "لا يمكن إصلاح النظام الإيراني، فالحكومة الإيرانية تشكل تهديداً ليس فقط للإيرانيين، بل للعالم بأسره. يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح بقيام دولة مركزية شوفينية جديدة في إيران تحت أي مسمى، الطريق إلى الأمام هو إيران ديمقراطية وفدرالية وعلمانية".

ولا شك أن شخصيات معارضة مثل هجري، الذي أمضى عقوداً في النضال السياسي، تعرف بنية السلطة الإيرانية معرفة عميقة. فقد تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عام 1945، وسيطر على جزء كبير من كردستان إيران بين 1979 و1983. وفي المرحلة الراهنة، يتضح جداً أنه طالما بقي النظام السياسي الإيراني قائماً، فلن يتخلى عن برنامجه النووي، وسيواصل زعزعة أسواق الطاقة العالمية عبر استخدام مضيق هرمز كورقة ضغط، وسيستمر في تنفيذ سياساته الفارسية الجديدة.

خامساً: الفارسية الجديدة وسؤال الاستمرارية

رسّخ رضا شاه (1925-1941)، مؤسس أسرة بهلوي، نفوذه السياسي عبر انقلاب عام 1921، ثم أعلن "شاه" من قبل البرلمان بعد إلغاء السلالة القاجارية عام 1925. ومع توليه الحكم، جرى تطهير البنية الأيديولوجية للدولة من المرجعيات الإسلامية، وإعادة تشكيلها على أساس إحياء الإرث الفارسي.

أما محمد رضا شاه بهلوي (1941-1979)، الذي اعتلى العرش عقب نفي والده عام 1941، فقد أطلق برامج تحديث شاملة عُرفت بـ "الثورة البيضاء" بالتوازي مع تبني عقيدة قومية قوية تستحضر مجد إيران في القرن الخامس قبل الميلاد. وانسجماً مع رؤيته لإحياء العظمة الفارسية القديمة، قام الشاه بتحديث هذا الإرث التاريخي عبر احتفالات "الذكرى 2500 لقيام الملكية" في برسيبوليس عام 1971، في محاولة لدمج المجتمع الإيراني تدريجياً ضمن سياسة فارسية جديدة توسعية.

وبعد الإطاحة بنظام بهلوي عام 1979، تبنى الخميني عقيدة "تصدير الثورة الإسلامية" منذ السنوات الأولى لحكمه. وخلال تلك المرحلة، جعلت طهران من القضاء على إسرائيل، التي وصفها بـ "الشیطان الأصغر"، وإزالة النفوذ الأمريكي "الشیطان الأكبر"، من الشرق الأوسط، محوراً رئيساً لسياستها الخارجية. وبعد انتهاء الحرب الإيرانية-العراقية التي استمرت ثماني سنوات، اتجهت إيران نحو استراتيجية توسعية تُعرف في الأدبيات بـ "السياسة الفارسية الجديدة/المجددة أو نيوفارسي"، بهدف تعزيز فعاليتها الإقليمية، وبموجب هذه الاستراتيجية، أنشأت طهران مجال نفوذ غير متماثل عبر جماعات شبه عسكرية ووكلاء موالين لها في لبنان وسوريا وفلسطين والعراق واليمن، لتصبح الحروب بالوكالة ركناً أساسياً لسياستها الخارجية.

وقد أدى بناء إيران لتشكيلات ميليشياوية موازية للجيش الوطنية في دول مثل لبنان واليمن والعراق إلى تقويض سيادة هذه الدول من الداخل، ودفعها تدريجياً نحو حالة "الدولة الفاشلة". ومن خلال استراتيجية متمعمة، نجحت طهران في تجسيد سياساتها الفارسية الجديدة عبر فرض وصاية سياسية وعسكرية على هذه الجغرافيات الهشة. ويُطبَّق النهج ذاته في الحالة الفلسطينية عبر حركة حماس، وفي العراق، حالت إيران وعلى مدى نحو 30 عاماً، دون توحيد قوات البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ضمن جيش وطني موحد، رغم الجهود الدبلوماسية الأمريكية. ويُظهر هذا الواقع أن العقيدة الفارسية الجديدة تقوم في جوهرها على استراتيجية "فرق تسد"، التي تهدف إلى حكم المناطق المستهدفة عبر إبقائها في حالة انقسام دائم.

وقد تعرّضت السياسة الفارسية الجديدة، التي طبقتها إيران بشكل منهجي لسنوات طويلة، إلى انتكاسة استراتيجية كبيرة عقب موجة الصراع الأخيرة مع الولايات المتحدة وإسرائيل. فعلى مدى العقدين الماضيين، حققت طهران مكاسب جيوسياسية مهمة عبر الوصول إلى حوض المتوسط من خلال مشروع "الهلل الشيعي"، وهو أهم مكونات هذه السياسة. وقد شكّل سقوط نظام صدام حسين عام 2003 إزالةً لأكبر عقبة جيوسياسية أمام التوسع الإيراني، ثم أتاح الربيع العربي عام 2010 والحرب السورية لطهران فرصة لبسط نفوذ مباشر على المتوسط عبر الممر اللوجستي-السياسي الممتد من العراق إلى سوريا ولبنان، غير أن الظروف الإقليمية الراهنة تضع استدامة هذه المكاسب أمام اختبار قاسٍ.

فالفترة التي أعقبت هجمات 7 أكتوبر 2023 أدت إلى تحول جذري في ميزان القوى في الشرق الأوسط على حساب إيران، إذ أدى اغتيال حسن نصرالله في لبنان، إلى جانب الضربة القاسية التي تلقاها حزب الله وتراجع قدراته العملية، إضافةً إلى سقوط نظام الأسد في سوريا، إلى زعزعة العمق الاستراتيجي الإيراني. وقد دفعت هذه التطورات طهران إلى انسحاب غير متماثل من خط نفوذها الممتد من لبنان حتى الحدود العراقية.

ولا يزال المآل النهائي للتدخل العسكري الذي شنته الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران في فبراير 2026 غير محسوم، فالمشهد مفتوح على مجموعة واسعة من السيناريوهات المحتملة، تشمل التوصل إلى اتفاق سلام دبلوماسي أو هدنة بعيدة الأمد تُبقي على الوضع القائم أو عودة التصعيد العسكري. وفي حال تجدد المواجهة، قد تبرز إمكانية تنفيذ عمليات برية محدودة إلى جانب الضربات الجوية. فرغم أن المساحة الجغرافية الشاسعة لإيران تجعل الغزو الكامل مهمةً عسيرةً من الناحية العسكرية، إلا أنه بالإمكان تنفيذ عمليات برية موضعية في مناطق ذات حساسية عرقية مثل كردستان

وبلوشستان وخوزستان، إضافةً إلى المناطق المحيطة بمضيق هرمز، مع احتمال إشراك عناصر محلية (كردية، بلوشية، عربية، أذرية).

وفي حال لم تستمر الحرب الأخيرة وانتهت بسلام هش؛ ستُعلن إيران النصر. فبغض النظر عن حجم الدمار داخل البلاد، طالما لم يسقط النظام، فسيُعتبر نفسه منتصراً، وسيزداد تشدداً تجاه الداخل والخارج على حدٍ سواء. كما أن خسارة جزء كبير من المكاسب التي حققتها إيران خلال الأربعين إلى الخمسة والأربعين عاماً الماضية لن تدفع المؤسسة الحاكمة إلى التخلي عن السياسات الفارسية الجديدة التي سعت إلى ترسيخها بإصرار، وبعد سنوات من تركيز ثقلها الاستراتيجي على الساحتين السورية واللبنانية، ستوجه إيران مستقبلاً إلى تعزيز حضورها في منطقة الخليج.

ويُعدّ نهج الحروب بالوكالة، الذي ترسّخ مؤسسياً بعد الثورة، أحد العناصر الأساسية التي تختبر مدى تمسك إيران بسياساتها الفارسية الجديدة. ويبقى السؤال المطروح: هل ستتخلى طهران عن هذا الأسلوب بعد التوترات العسكرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل؟ إلا أن مطالبة إيران بوقف العمليات الإسرائيلية في لبنان ضمن خطة النقاط العشر التي قدمتها لواشنطن، تُظهر بوضوح رغبتها في الحفاظ على رعايتها للمليشيات واستمرار أنشطتها غير المتماثلة في المنطقة.

وقد بنت إيران عقيدتها للأمن القومي على استراتيجية "الدفاع الطبقي" التي طوّرت بالتنسيق مع حلفائها العابرين للحدود. ويهدف هذا النهج إلى اعتراض الخصم ومنعه من الوصول إلى الداخل الإيراني عبر مواجهته في الطبقات الخارجية، أي في المناطق التي تنتشر فيها قوات الوكلاء، قبل أن يصل إلى الداخل الإيراني. ووفقاً لقادة الحرس الثوري؛ فإن السبب الأساسي لعدم تعرّض إيران لهجوم مباشر طوال سنوات يعود إلى هذا النظام الدفاعي غير المتماثل، الذي منحها أيضاً الوقت والردع اللازمين لتطوير برنامجها النووي. غير أن هذه العقيدة بطبيعتها تفرض استمرار الحروب بالوكالة. وفي هذا السياق، من المتوقع أن تواصل طهران دعم حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، مع البقاء على استعداد ملء أي فراغ سلطوي قد ينشأ في مناطق استراتيجية مثل سوريا.

طالما استمرت إيران في بناء استراتيجيتها الدفاعية على بنية متعددة الطبقات بالتعاون مع حلفائها الإقليميين، فإنها ستكون مضطرةً إلى الإبقاء على عقيدة الحرب بالوكالة؛ وهذا يعني أن طهران لن تقطع علاقاتها مع كيانات مثل حزب الله، وستستغل أي فراغ سلطوي محتمل في سوريا، وستستمر في دعم الحوثيين في اليمن. كما أن سعيها للحفاظ على دعمها للقضية الفلسطينية، ورعايتها للمجتمعات الشيعية في العالم العربي، يمثلان جزءاً من جهودها لترسيخ نفوذها. وطالما بقيت البنية الحاكمة على حالها، فإن الهيمنة على العراق والحسابات الجيوسياسية في المنطقة ستظل حجر الأساس في سياستها الفارسية الجديدة.

خاتمة

إنَّ التحولات التي شهدتها إيران من القومية الفارسية "البهلوية" إلى "تصدير الثورة" الخمينية، تكشف عن جوهرٍ توسعي ثابت يتجاوز الأيديولوجيا السياسية، ورغم الانتكاسات الكبرى التي عصفت بـ "الهلل الشيوعي" بعد السابع من أكتوبر، بما في ذلك سقوط العمق السوري وتعرُّض حزب الله لهجمات مؤلمة؛ تظل عقيدة الدفاع الأمامي خياراً وجودياً لا تراجع عنه بالنسبة للنظام. فالنفوذ الإيراني ما يزال يراهن على استثمار الفراغ السياسي وإبقاء الدول الهشة في حالة انقسام دائم لضمان استمرار النفوذ، وربما لن تؤدي الضغوط العسكرية الأمريكية أو الإسرائيلية إلى تخلي طهران عن تطلعاتها الإقليمية، بل قد تلجأ إلى التراجع التكتيكي مؤقتاً وانتظار لحظة مناسبة لاستعادة النفوذ والتأثير.

وقد أثبتت خبرة العقود الماضية منذ الثورة أن النظام يراهن على البقاء بوصفه أولوية قصوى، وما دام النظام لم يسقط فإنه سيرى في الحرب رغم خسائرها نصراً استراتيجياً. وبمجرد تأمين هذا البقاء قد يُعيد تشغيل أدواته لترميم نفوذه المتصدع وتحقيق مشروعه المتجدد؛ وبالتالي فإن أمن المنطقة قد يظل محكوماً بهذا الصدام بين طموحات "فارسية متجددة"، هي مزيج من القومية الجديدة والدينية المتأصلة، وبين واقع إقليمي ودولي لم يُعد يتقبل هذه النزعة الجيوبوليتيكية.

المراجع والمصادر

- (1) Saeid Golkar and Kasra Aarabi, *Iran's Revolutionary Guard and the Rising Cult of Mahdism: Missiles and Militias for the Apocalypse* (Washington, DC: Middle East Institute, May 3, 2022).
- (2) Mehran Kamrava, *The Modern Middle East: A Political History Since the First World War* (Berkeley: University of California Press, 2005), P177.
- (3) Pierre Briant, *From Cyrus to Alexander: A History of the Persian Empire*, trans. Peter T. Daniels (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002), 13–35 & Matt Waters, *Ancient Persia: A Concise History of the Achaemenid Empire* (Cambridge: Cambridge University Press, 2014), Pp 34–45.
- (4) Xenophon, *Cyropaedia*, trans. W. Miller (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947), p7.
- (5) Pierre Briant, *From Cyrus to Alexander: A History of the Persian Empire*, p169.
- (6) Maria Brosius, "Pax Persica and the Peoples of the Black Sea Region: Extent and Limits of Achaemenid Imperial Ideology," in *Achaemenid Impact in the Black Sea Region*, ed. E. Rehm and J. Nieling (Aarhus: Aarhus University Press, 2010), Pp 20–42.
- (7) G. W. Bowersock, *Empires in Collision in Late Antiquity* (Waltham, MA: Brandeis University Press, 2012), p3.
- (8) Massoume Price, *Iran's Diverse Peoples: A Reference Sourcebook* (Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, 2005), p65.
- (9) Sabri Ates-Vural Genç, "Ottoman-Safavid Relations: A Religious or Political Rivalry," in *Oxford Research Encyclopedia of Asian History*, ed. David Ludden (New York: Oxford Academic, November 20, 2024), <https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190277727.013.769>.
- (10) Ibid., p66
- (11) Ibid
- (12) Miron Rezun, *Iran at the Crossroads: Global Relations in a Turbulent Decade* (Boulder, CO: Westview Press, 1989), p10.
- (13) Arshin Adib-Moghaddam, *Iran in World Politics: The Question of the Islamic Republic* (New York: Columbia University Press, 2008), p47.
- (14) Miron Rezun, *Iran at the Crossroads*, p11.
- (15) Anoush Ehteshami and Mahjoob Zweiri, *Iran and the Rise of Its Neoconservatives: The Politics of Tehran's Silent Revolution* (London: I.B. Tauris, 2007), P103.
- (16) Ibid.
- (17) E. M. Kennedy, "Arms Race or Arms Control," *Foreign Affairs* 54, no. 1 (1975): Pp14–35.
- (18) Arthur Goldschmidt Jr. and Lawrence Davidson, *A Concise History of the Middle East*, 9th ed. (Boulder, CO: Westview Press, 2010), P378.
- (19) Amin Saikal, *Iran Rising: The Survival and Future of the Islamic Republic* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2019), P20.
- (20) M. M. Nia, "Discourse and Identity in Iran's Foreign Policy," *Iranian Review of Foreign Affairs* 3, no. 3 (2012): Pp29–64.
- (21) Kamrava, *The Modern Middle East*, 154 &, "Iran: A Country on the Brink," *Encyclopaedia Britannica*, 2006, P118, <https://www.britannica.com/topic/Iran-A-Country-on-the-Brink>
- (22) Yalçın Sarıkaya, *Geçmişten Günümüze İran: Tarih, Siyaset, Toplum ve Kültür* [Iran from Past to Present: History, Politics, Society and Culture] (Turkish Academy of Political, Social and Strategic Research Foundation, Center for Foreign Policy Research, n.d.), P3
- (23) Kamrava, *The Modern Middle East*, P177.
- (24) Institute for Global Change, *Fundamentals: Iran's Islamic Revolution* (London: Tony Blair Institute for Global Change, 2019).
- (25) Raymond A. Cohen, *Upeavals in the Middle East* (Lanham, MD: Lexington Books, 2014), P39.
- (26) Barry Rubin, *The Tragedy of the Middle East* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), P131.
- (27) Vali Nasr, *Iran's Grand Strategy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2025), P12.
- (28) M. M. Nia, "Discourse and Identity in Iran's Foreign Policy," *Iranian Review of Foreign Affairs* 3, no. 3 (2012): Pp29–64.
- (29) Robin Wright and Peter Baker, "Iraq, Jordan See Threat to Election From Iran," *The Washington Post*, December 8, 2004, accessed April 21, 2026, <https://bit.ly/4tY7xkf>.
- (30) Mark Oliver, "High Turnout in Iraqi Elections," *The Guardian*, December 15, 2005, accessed April 21, 2026, <https://www.theguardian.com/world/2005/dec/15/iraq.iraq>.

- (31) Rostam Amiri, "The Shia Crescent Revisited," *CounterPunch*, February 19, 2010, accessed April 21, 2026, <https://www.countercurrents.org/amiri190210.htm>.
- (32) Ibid.
- (33) Jeffrey Mankoff, "The War in Ukraine and Eurasia's New Imperial Moment," *The Washington Quarterly* 45, no. 2 (2022).
- (34) Daniel Levin, "Iran, Hamas & Palestinian Islamic Jihad," *Wilson Center*, October 11, 2023, accessed April 21, 2026, <https://tinyurl.com/29zn14l4>
- (35) A. A. Rezeg, "Understanding Iran-Hamas Relations From a Defensive Neo-Realist Approach," *Iran Çalışmaları Dergisi* 4, no. 2 (2020): Pp385-409.
- (36) W. Booth, "Iran's Post-sanctions Windfall May Not Benefit Hamas," *The Washington Post*, August 31, 2015, accessed April 21, 2026, <https://bit.ly/4sOqpkR>.
- (37) Karim Sadjadpour, "The Battle for the Middle East," *Foreign Affairs*, October 22, 2024, accessed April 21, 2026, <https://tinyurl.com/248pulk7>
- (38) U.S. Congressional Research Service, *Iran's Foreign and Defense Policies*, R44017 (Washington, DC: CRS, 2019).
- (39) Mohammad Mohaddessin, *Islamic Fundamentalism: The New Global Threat* (Washington, D.C.: Seven Locks Press, 1993).
- (40) Ibid., P40.
- (41) Robert Fisk, *The Great War of Civilization: The Conquest of the Middle East* (New York: Vintage Books, 2005), P161.
- (42) Mark L. Haas, *The Clash of Ideologies: Middle Eastern Politics and American Security* (Oxford: Oxford University Press, 2012), P131.
- (43) Jubin M. Goodarzi, *The Formative Years of the Syrian-Iranian Alliance: Power Politics in the Middle East, 1979-1989* (unpublished master's thesis, London School of Economics, 2002), P15.
- (44) Mark L. Haas, *The Clash of Ideologies*, P135.
- (45) Fisk, *The Great War of Civilization*, 161 & Suzanne Maloney, "The Middle East's Dangerous New Normal," *Foreign Affairs*, January/February 2025, <https://tinyurl.com/2cv8lme7>
- (46) Lawrence Pintak, *Seeds of Hate: How America's Flawed Middle East Policy Ignited the Jihad* (London: Pluto Press, 2003), P27.
- (47) Robert Baer, *The Devil We Know: Dealing with the New Iranian Superpower* (New York: Crown Publishers, 2008), P36.
- (48) Goodarzi, *The Formative Years of the Syrian-Iranian Alliance*, 6 & Mark L. Haas, *The Clash of Ideologies*, P142.
- (49) Samuel P. Huntington, "The Lonely Superpower," *Foreign Affairs* 78, no. 2 (1999): 35-49.
- (50) Milani, *Iran's Rise and Rivalry*, P9.
- (51) Jimmy Carter, State of the Union Address, January 23, 1980 (Carter Doctrine), in *Foreign Relations of the United States, 1977-1980*, vol. I (Washington, DC: Office of the Historian, Department of State).
- (52) Mohammed Ayoob, "American Policy Toward the Persian Gulf," in *International Politics of the Persian Gulf*, ed. Mehran Kamrava (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2011).
- (53) 126. Masoud Panah, *The Islamic Republic and the World* (London: Pluto Press, 2007), P89.
- (54) Milani, *Iran's Rise and Rivalry*, P58,
- (55) Mohammad Nia. "Discourse and Identity in Iran's Foreign Policy," *Iranian Review of Foreign Affairs* 3, no. 3 (2012): Pp29-64.
- (56) Levin, "Iran, Hamas & Palestinian Islamic Jihad."
- (57) Kenneth Pollack and Ray Takeyh, "Taking On Tehran," *Foreign Policy*, March/April 2005.
- (58) Panah, *The Islamic Republic and the World*, P89.
- (59) Robert Parham and Robert Kraemer, "Iran Before and After 1979: How Did We Get Here From There?" *Foreign Policy Research Institute*, April 2015, <https://tinyurl.com/2dgvryfc>
- (60) Shahram Chubin and Charles Tripp, *Iran and Iraq at War* (Boulder, Colo: Westview Press, 1988), P208.
- (61) Ibid., P208.
- (62) Panah, *The Islamic Republic and the World*, Ibid., p89.
- (63) Ibid.,90.
- (64) Lawrence Freedman, *A Choice of Enemies: America Confronts the Middle East* (London: BBS Publications, 2008), p172.
- (65) Vali Nasr, *Iran's Grand Strategy*, p167.

- (66) S. Forey, "Israel-Iran Conflict: How Israel Gained Air Superiority Over Tehran," *Le Monde*, June 18, 2025, accessed April 21, 2026, <https://bit.ly/4sQdkat>.
- (67) 100 Jets, 20 Targets: How Israel Hit Iran's Military, Drone Facilities," *India Today*, October 28, 2024, accessed April 21, 2026, <https://bit.ly/4tqA1mY>.
- (68) Amos Yadlin, "The Post-Iranian Middle East," *Foreign Affairs*, July 18, 2024, accessed April 21, 2026, <https://bit.ly/4mGlzVf>.
- (69) A. Kiran, "The War Iran Brought Home," *EISMENA*, July 16, 2025, accessed April 21, 2026, <https://tinyurl.com/2y4obd8m>
- (70) "Disappeared Bodies, Mass Burials and '30,000 Dead': What Is the Truth of Iran's Death Toll?" *The Guardian*, January 27, 2026, accessed April 21, 2026, <https://bit.ly/4cAUJcn>.
- (71) Malcolm N. Shaw, *International Law*, 4th ed. (Cambridge University Press, 1997), p408.

تاريخ النشر

17 يونيو 2026

تاريخ القبول

25 أبريل 2026

تاريخ استلام الدراسة

16 يوليو 2025

التآكل التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين والموقف من الحرب الإيرانية-الإسرائيلية

د. حمد بن سليمان عثمان التركي

باحث متخصص في التيارات الفكرية والوعي الفكري

مستخلص

تتناول هذه الدراسة بالتحليل الانقسام الداخلي، الذي تعيشه جماعة الإخوان المسلمين منذ عام 2013م، وحتى عام 2025م، وما نتج عنه من ضعف تنظيمي وتعدد مراكز القرار بين جهتي لندن وإسطنبول، وظهور تيار ثالث يُعرف بـ«تيار التغيير». وتستعرض الدراسة تطوّر العلاقة بين مكتب الإرشاد العام في مصر وأفرع التنظيم في الدول العربية منذ سبعينيات القرن الماضي، وتبين كيف كانت الجماعة قادرة على توحيد مواقفها السياسية تجاه القضايا الإقليمية، مثل الثورة الإيرانية عام 1979م، وحرب الخليج الثانية عام 1990م، وحرب لبنان عام 2006م، والثورات العربية عام 2011م. لكنّها توضّح في المقابل أنّ حالة التشطّي الراهنة أفقدت الجماعة هذه القدرة على ضبط المواقف، كما يتّضح من تباين ردود الفعل تجاه الحرب الإيرانية-الإسرائيلية عام 2025م؛ إذ دعمت جبهة لندن وإخوان المغرب العربي إيران بشكل صريح، في حين رفض إخوان سوريا واليمن ذلك، بينما أثرت جبهة إسطنبول الصمت. وتخلّص الدراسة إلى أنّ هذا الانقسام كسّف عن انهيار فعلي لمركزية القرار داخل الجماعة؛ ما قد يؤدي إلى تفكك التنظيم الدولي، وولادة كيانات قطرية مستقلة عن القيادة المركزية في مصر. كلمات مفتاحية: جماعة الإخوان المسلمون، مصر، الثورات العربية، الحرب الإيرانية الإسرائيلية، الحركات الإسلامية.

مقدمة

تعدُّ جماعة الإخوان المسلمين من أكبر الحركات الإسلامية والأوسع انتشاراً في العالم، وقد شكَّلت منذ تأسيسها عام 1928م نموذجاً للحركة العابرة للحدود، التي تتبنى خطاباً سياسياً ودعواً ذات طابع أممي. ومع توسُّع نشاط الجماعة خارج الحدود المصرية، سعت القيادة إلى إنشاء إطار تنظيمي جامع يُعرَف بـ«التنظيم الدولي للإخوان المسلمين»، يتولَّى التنسيق بين الفروع القطرية، وتوحيد مواقفها السياسية والدعوية، تحت إشراف مكتب الإرشاد العام في مصر، الذي مثَّل المرجعية العليا للجماعة.

وقد أسهمت هذه المركزية التنظيمية في رَسْم صورة الجماعة ككيان عابر للأوطان، يتبنَّى خطاباً موحداً في القضايا الإقليمية والدولية؛ حيث برزت وحدة الموقف السياسي للجماعة خلال أحداث كبرى، مثل الثورة الإيرانية عام 1979م، وحرب الخليج الثانية عام 1990م، والثورات العربية عام 2011م. غير أنَّ هذه المركزية بدأت بالتفكُّك تدريجياً، مع تصاعُد الخلافات الداخلية بعد الإطاحة بحُكم الإخوان في مصر عام 2013م؛ ما أدَّى إلى انقسام الجماعة إلى جبهات متنازعة على القيادة، أبرزها جبهة لندن وجبهة إسطنبول، إضافة إلى تيار ثالث يُعرف بـ«تيار التغيير».

هذا الانقسام لم يكن تنظيمياً فحسب، بل انعكس بوضوح على وحدة القرار والموقف السياسي للجماعة في القضايا الإقليمية؛ حيث تباينت مواقف فروع التنظيم من الحرب الإيرانية-الإسرائيلية عام 2025م، وهي سابقة لم يشهدها تاريخ الجماعة الحديث؛ إذ أظهرت الدراسة أنَّ بعض الفروع دعمت إيران، فيما اتخذت فروع أخرى موقفاً مناوئاً لها، بينما أثرت جبهات داخل الجماعة الصمت. ومن هنا، جاءت أهمية هذه الدراسة في تحليل أثر الانقسام الداخلي في جماعة الإخوان المسلمين على قدرتها في بلورة موقف سياسي موحد.

على هذا النحو، تواجه الجماعة حالة غير مسبوقة من الانقسام الداخلي والتنازع القيادي، تمثلت في ظهور جبهتين متصارعتين على زعامة الجماعة، هما جبهة لندن بقيادة صلاح عبدالحق، وجبهة إسطنبول بقيادة محمود حسين، إلى جانب تيار ثالث يُعرف بـ«تيار التغيير»، الذي يرفض كلا الجبهتين. وقد انعكس هذا الانقسام على بنية التنظيم الدولي، وأضعف من قدرته على الحفاظ على وحدة الموقف السياسي تجاه القضايا الإقليمية والدولية. ومن ثمَّ تبرز الإشكالية الأساسية في التساؤل حول مدى أثر الانقسام الداخلي لجماعة الإخوان المسلمين، في قدرتها على بلورة موقف سياسي موحد تجاه الحرب الإيرانية-الإسرائيلية عام 2025م؟ وتتفرَّع عن هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية، أهمها: ما طبيعة الانقسام التنظيمي داخل جماعة الإخوان المسلمين؟ وكيف أثر

هذا الانقسام على مركزية القرار السياسي داخل الجماعة؟ وما أوجه التباين بين مواقف فروع التنظيم من الحرب الإيرانية-الإسرائيلية؟

لمعالجة هذه الإشكالية والإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي المدعوم بالتحليل التاريخي، من خلال تتبع مسار العلاقة بين مكتب الإرشاد العام والفروع القطرية، وتحليل المواقف السياسية المعلنة في ضوء الانقسامات الداخلية، كما استخدمت الدراسة المنهج المقارن عند دراسة اختلاف المواقف بين الفروع، لتبيين مدى تراجع مركزية القرار داخل الجماعة.

أولاً: الخلفية التأسيسية وضبط مواقف الجماعة من القضايا العربية والإسلامية

بعد أن استقرت قواعد جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وتعرّز حضورها في بداية ثلاثينات القرن العشرين، وأصبحت للجماعة شعبية ومثّلت شريحة كبيرة من المجتمع المصري، بدأت تتجه نحو الانفتاح على المحيط الخارجي، متجاوزة الإطار المحلي إلى نطاق أشمل من العمل الدعوي والتنظيمي، فأنشأ حسن البنا قسماً خاصاً أسماه «قسم الاتصال بالعالم الإسلامي». وكان من مهام هذا القسم التواصل مع الشخصيات والتيارات الدينية في دول العالم الإسلامي؛ بهدف تمهيد الطريق لإنشاء فروع للجماعة خارج مصر، وكان أول امتداد خارجي لدعوة الإخوان المسلمين في جيبوتي سنة 1933م⁽¹⁾. إلا أن هذا الحضور لم يأخذ طابعاً تنظيمياً رسمياً معترفاً به من قيادة الجماعة، إنما اقتصر الأمر على مجموعة من الأفراد تأثروا بأفكار حسن البنا أثناء دراستهم في مصر، فقاموا بنقل هذه الأفكار إلى مجتمعهم المحلي بعد عودتهم.

أما أول فرع رسمي للجماعة خارج حدود مصر بمتابعة من حسن البنا، هو فرع فلسطين، الذي أسس في عام 1935م، بعد إرسال حسن البنا أول وفد إلى الأقطار الإسلامية، ضم أخيه عبدالرحمن الساعاتي بجانب محمد أسعد الحكيم، والتقى محمد أمين الحسيني؛ مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، الذي كان متأثراً بدعوة حسن البنا في فترة دراسته في مصر في دار الدعوة والإرشاد، ونشراً دعوة الإخوان هناك، ثم انتقلا بعد ذلك إلى دمشق، وخطبا في الجامع الأموي عن دعوة الإخوان المسلمين، والتقى بالشخصيات الإسلامية البارزة هناك⁽²⁾.

واستمرت الجماعة في بناء تنظيمات للجماعة في البلدان العربية، وإيفاد أعضاء من الجماعة في مصر لتعليم الأعضاء الجدد في تلك البلدان مبادئ الجماعة ومنهجها، ومن ذلك إيفاد حسن البنا لمحمد الهادي عطية المحامي الشرعي بالسويس إلى شعبة بيروت، وصلاح عبدالحافظ وجمال الدين السنهوري إلى شعبة السودان⁽³⁾، حتى بلغ عدد فروع جماعة الإخوان المسلمين في عام 1937م ثمانية عشر فرعاً منتشرة في إحدى عشرة دولة⁽⁴⁾.

وبعد التحوُّل السياسي في مصر في بداية الخمسينيات الميلادية من القرن الماضي، وما أنتجه من صدام مباشر بين الحكومة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين، تسبَّب ذلك الأمر في هجرة عدد كبير من قيادات الجماعة إلى خارج مصر، وتأسيسهم لعدد من الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والدعوية في البلدان، التي أقاموا فيها. وقد أسهم ذلك في تقوية العلاقة بين أفرع التنظيم في الأقطار العربية وبين مكتب الإرشاد للجماعة في نهاية السبعينيات الميلادية، وقويَّت سيطرة مكتب الإرشاد برئاسة المرشد العام آنذاك (عمر التلمساني) على تنظييمات الجماعة في البلدان الأخرى، بعد ما أُعلن عن لأئحة النظام العام لـ«الإخوان المسلمين» في مطلع الثمانينات، التي تدعو إلى فرض شرعية موحَّدة على جميع أفرع التنظيم، وأصبح مكتب الإرشاد في مصر يمارس سُلطة مباشرة على الفروع الأخرى، وليس مجرد مرجعية معنوية، بل كانت سُلطة مركزية حقيقية، يتدخَّل من خلالها في اعتماد أو رفض المراقبين.

على سبيل المثال، اعتمد مكتب الإرشاد في مصر عدنان سعد الدين مراقبًا عامًا لفرع التنظيم في سوريا في أواخر السبعينيات الميلادية، بعد الانقسام الداخلي في إخوان سوريا؛ حيث ذكَّر عدنان سعد الدين بأنَّ مكتب الإرشاد في مصر انتخبه لهذا المنصب بعد الخلافات الداخلية في صفوف الإخوان في سوريا وظهور كُتل الطليعة المقاتلة، وجماعة عصام العطار والتنظيم الفلسطيني الإخواني في سوريا، وأضاف أيضًا أنَّه ذهب إلى القاهرة لإعطاء البيعة للمرشد العام للجماعة قبل عودته مرَّةً أخرى إلى سوريا⁽⁵⁾.

كذلك تدخَّل مكتب الإرشاد في مصر في بداية التسعينيات الميلادية في تعيين مراقب عام لفرع التنظيم في الأردن، بعد انتهاء مدَّة المراقب العام عبد الرحمن خليفة؛ حيث أُثير نقاش داخلي حول اختيار من يخلفه، وتمَّ رفع الأسماء المرشَّحة إلى مكتب الإرشاد في مصر، وتمَّ اختيار عبد المجيد ذنبيات مراقبًا عامًا لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن⁽⁶⁾.

وقد لعب مصطفى مشهور (المرشد الخامس للإخوان المسلمين)⁽⁷⁾ دورًا رئيسيًا في بلورة العلاقة بين إخوان مصر وقيادات الإخوان في الأقطار الأخرى؛ حيث كان حلقة الوصل بين قادة التنظيم داخل مصر وبين قيادات الأقطار الأخرى⁽⁸⁾. ومن أبرز الأمور، التي حرصت الجماعة على تنظيمها، هو مركزية القرار الموحد تجاه القضايا الإقليمية والدولية بين أفرع التنظيم في الأقطار العربية؛ لاستثمار أيِّ حدث سياسي وتوظيفه في صالح فكر الجماعة، والذي يمكن من خلاله بناء قاعدة شعبية للجماعة داخل المجتمعات وتعزيز نفوذها⁽⁹⁾.

كان إصدار لأئحة النظام العام لجماعة الإخوان في نهاية السبعينيات الميلادية، بمثابة التطوُّر الكبير في العلاقات التنظيمية والتنسيقية بين أفرع تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في الدول العربية، حيث أصدر مكتب الإرشاد لأئحة مؤقتة ومعتمدة من قبل

المرشد العام للجماعة عمر التلمساني في تاريخ 10 مايو 1978م؛ لضبط العلاقة بين القيادة العامّة للجماعة في مصر وبين التنظيمات المنضوية في إطار التنظيم العالمي للإخوان المسلمين. وفي تاريخ 29 يوليو 1982م، تمّ إجراء تعديلات على اللائحة المؤقّنة، وإصدار لائحة النظام العام لجماعة الإخوان المسلمين، وتعميمها على جميع أفرع التنظيم في الدول العربية والإسلامية. وحملت اللائحة بين طياتها مبادئ الجماعة وأهدافها، وشروط الانتساب للجماعة، وواجبات كل عضو وحقوقه، بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي للجماعة، وكيفية اختيار القيادات وأعضاء مجلس الشورى العام، وحددت اللائحة العلاقة بين مكتب الإرشاد العام برئاسة مرشد الجماعة في مصر وبين قيادات الأقطار الأخرى⁽¹⁰⁾.

وقد أظهرت اللائحة الرغبة القوية لمكتب إرشاد الجماعة في ضبط مواقف أفرع التنظيم في مختلف البلدان، تجاه كل القضايا الإقليمية والدولية الجديدة والمتجدّدة؛ حيث جاء في المادّة الثالثة والأربعين من الباب الخامس في تنظيم العلاقة بين القيادة العامّة وقيادات الأقطار وجوب التزام قيادات الأقطار بقرارات القيادة العامّة المتمثلة في المرشد العام ومكتب الإرشاد العام ومجلس شورى الجماعة، ويشمل ذلك الالتزام بسياسات الجماعة ومواقفها تجاه القضايا العامّة، كما يحددها مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام، والالتزام بالحصول على موافقة مكتب الإرشاد قبل الإقدام على اتخاذ أيّ قرار سياسي مهم. كذلك نصّت اللائحة على وجوب التشاور والاتفاق مع المرشد العام أو مكتب الإرشاد قبل اتخاذ القرارات، في جميع المسائل المحليّة، التي قد تؤثر على الجماعة في قطر آخر⁽¹¹⁾.

بعد اعتماد لائحة النظام العام لجماعة الإخوان في عام 1982م بدأت الآراء المتحفّظة من بعض الشخصيات الإخوانية في الوطن العربي على تبعية أفرع التنظيم لمكتب الإرشاد في مصر في قراراته داخل الأقطار العربية وخارجها، ومن أبرز هذه الشخصيات الدكتور حسن الترابي، الذي طرح فكرة أن تكون العلاقة تنسيقية بين أفرع التنظيم ومكتب الإرشاد بدل التبعية المطلقة، لحين استيفاء شروط التمكّن. ويرجع سبب طرح الترابي لهذه الفكرة، إلى النجاحات السياسية، التي حقّقها فرع الإخوان في السودان؛ خاصّة بعد سقوط نظام جعفر نميري في عام 1985م؛ حيث يرى أنّ البيعة المطلقة وانتظار أوامر المرشد في كل قضية؛ كل ذلك يؤثر على هذه النجاحات، التي حقّقها «إخوان السودان». لكن هذه الفكرة قوبلت بالرفض الشديد من قيادات الجماعة، واعتبروا ذلك خروجاً عن نهج دعوة الإخوان وتنظيماتها، وفي تلك الفترة برزت الجبهة الإسلامية القومية بقيادة الترابي ككيان سياسي يراعي الخصوصية السياسية والاجتماعية للمجتمع السوداني. وفي عام 1989م، وبعد أن قاد الترابي عبر الجبهة الإسلامية القومية انقلاب الإنقاذ العسكري مع عمر

البشير، أصبح واضحاً قيادة الترابي لمشروع إسلامي مستقل عن الإخوان المسلمين، لذا تمّ طرد الترابي من التنظيم الإخواني في السودان⁽¹²⁾.

وقد تبع الترابي في هذا التحفظ الدكتور راشد الغنوشي في بداية التسعينيات، الذي أكد (كما ذكر) على خصوصية المجتمع التونسي المختلف عن المجتمع المصري؛ لذا يرى أن تكون العلاقة بين فرع التنظيم في تونس (حركة النهضة) ومكتب الإرشاد علاقة التزام وتعاون وتنسيق فقط⁽¹³⁾.

مع ذلك فقد تباينت مواقف الجماعة من عدد من القضايا الإقليمية المهمة، ومن أبرزها:

1. الموقف من الثورة الإيرانية 1979م

صادفَ مرحلة تقوية العلاقة بين أفرع التنظيم الإخواني وسن النظام العام الموحد للجماعة في مختلف الدول العربية والإسلامية، في نهاية السبعينيات الميلادية من القرن الماضي، حصول حدث إقليمي كبير، وهو نجاح الثورة الإيرانية في إسقاط الحكم الملكي تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي سنة 1979م، واستبداله بنظام سياسي يقوم على نظرية «ولاية الفقيه»؛ ليترجم مكتب الإرشاد للجماعة ما سنّه في نظامه العام من مواد ولوائح حول ضبط المواقف تجاه القضايا المعاصرة لواقع تطبيقي، حيث شكّل التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وفداً ضمّ شخصيات متنوعة من أفرع التنظيم في الدول العربية، مثل مصر والأردن وسوريا والسعودية⁽¹⁴⁾، لتهنئة قادة الثورة الإيرانية بنجاح ثورتهم، وتدارس سبل التعاون بين الجماعة وبين الثورة الإيرانية⁽¹⁵⁾.

تبعَت هذه الزيارة زيارة أخرى لوفد من فرع التنظيم في السودان بقيادة الدكتور حسن الترابي لإيران، والالتقاء بالخميني لتهنئته بنجاح الثورة⁽¹⁶⁾، كما احتلت صورة الخميني غلاف مجلة «الدعوة»؛ المجلة الرئيسية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، في عددها الذي صدر في شهر مارس 1979م؛ أي في الشهر التالي لوصول الخميني للسلطة في إيران⁽¹⁷⁾. في حين صرّح راشد الغنوشي، بأنّه بنجاح الثورة الإيرانية بدأ الإسلام دورة حضارية جديدة⁽¹⁸⁾، وأثنى فتحي يكن؛ الأمين العام للجماعة الإسلامية، وهي فرع الإخوان المسلمين في لبنان، على الثورة الإيرانية؛ حيث قال: «تحتصر المدارس، التي تتلقّى منها الصحوّة الإسلامية عقيدتها وعلمها ومفاهيمها في ثلاث مدارس: مدرسة الإمام حسن البنا، ومدرسة سيّد قطب، ومدرسة الإمام الخميني»⁽¹⁹⁾.

2. حرب الخليج الثانية 1990م

استمرَّ هذا التطابق بين أفرع التنظيم في مواقفهم الموحدة تجاه كل قضية طارئة على المستوى الإقليمي والدولي، حتى في أشدّ الأحداث الإقليمية، التي شهدها العالم العربي

والإسلامي في القرن الحالي، ومن بينها حرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت)، وما لها من تعقيدات وتطورات وعواقب. فقد استطاع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ضَبْط مواقف جميع أفرع التنظيم وتوحيد موقفها تجاه هذا الحدث غير المسبوق، وهو رفض الاستعانة بالقوات الأجنبية لتحرير الكويت، حتى أفرع التنظيم في الخليج التزمت بهذا الموقف. ففي السعودية، خالَفَ فرع التنظيم فيها الموقف الرسمي للحكومة السعودية وموقف هيئة كبار العلماء، بل حتى فرع التنظيم في الكويت البلد المتضرر من الغزو، فقد التزم أعضاؤه بموقف التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وهو رفض الاستعانة بالقوات الأجنبية لتحرير الكويت⁽²⁰⁾.

3. الحرب الإسرائيلية على لبنان في 2006م

خالَفَ مرشد جماعة الإخوان المسلمين في تلك الفترة محمد مهدي عاكف الموقف العربي من الحرب اللبنانية-الإسرائيلية 2006م، والذي ترى دوله بأن ما يفعله حزب الله اللبناني يمثل «تصرفات غير مسؤولة دون الرجوع لحكومة لبنان ودون التنسيق مع الدول العربية»؛ حيث دعا المرشد العام لجماعة الإخوان أنصاره لدعم حزب الله وأمينه العام حسن نصرالله في الحرب ضد إسرائيل، كما أعلن استعداد الجماعة لإرسال عشرة آلاف مقاتل للقتال إلى جانب حزب الله⁽²¹⁾.

وقد تبع موقف المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين الداعم لحزب الله بيان بعنوان «بيان ونداء من علماء الأمة»⁽²²⁾ حمل توقيع عدد كبير من الشخصيات الإخوانية من أفرع مختلفة للتنظيم في الدول العربية⁽²³⁾ يتبع رأي المرشد العام للإخوان المسلمين بوجود دعم حزب الله في حربه، فيما دعت حركة مجتمع السلم الجزائرية الشعب الجزائري للخروج بمسيرة تحت شعار «رفض الصمت والذل» لدعم حزب الله⁽²⁴⁾. هذه المواقف تؤكد قوة مكتب الإرشاد العام، في فرض نظام توحيد المواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية بين أفرع التنظيم في الأقطار المختلفة.

4. الثورات العربية 2011م

من المواقف الموحدة أيضاً بين أفرع التنظيم ومكتب الإرشاد للإخوان المسلمين تجاه القضايا الإقليمية والدولية اتحادهم في دعم الثورات العربية، التي اندلعت في عدد من الدول العربية في عام 2011م، والتنسيق بين أفرع التنظيم لتحقيق بعض الأهداف للجماعة، وبالتأكيد أن موقفهم سيكون موحداً أيضاً بعد سقوط حكم الإخوان في مصر في عام 2013م؛ حيث أصدرت أفرع التنظيم في الأقطار العربية البيانات الداعية لنصرة الجماعة في مصر، والمنتقدة لما حصل لها. فقد وصَفَ فرع التنظيم في الأردن أن ما حدث في مصر هو «انقلاب بشع»⁽²⁵⁾، فيما اعتبر المراقب العام لجماعة الإخوان

المسلمين بسوريا رياض الشقفة، أن ما حدث في مصر من تطورات خطر سيؤدي إلى عدم استقرار كبير، وأن العودة لحكم العسكر مرة أخرى خطأ كبير⁽²⁶⁾، ووصفت جماعة الإخوان المسلمين في السودان ما حدث في مصر بالانقلاب الموجّه في المقام الأول ضد الإرادة العربية والإسلامية لإطالة عمر «الكيان اليهودي» في فلسطين المحتلة عبر بعض وكلاء اليهود والأمريكان في المنطقة العربية⁽²⁷⁾، ونظّم حزب الإصلاح اليمني مسيرة في العاصمة اليمنية صنعاء تندد بما حصل في مصر بعد سقوط حكم الجماعة فيها⁽²⁸⁾، وأصدر فرع التنظيم في العراق (الحزب الإسلامي العراقي) بياناً قال فيه: «إن ما حصل في مصر انقلاب صارخ على الديمقراطية، وعودة إلى الوراء، ومحاولة لإجهاض ثورة مصر المباركة»⁽²⁹⁾، وتنددت حركة النهضة في تونس في بيان لها بأحداث مصر، واصفةً ذلك بالانقلاب الواضح على الشرعية⁽³⁰⁾، وصرّح محمد رضا بنخلدون؛ رئيس قسم العلاقات الدولية بحزب العدالة والتنمية المغربي، أن ما وقع في مصر انقلاباً عسكرياً، وانقلاباً على الشرعية⁽³¹⁾، فيما شارك عدد من المحسوبين على جماعة الإخوان المسلمين في الخليج في بيانات تدين ما حصل في مصر وتعتبره انقلاباً محرماً شرعاً⁽³²⁾.

ثانياً: تآكل البنية التنظيمية للجماعة بعد سقوط «إخوان مصر»

تشهد جماعة الإخوان المسلمين حالة من التصدّع والضعف التنظيمي غير المسبوق؛ بسبب التضييق السياسي والأمني في الكثير من الدول العربية والإسلامية، خاصةً في مصر، التي يتخذها مكتب الإرشاد العام للجماعة مقراً له. فقد ساهم ذلك في تحجيم النشاط التنظيمي بين مكتب الإرشاد في مصر وبين أفرع التنظيم خارجها، بالإضافة إلى الخلافات الداخلية على زعامة التنظيم بين أعضاء مكتب الإرشاد، الذين فرّوا إلى خارج مصر بعد تصنيف الجماعة جماعة إرهابية ومحاكمة قياداتها في مصر، والتي حوّلت الجماعة إلى كيانات متطاحنة فيما بينها. وقد أدّى ذلك إلى انقسام علني بين جبهتي لندن وإسطنبول؛ حيث يسعى كل طرف إلى فرض السيطرة على الجماعة تنظيمياً ومالياً وإدارياً، فجبهة لندن يقودها صلاح عبدالحق القائم بأعمال مرشد الجماعة، وتضم في مجلسها أسامة سليمان، والمتحدّث الإعلامي صهيب عبدالمقصود، ومحبي الدين الزايط وحلمي الجزار، فيما يقود جبهة إسطنبول الأمين العام السابق محمود حسين، وتضم في مجلسها همّام يوسف ومدحت الحدّاد ورجب البنا وممدوح مبروك والمتحدّث الإعلامي طلعت فهمي.

ظهِر الصراع الداخلي في الجماعة للعلن، بعد تولّي إبراهيم منير مسؤولية الجماعة بعد التوقيف الأمني في مصر لمحمود عزّت، الذي شغّل منصب القائم بأعمال المرشد العام للجماعة منذ سجّن المرشد الثامن للإخوان المسلمين محمد بديع وقيادات الإخوان

المسلمين في أغسطس 2013 م، واستمر في إدارة أمور الجماعة بسريّة تامّة حتى تمّ القبض عليه في أغسطس 2020 م. وقد أصدر منير بعد تسلمه إدارة الجماعة عدّة قرارات، من بينها إلغاء الأمانة العامّة للتنظيم، مستنداً على تفسير قدّمه للمادّة التاسعة والثلاثين من اللائحة الداخلية للجماعة، والتي تنصّ على (إنشاء منصب الأمين العام لمكتب الإرشاد الذي يتولّى التنسيق بين أعضاء المكتب في الأحوال الطبيعية)، وبذلك أقصي محمود حسين عن منصبه الرسمي داخل الجماعة (الأمين العام للإخوان المسلمين)، كذلك أصدر قراراً بتشكيل لجنة معاونة لنائب المرشد العام، لتتّسع الفجوة بينهما، لا سيّما أنّ جبهة إسطنبول بقيادة محمود حسين تتحكّم في مصادر تمويل الجماعة، بينما تسيطر جبهة لندن على ملفّات تنظيمية مهمة بحكم العلاقة مع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين.

نتيجة تعقّد الخلافات وانسداد الأفق أمام أيّ حل يُرضي الفريقين المتنازعين، توافق الطرفان على إجراء انتخابات داخلية؛ لاختيار قيادات الجماعة بالخارج؛ وذلك في مدينة إسطنبول. وأسفرت تلك الانتخابات عن خسارة محمود حسين ورفاقه، الذين قدّموا ثلاثة وخمسين طعناً في النتائج ووصفوها بالمزورة، لكن لجنة الانتخابات رفضتها جميعاً، وهو ما جعل الطرف الخاسر يرفض الاعتراف بخسارته للانتخابات الداخلية، وتبعها رفضه لتسليم الملفات الإدارية، التي بحوزته.

لتردّ جبهة لندن على ذلك بإحالة محمود حسين وزملائه للتحقيق، وهم مدحت الحداد، وهمام يوسف، ورجب البنا، وممدوح مبروك، ومحمد عبد الوهاب، بالاستناد إلى مواد اللائحة الداخلية للجماعة، بعد وصول مذكرة ادّعاء ضدّ هؤلاء الأعضاء بها مخالقات لللائحة الإخوان المسلمين. وبادرت جبهة إسطنبول بعقد اجتماع قرروا فيه سحب المنصب من إبراهيم منير، استناداً إلى لوائح الجماعة، التي تمنع تولّي منصب المرشد أو القائم بأعماله من قبل شخص يحمل جنسية أخرى غير المصرية؛ إذ أنّ إبراهيم منير يحمل الجنسية البريطانية بالإضافة إلى الجنسية المصرية⁽³³⁾.

في نوفمبر 2022 م، توفّي القائم بأعمال المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين إبراهيم منير، وانتخبت جبهة لندن الدكتور صلاح عبدالحق قائماً بأعمال المرشد العام للجماعة خلفاً لإبراهيم منير، ليتجدّد الخلاف بين جبهتي لندن وإسطنبول المتنافستين على زعامة التنظيم، بعد أن رفض محمود حسين وزملائه الاعتراف بصلاح عبدالحق، وذكروا في بيانهم أنّ «جماعة الإخوان لها مجلس شورى عام من الداخل والخارج، وهو الذي اختار الدكتور محمود حسين قائماً بأعمال المرشد العام، وشكّل هيئة إدارية جديدة في ديسمبر الماضي، مؤكّدة أنّ هذا شأن مصري خالص تمّ وفق قواعد ولوائح الجماعة»⁽³⁴⁾. وقد أعاد هذا التنافس بين جبهتي لندن وإسطنبول تسليط الضوء على تيار ثالث داخل الإخوان

المسلمين ظهرَ تحت اسم «تيّار التغيير»، يرفض ممارسات جبهتي الإخوان المتنازعتين، يقودها شباب موالى للقيادي السابق محمد كمال - مؤسس حركة سواعد مصر أو حركة حُسم- الذي قُتل في معركة مع قوّات الأمن المصرية في العام 2016م، وكان يتولّى اللجان النوعية المسلّحة، التي أعلنت عن نفسها لأول مرّة في نهاية العام 2022م، وأظهر أعضاؤها عن رغبتهم في إزاحة القيادات الكبيرة والقديمة، والدفع بوجود جديدة من بينهم لإدارة الجماعة، مستندين في ذلك على وجود 80% من أعضاء المكاتب الإدارية في مصر، وهم موالون لمحمد كمال، ويمكنهم السيطرة على الجماعة، والحشد لإسقاط جبهتي لندن وإسطنبول، ويقود هذا التيار محمد منتصر؛ المتحدث السابق للجماعة، إلى جانب يحيى موسى ومحمد إلهامي وجمال عبدالستار.

ويتبني هذا التيار العنف كوسيلة للتغيير، وطالبوا بعمليات عنف في مصر؛ من أجل إزاحة النظام والإفراج عن عناصرهم في السجون⁽³⁵⁾. وتقف التنظيمات المنضوية في إطار التنظيم العالمي للإخوان المسلمين عاجزة أمام هذا الصراع الداخلي، الذي أصاب كيان الجماعة الأم في مصر، خاصّةً بعد فشل أربع مبادرات للصلح بين الجبهتين المتصارعتين، بسبب تمسك كل جبهة بمطالبها، التي تراها الجبهة الأخرى تهميشاً لها.⁽³⁶⁾

ثالثاً: حدود الفاعلية التنظيمية وتشتت المواقف تجاه الحرب الإيرانية-الإسرائيلية

الصراع الإخواني-الإخواني على المناصب وتقسيم المراكز القيادية والأموال، انعكس على هيكله التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وأضعف من سيطرة مكتب الإرشاد على فروع التنظيم المختلفة، فلم يعد القائم بأعمال المرشد العام للجماعة قادراً على فرض سلطة منصبه وهيبة نظامه على قيادات أفرع التنظيم في الأقطار المختلفة، ولا مكتب الإرشاد، الذي عجز عن رسم الخطوط الرئيسية لسياسة أفرع التنظيم الخارجية، ومواقفها من الصراعات الإقليمية والدولية؛ ما أفقد هذه الجماعة أبرز سماتها في بناء الشعبية وتوجيه الشعوب العربية والإسلامية نحو أهدافها، من خلال توحيد المواقف السياسية كوسيلة ضغط على الحكومات القائمة.

فمركزية القرار الموحد بين أفرع التنظيم في الأقطار المختلفة، الذي حرص مكتب الإرشاد على ضبطه وسنّ اللوائح والأنظمة لأجله، أصبح مهملاً. وبسبب ذلك، تعيش جماعة الإخوان المسلمين حالة ارتباك وتباين في المواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية الطارئة بين الجماعة الأم في مصر والتنظيمات القطرية، ويتجلّى ذلك في المواقف المتباينة بين التنظيمات الإخوانية حول الحرب الإيرانية-الإسرائيلية 2025م.

أصدرت جبهة لندن بقيادة صلاح عبدالحق القائم بأعمال المرشد العام، في تاريخ 22 ذي الحجة 1446هـ الموافق 18 يونيو 2025م، بياناً بعنوان «رسالة إلى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية»، أعلنت فيه دعمها الكامل لإيران في مواجهة إسرائيل،

ويبدأ البيان الصادر باسم القائم بأعمال المرشد العام للجماعة قائلاً: «باسمي وباسم جماعة الإخوان المسلمين أودُّ التأكيد على دعمنا الكامل للجمهورية الإسلامية في إيران، في مواجهة العدوان الإسرائيلي العاشم، كما أتقدّم بخالص العزاء في كافة الشهداء من القادة والعلماء والمواطنين الإيرانيين الأبرياء»⁽³⁷⁾.

ونفس الموقف اتخذته فروع التنظيم في المغرب العربي (حزب العدالة والتنمية في المغرب⁽³⁸⁾)، وحركة النهضة في تونس⁽³⁹⁾، وحركة مجتمع السلم في الجزائر⁽⁴⁰⁾)، بالإضافة إلى فرعي العراق (الحزب الإسلامي العراقي⁽⁴¹⁾) ولبنان (الجماعة الإسلامية⁽⁴²⁾)، في وقوفها المُعلن مع إيران في هذه الحرب، مرجعين السبب في موقفهم إلى القضية الفلسطينية، وأنها فوق كل الخلافات بين الشعوب الإسلامية.

في حين تبرأ فرع جماعة الإخوان المسلمين في سوريا من البيان الصادر من جبهة لندن بقيادة صلاح عبدالحق، الذي أعلن فيه الدعم الكامل لإيران في صراعها مع إسرائيل، وجاء في بيان جماعة إخوان سوريا الصادر في 23 ذي الحجة 1446هـ الموافق 19 يونيو 2025م، أنها «تتبرأ من أي بيان يصدر باسم جماعة الإخوان المسلمين يوالي القتل وينتصر للمجرمين»، مضيفاً أن «طرفي الصراع يشتركان في مشروع يهدف إلى تبديل دين الأمة وإذلال شعوبها»، وذكرت أيضاً أن الجماعة في سوريا تقف على مسافة واحدة من جميع مشاريع الهيمنة والنفوذ، التي دمّرت العراق وسوريا واليمن ولبنان، وترفض الانحياز لأي طرف يسعى إلى تشويه الإسلام أو المتاجرة به⁽⁴³⁾.

وتبعها في هذا الموقف فرع التنظيم في اليمن (حزب التجمع اليمني للإصلاح)، عن طريق كتابات أعضاء الحزب في الموقع الرسمي، وفي صفحاتهم على منصات التواصل الاجتماعي، دون إصدار بيان رسمي يحمل اسم الحزب⁽⁴⁴⁾.

بينما التزم أحد طرفي الصراع على زعامة الجماعة؛ جبهة إسطنبول بقيادة الأمين العام السابق محمود حسين، الصمت تجاه الحرب الإيرانية-الإسرائيلية، دون أن يصدر منها أو من أحد قياداتها أي موقف واضح حيال هذه الحرب، وكانت قبل ذلك قد نشرت تأكيداً على أن المنصات الرسمية، التي يتم نشر بيانات الجماعة عليها، هي الموقع الرسمي للجماعة: موقع «إخوان أون لاين ikhwanonline.com»، وأن من يمثل الجماعة ومواقفها الداخلية والخارجية، هم: محمود حسين؛ القائم بأعمال فضيلة المرشد العام للجماعة، وطلعت فهمي؛ المتحدّث الإعلامي باسم الجماعة، وعلي حمد؛ المتحدّث الإعلامي باسم الجماعة، وحسن صالح؛ المتحدّث الإعلامي باسم الجماعة، وأحمد عاصم؛ المتحدّث الإعلامي باسم الجماعة، وإيمان محمود؛ المتحدّثة الإعلامية باسم الجماعة⁽⁴⁵⁾. وباستعراض موقع «إخوان أون لاين» المُشار إليه، والصفحات الشخصية في منصات التواصل الاجتماعي لأعضاء جبهة إسطنبول، لا تجد موقفاً واضحاً

من الحرب الإيرانية-الإسرائيلية على غير العادة، فالجماعة على مرّ تاريخها كانت من أوائل المتصدّرين لكل قضية إقليمية أو دولية تحدث.

انعكس الخلاف الإخواني في الإقليم تجاه الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على طهران، على موقف إخوان بعض الدول الخليجية، فلا يمكن القول إنّ ثمة تنظيمًا هرميًا متماسكًا للإخوان في الخليج، بيد أنّها أشبه بالمنابر الإعلامية، التي لا تشترك في جسم موحد أو تنظيم صارم، وكذلك بعض الكيانات، التي يمكن اعتبارها ذراعًا سياسيًا محسوبًا على الجماعة. ويظل الخليج العربي حاضرًا، باعتباره المجال الحيوي، الذي لا تستطيع فروع الجماعة أو بقاياها أن تصطدم به صراحةً، خصوصًا بعد تراجع حضور الإخوان في السعودية والإمارات والبحرين إلى حدّ ما، وبقاء الحالة الكويتية أكثر خصوصية عبر الحركة الدستورية الإسلامية «حدس»، التي تُعرّف عادةً باعتبارها الذراع السياسي لـ«إخوان الكويت». ولذلك فموقفهم، الذي جاء عبر بيان وحيد غامض ومراوغ، ليس تأييدًا مذهبيًا لإيران، بقدر ما هو تأييدٌ سياسي يتفق مع موقف الجماعة الأم في القاهرة (تركيا-لندن)، وهو تأييد لمحور يقمّ نفسه باعتباره في مواجهة إسرائيل، مع حذر وغموض لعدم الظهور بمظهر المعادي لأمن الخليج. أمّا «المنبر الإسلامي» في البحرين، فكان أكثر صرامة في انتقاد إيران؛ بسبب استهدافها لدول الخليج العربي. ومن ثمّ، فإنّ موقف الجماعة هنا يختلف باختلاف القيادات الفاعلة، والسياق المكاني والزمني، وكذلك مصالح الفاعلين.

خاتمة

درست هذه الورقة قدرة مكتب الإرشاد في مصر منذ نهاية السبعينيات القرن الماضي على فرض مركزية صارمة على أفرع التنظيم قبل اتخاذ أيّ قرار سياسي تجاه القضايا الإقليمية أو الدولية، ساهم في ترسيخ صورة الجماعة كتتنظيم عالمي متماسك سياسيًا. إلّا أنّ حالة التشطّي والتشردم، التي وصلّ إليه التنظيم الدولي للإخوان المسلمين مع تصاعد وتيرة الصراع بين جبهتي لندن بقيادة صلاح عبد الحق وجبهة إسطنبول بقيادة محمود حسين على زعامة الجماعة والقيام بأعمال المرشد العام للجماعة، بالإضافة إلى «تيار التغيير»، الذي يتخذ العنف وسيلة لعودة الإخوان المسلمين، أثّر في قدرة الجماعة الأم في مصر على ضبط مواقف أفرع التنظيم الأخرى تجاه القضايا السياسية إقليميًا ودوليًا، وجرأ بعضها على التمرد ومعارضة الموقف السياسي لمكتب الإرشاد ومجلس شورى الجماعة، نتج عن ذلك تطوّر غير مألوف في منظومة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، تمثّل في ظهور تناقض واضح في المواقف تجاه الحرب الإيرانية-الإسرائيلية 2025 م بين التنظيمات الإخوانية. وهذا الحدث يمكن أن يُبنى عن تفكّك التنظيم الدولي بشكل نهائي، وولادة أطر فطرية مستقلة كليًا لا تعترف بمركزية القرار في مصر بالنسبة للجماعة.

المراجع والمصادر

- (1) جمعة أمين عبد العزيز، أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط1، 2003م) ص376-3.
- (2) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، (الكويت: مكتبة آفاق، ط1، 1433هـ-2012م)، ص198.
- (3) المرجع السابق، ص204.
- (4) جمعة أمين عبد العزيز، أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين، ص3/377، مرجع سابق.
- (5) عدنان سعد الدين، جماعة الإخوان في سورية، (المنصورة: دار الوفاء، ط1، 1992م)، ص157-154/2.
- (6) سالم يوسف الفلاحات، الحركة الإسلامية في الأردن - الإخوان المسلمون -، (عمان: دار عمار، ط1، 2017م)، ص1/117.
- (7) عين مصطفى مشهور مرشدًا عامًا بعد وفاة المرشد الرابع محمد حامد أبو النصر عام 1996م.
- (8) علي عشاوي، التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، (القاهرة: دار الزهراء، ط1، 1989م) ص209-206.
- (9) عامر الشامخ، الوقائع الإخوانية، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط1، 2012م)، ص45. وانظر أيضا: حسام تمام تحولات الإخوان المسلمين تفكيك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط2، 2010م)، ص30.
- (10) سامح سيد، تجربتي في سراديب الإخوان، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2013م)، ص250-237.
- (11) المرجع السابق، وانظر أيضا: عبد الله النفيسي، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية -أوراق في النقد الذاتي-، (الكويت: مكتبة آفاق، ط2، 1434هـ-2013م)، ص414-400.
- (12) حسن مكي، الحركة الإسلامية في السودان "تاريخها وخطابها السياسي، (الخرطوم: معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، ط1، 1990م)، ص28. وانظر أيضا: عبد الغني عماد الحركات الإسلامية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013م) ص1/671.
- (13) راشد الغنوشي، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، (لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، ط1، 2001م)، ص170-163.
- (14) أبرز الشخصيات المشاركة في هذا الوفد: عبد الرحمن خليفة من الأردني، وجابر مزروق من مصر، وسعيد حوى وغالب همت من سوريا، وعبد الله العقيل من السعودية.
- (15) عبد الله النفيسي، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية -أوراق في النقد الذاتي-، مرجع سابق، ص249-248.
- (16) محبوب عبد السلام، الحركة الإسلامية السودانية -دائرة الضوء وخيوط الظلام-، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2009م)، ص64.
- (17) محمد سيد رصاص، الإخوان المسلمون وإيران، مجلة المجتمع، (الكويت: العدد 434، ط1، 2013م)، ص98-95.
- (18) حسن الترابي وراشد الغنوشي، الحركة الإسلامية والتحديث، (بيروت: دار الجيل، ط1، 1984م)، ص17-16.
- (19) فتحي يكن، المتغيرات الدولية والدور الإسلامي المطلوب، (بيروت: دار الفرقان للنشر، ط1، 1995م)، ص68-67.
- (20) ذكر الشيخ سعود الناصر الصباح، سفير الكويت في الولايات المتحدة إبان الغزو العراقي للكويت، بأن عدد من الشخصيات التي تنتمي لتنظيم الإخوان في الكويت كان لهم حراك في أمريكا في أثناء الغزو لرفض الاستعانة بالقوات الأجنبية لتحرير الكويت، انظر: موقع قناة العربية، برنامج إضاءات مع تركي الدخيل، (4 يناير 2005م)، تاريخ الاطلاع: 28 مارس 2020م، <https://tinyurl.com/28h5tbmn>
- (21) موقع قناة العربية، الإخوان المسلمون بمصر يطالبون إذناً بإرسال 10 آلاف مقاتل إلى لبنان لدعم حزب الله عسكرياً، (3 أغسطس 2006م)، تاريخ الاطلاع: 25 مايو 2022م، <https://tinyurl.com/29v8ddav>
- (22) للاطلاع على البيان كاملاً وأسماء الموقعين عليه، انظر: علاء الدين آل راشي، حزب الله بين الحقيقة والأهداف، (القاهرة: مركز الياحة للتنمية الفكرية، ط1، 1427هـ-2006م)، ص192-180.
- (23) مثل: راشد الغنوشي من تونس، وفتحي يكن وفيصل مولوي من لبنان، وإسماعيل هنية من فلسطين، وسعد الدين العثماني، وعبد الإله بن كيران من المغرب، وعصام البشير من السودان، بالإضافة إلى شخصيات تنتمي إلى فروع التنظيم في الخليج.
- (24) صحيفة الراية القطرية، "أسهم نصر الله لترفع في بورصة الشارع الجزائري"، (25 يوليو 2006م)، تاريخ الاطلاع: 18 سبتمبر 2025م، <https://www.raya.com/2006/07/25/>
- (25) موقع قناة الجزيرة الإخبارية، إخوان الأردن وسوريا ينتقدان عزل مرسي، (4 يوليو 2013م)، تاريخ الاطلاع: 16 سبتمبر 2025م، <https://www.aljazeera.net/news/2013/7/4/>
- (26) المرجع السابق.
- (27) موقع قناة النيلين السودانية، الإخوان المسلمون في السودان يستنكرون عزل مرسي، (5 يوليو 2013م)، تاريخ الاطلاع: 16 سبتمبر 2025م، <https://www.alnilin.com/645871.htm>
- (28) موقع ريمان برس، تظاهرة للإخوان في صنعاء تندد بالجيش المصري، (8 يوليو 2013م)، تاريخ الاطلاع: 15 سبتمبر 2025م، <https://raymanpress.com/news-40903.htm>
- (29) شبكة أخبار العراق، الحزب الإسلامي العراقي يصف ما حدث في مصر بالانقلاب على الديمقراطية، (8 يوليو 2013م)، تاريخ الاطلاع: 16 سبتمبر 2025م، <https://aliraqnews.com/>
- (30) حساب حركة النهضة في تونس على منصة الفيسبوك، بيان حركة النهضة بخصوص الانقلاب على الشرعية في مصر، (4 يوليو 2013م)، تاريخ الاطلاع: 16 سبتمبر 2025م، <https://www.facebook.com/Nahda.Tunisia/photos>

- (31) قناة حزب العدالة والتنمية في المغرب على منصة اليوتيوب، مقابلة مع محمد رضا بنخلدون، (5 يوليو 2013م)، تاريخ الاطلاع: 16 سبتمبر 2025م، <https://www.youtube.com/watch?v=3iaCVokoMQA>
- (32) موقع قناة الجزيرة الإخبارية، علماء سعوديون: الانقلاب محرم ومجرم، (8 أغسطس 2013م)، تاريخ الاطلاع: 16 سبتمبر 2025م، <https://www.aljazeera.net/news/2013/8/8>. وانظر أيضا: جريدة الوطن الكويتية، الحركة الدستورية: ندين الانقلاب العسكري في مصر، (6 يوليو 2013م)، تاريخ الاطلاع: 16 سبتمبر 2025م، <https://tinyurl.com/287va56g>
- (33) المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، الإخوان المسلمون في أوروبا، تأثير الانشقاقات على تعامل الحكومات مع الجماعة، (3 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 28 يونيو 2025م، <https://www.europarabct.com>
- (34) موقع قناة العربية، الخلافات مشتعلة.. جبهة اسطنبول: لا اعتراف بصلاح عبد الحق مرشداً للإخوان، (19 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 28 يونيو 2025م، <https://tinyurl.com/22vs9wa3>
- (35) المرجع السابق.
- (36) موقع قناة العربية، جديد انشقاقات الإخوان..هيئة عليا لمنير بديلة لجبهة إسطنبول، (10 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 يونيو 2025م، <https://tinyurl.com/288ryepw>
- (37) منصة إكس، حساب الإخوان المسلمون، (18 يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 29 يونيو 2025م، [.x.com/ikhwansocial](https://www.ikhwansocial.x.com)
- (38) الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية المغربي، ابن كيران: إيران دولة شيعية لكن لا يمكن إلا مسانبتها في مواجهة العدوان الصهيوني، (15 يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 29 يونيو 2025م، <https://www.pjd.ma/215666>
- (39) بيان حركة النهضة إثر العدوان العسكري على جمهورية إيران الإسلامية، (13 يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 29 يونيو 2025م، حساب حركة النهضة في تونس على منصة الفيسبوك <https://www.facebook.com/Nahda.Tunisia/photos>
- (40) فيس بوك، بيان منشور في الحساب الرسمي عبدالعالي حساني شريف -رئيس مجلس إدارة حركة مجتمع السلم الجزائرية-، (13 يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 29 يونيو 2025م، <https://www.facebook.com/AbdelaaliHassaniCherif.dz/posts>
- (41) منصة إكس، حساب الحزب الإسلامي العراقي، بيان صادر عن الحزب الإسلامي العراقي بخصوص العدوان الصهيوني المستمر على إيران، (14 يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 29 يونيو 2025م، على الرابط [x.com/iraqiislamparty](https://www.iraqiislamparty.x.com)
- (42) الموقع الرسمي للجماعة الإسلامية في لبنان بيان صادر عن الجماعة الإسلامية في لبنان، (13 يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 30 يونيو 2025م، <https://www.al-jamaa.org/news2725>
- (43) بيان بعنوان: الإخوان والمعركة القائمة بين إيران والكيان، (19 يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 29 يونيو 2025م، الموقع الرسمي للإخوان المسلمون سورية على شبكة الإنترنت على الرابط <https://ikhwansyria.com>
- (44) موقع الإصلاح نت، الموقع الرسمي لحركة التجمع اليمني للإصلاح على شبكة الإنترنت [alislah-ye.net](https://www.alislah-ye.net)
- (45) موقع الإخوان المسلمون على شبكة الإنترنت، تصريح صحفي حول الشخصيات والمنافذ المعبرة عن جماعة الإخوان المسلمون، (7 يوليو 2024م)، تاريخ الاطلاع: 30 يونيو 2025م، على الرابط <https://www.ikhwanonline.com/article/263606>

إعادة تأطير الحضور الإيراني في أفريقيا من منظور الجنوب العالمي

د. نهى نديم

باحثة متخصصة في دراسات السلام والصراع

مستخلص

تتناول الدراسة الحضور الإيراني في أفريقيا من منظور الجنوب العالمي، سعيًا إلى إعادة تأطيره خارج الأطر التفسيرية السائدة، التي تدرجه ضمن منطق التنافس الجيوسياسي، أو الامتداد الأيديولوجي، أو ثنائية النفوذ والاحتواء. وتنتقل من فرضية مفادها أن فهم هذا الحضور لا يرتبط بحجمه الكمي، أو بمدى امتداده الجغرافي فحسب، بل بالإطار المفاهيمي، الذي يُفاس من خلاله، وبمدى ملاءمة معايير الفاعلية لتحليل حالات تتحرّك داخل بنية دولية غير متكافئة. وتعتمد الدراسة مقارنة تحليلية-تفسيرية تقوم على مراجعة نقدية للأدبيات، وبناء إطار مفاهيمي مُستلهم من أطروحات العلاقات الدولية العالمية، ونقد الاقتصاد السياسي الدولي، لإعادة تعريف مفهومي الحضور والفاعلية في سياق دول الجنوب. وتخلّص الدراسة إلى أن الحضور الإيراني يتّسم بطابع انتقائي وتدرّجي، تحكمه اعتبارات إدارة القيود وتنويع الشركاء، في ظل ضغوط هيكلية ممتدة، أكثر مما يعكس مشروعًا توسعيًا متكاملًا. وتقترح إعادة تعريف الفاعلية بوصفها قدرة نسبية على توسيع هامش المناورة داخل بنية دولية غير متوازنة عبر إستراتيجيات كيفية وعلائقية، بما يساهم في نقاش أوسع حول كيفية تحليل أدوار فاعلي الجنوب العالمي في العلاقات الدولية، من خلال مساءلة المقاييس المعيارية السائدة، وإعادة تعريفها في ضوء الموقع البنيوي.

الكلمات المفتاحية: الحضور الإيراني في أفريقيا؛ الجنوب العالمي؛ الفاعلية المقيّدة؛ الاقتصاد السياسي الدولي؛ إعادة التموضع الإستراتيجي؛ نقد التمرکز الغربي.

مقدمة

يُقارَب الحضور الإيراني في أفريقيا، في أغلب الأدبيات، من أطر تفسيرية غربية مُهيمنة تُدرِّجه ضمن أنماط التنافس الجيوسياسي، أو ثنائيات التهديد والاحتواء، أو تُفسِّره باعتباره امتداداً أيديولوجياً لسياقات الثورة الإسلامية. وعلى الرغم من أن هذه المقاربات أسهمت في تحليل أبعاد مركزية في الظاهرة، فإنها غالباً ما تنطلق من مفاهيم للفاعلية والقوة صيغت تاريخياً في سياق خبرة غربية، ثم جرى تعميمها بوصفها معياراً عاماً للتحليل، ويترتب على ذلك أن يُقاس الحضور الخارجي -ضمنياً- بمدى قدرته على إنتاج نفوذ ممتد، أو إعادة تشكيل البيئة الدولية، دون مساءلة مدى ملائمة هذا المعيار لحالات تتحرَّك ضمن شروط بنيوية مختلفة.

وفي هذا السياق، تستلهم الدراسة الطرح، الذي قدّمه أميتاف أشاريا (Amitav Acharya) حول مفهوم «العلاقات الدولية العالمية»⁽¹⁾، والذي يدعو إلى تجاوز التمرکز الغربي في التنظير، وإعادة بناء المفاهيم ذاتها، حيث تستوعب خبرات غير غربية في تعريف القوة، والفاعلية، ومصادر الشرعية الدولية. كما تستفيد الدراسة من أطروحات سمير أمين بشأن «التبادل غير المتكافئ»⁽²⁾ وتحليل موقع الدولة داخل الاقتصاد السياسي الدولي، لفهم الكيفية، التي يؤثر بها هذا الموقع في تحديد هوامش حركتها الإستراتيجية، وصياغة أدواتها وأولوياتها الخارجية.

وتنطلق الدراسة من فرضية مركزية، مفادها أن فهم الحضور الإيراني في أفريقيا لا يرتبط فقط بحجمه أو امتداده، بل بالإطار المفاهيمي، الذي يُقاس من خلاله هذا الحضور؛ وأن إعادة تأطيره من منظور الجنوب العالمي تُتيح مقارنته بوصفه نمطاً من الفاعلية يتشكّل داخل بنية دولية غير متكافئة، حيث تُعاد صياغة خيارات الدولة وأدواتها وحدود حركتها في ضوء موقعها داخل النظام الدولي.

ومن هذا المنطلق، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي: كيف يُسهّم منظور الجنوب العالمي في إعادة تفسير الحضور الإيراني في أفريقيا، من حيث دوافعه وأدواته وحدود فاعليته؟

ويتفرَّع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات التي تتعلّق، أولاً، بحدود الأطر التفسيرية السائدة وافترضاها الضمنية؛ وثانياً، بكيفية إعادة تعريف مفهومي الحضور والفاعلية في سياق دولي غير متكافئ؛ وثالثاً، بتحليل محدّدات السياسة الخارجية الإيرانية وأنماط حضورها في القارة الأفريقية في ضوء هذا الإطار النقدي.

ومنهجياً، تعتمد الدراسة مقارنة تحليلية -تفسيرية تقوم على مراجعة نقدية للأدبيات لرصد أنماط التفسير وحدودها المفاهيمية، وبناء إطار تحليلي يستند إلى منظور الجنوب العالمي، ثمّ توظيفه في تحليل سياقي يربط بين محدّدات السياسة الخارجية الإيرانية،

والبيئة الدولية الأوسع. كما تستند إلى تحليل نوعي للبيانات الاقتصادية والدبلوماسية ذات الصلة بالعلاقات الإيرانية-الأفريقية، مع التمييز بين الخطاب الرسمي، وآليات صنع القرار المؤسسية، والممارسات الفعلية، بما يسمح بتفكيك الظاهرة في أبعادها المختلفة، دون اختزالها في مؤشر كمي أو بعد أمني واحد.

وتأسيساً على ذلك، تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور: يتناول الأول الأطر التفسيرية السائدة للحضور الإيراني في أفريقيا، مع تحليل منطلقاتها النظرية وحدودها، ويخصّص الثاني لبناء إطار مفاهيمي من منظور الجنوب العالمي، أمّا المحور الثالث فينتقل إلى المستوى التطبيقي، حيث يُحلّل الحضور الإيراني في أفريقيا في ضوء محدّدات السياسة الخارجية، وأنماط الحضور الفعلية، وأخيراً، خاتمة تتناول أهمّ الاستنتاجات النظرية والمنهجية، التي يفرضها التحليل، وما تتيحه من آفاق بحثية لاحقة.

أولاً: الأطر التفسيرية السائدة للحضور الإيراني في أفريقيا

تناولت الأدبيات الحضور الإيراني في أفريقيا، من خلال عدد من المقاربات، التي تعكس في معظمها الأطر السائدة في حقل العلاقات الدولية، لا سيّما الواقعية الكلاسيكية والجديدة، وتحليل السياسة الخارجية ذي النزعة المؤسسية، إضافة إلى قراءات تستلهم خطاب الجنوب-الجنوب دون مساءلة بنيته المعرفية. ويكشف استعراض هذه الأدبيات عن ميل إلى تفسير الحضور الإيراني غالباً ضمن منطق التنافس الجيوسياسي، أو الامتداد الأيديولوجي، أو إعادة التموضع الإستراتيجي، مع محدودية الاشتباك التحليلي مع إعادة تأطير هذا الحضور انطلاقاً من منظور الجنوب العالمي.

ففي الإطار الجيوبوليتيكي، يُدرج الحضور الإيراني ضمن ما تصفه الأدبيات بـ«التدافع الدولي الجديد على أفريقيا»، حيث تُقارَب القارة بوصفها فضاءً لإعادة توزيع النفوذ بين قوى دولية وإقليمية صاعدة. وقد رسّخت دراسات حول التحوّلات الجيوسياسية في أفريقيا هذا التصوّر، معتبرة أنّ صعود فاعلين مثل الصين وروسيا وتركيا أعاد تشكيل بيئة التنافس في القارة، وجعلها ساحة لإعادة التموضع الإستراتيجي للقوى المتوسّطة والناشئة.⁽³⁾ وفي هذا السياق، تُدرج إيران باعتبارها فاعلاً متوسّطاً يسعى إلى توسيع نطاق تأثيره في مناطق بعينها، لا سيّما شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، بما يتيح لها تثبيت موضع داخل شبكة تفاعلات تنافسية متعدّدة الأطراف. غير أنّ هذه القراءة، على الرغم من إبرازها البعد التنافسي، تفترض ضمناً قدرة توسّعية متماسكة، وتعامل الحالة الإيرانية كما لو كانت امتداداً لأنماط سلوك القوى الصاعدة الأخرى، دون مساءلة كافية لخصوصية موقعها في البنية الدولية.

وفي مقاربة ثانية، يفهم الحضور الإيراني في أفريقيا بوصفه امتداداً لخطاب أيديولوجي تأسّس منذ الثورة الإسلامية عام 1979م، يقوم على مفردات منهاضة الهيمنة وبناء

علاقات جنوب-جنوب. وتذهب هذه القراءة إلى أنّ انخراط طهران في القارة يعكس استمراراً لعناصر الخطاب الثوري في السياسة الخارجية، حيث اعتُبرت القارة مجاًلاً ملائماً لتفعيل خطاب مقاومة الإمبريالية، وبناء علاقات مع دول عدم الانحياز وما بعد الاستعمار.⁽⁴⁾ غير أنّ هذا التفسير يصطدم بواقع أنّ الخطاب المُعلن حول التوجُّه نحو أفريقيا لم يقترن دائماً بإستراتيجية تنفيذية متماسكة، بل اتَّخذ في مراحل عدّة طابعاً ظرفياً ارتبط بالضغوط الاقتصادية، والعقوبات، ومحاولات تنشيط العلاقات الدبلوماسية. وعليه، فإنّ اختزال الحضور الإيراني في بُعدٍ أيديولوجي ثابت يجنب التفاوت بين الخطاب والممارسة، ويغفل الطبيعة المتغيّرة لأولويات السياسة الخارجية الإيرانية.

أما في إطار تحليل السياسة الخارجية، فقد ركّزت بعض الأدبيات على بنية صنّع القرار في «الجمهورية الإسلامية»، باعتبارها مدخلاً لتفسير أنماط سلوكها الخارجي؛ وتبرز الدراسات أنّ التفاعلات بين المؤسسات تُدار ضمن هرمية تخضع لإشراف القيادة العليا، بما ينتج قدرًا من التنسيق في القرارات الإستراتيجية.⁽⁵⁾ ووفق هذا التصوّر، فإنّ التحركات الخارجية لا تُحتزّل في تنافس بين الحرس الثوري والحكومة المدنية، بل تُفهم ضمن شبكة تفاعلات مؤسسية تُعاد فيها صياغة التوافقات داخل النظام. وهذه المقاربة -على أهمّيتها في تفكيك البنية الداخلية- تظلّ مركّزة على ديناميات القرار الوطني، دون إدماج كافٍ لموقع إيران داخل بنية الاقتصاد السياسي الدولي أو للقيود البنيوية، التي تُؤطر خياراتها في سياقات خارج مجالها الإقليمي المباشر، مثل أفريقيا.

وتتقاطع مع ذلك مقاربة «الشراكات الإستراتيجية»، التي تنظر إلى انخراط القوى غير الغربية في أفريقيا بوصفه جزءاً من إعادة تشكّل النظام الدولي في اتجاه تعدّدية أوسع، وتقوم طبيعة هذه الشراكات في الغالب على ترتيبات مرنة وانتقائية، تتحدّد بقدرات الأطراف المعنية، واعتبارات السياق المحلي، ولا ترقى بالضرورة إلى تحالفات مؤسسية عميقة، أو اندماج اقتصادي طويل الأمد. وفي هذا الإطار، تُدرج العلاقات الإيرانية -الأفريقية ضمن نمط تحرك القوى المتوسّطة في القارة؛ إلا أنّ توصيف أفريقيا كحيز إستراتيجي في الخطاب الرسمي لم يُترجم دائماً إلى إستراتيجية تنفيذية متماسكة، أو حضور اقتصادي مُستدام.⁽⁶⁾

تكشف هذه الاتجاهات مجتمعة، أنّ الأدبيات السائدة -على تنوعها- تميل إلى تحليل الحضور الإيراني في أفريقيا، من خلال مفاهيم النفوذ والموازنة، أو من خلال ثنائية الأيديولوجيا والمصلحة، أو عبر ديناميات صنّع القرار الداخلي، دون مساءلة كافية لمعيار الفاعلية ذاته. وبهذا المعنى، فإنّ مراجعة الأطر السائدة لا تُهدف إلى نفي القيمة التفسيرية للبعد الأمني أو الأيديولوجي أو المؤسسي، بل إلى الكشف عن حدودها التحليلية، حين تُفصل عن سياقها البنيوي الأوسع. فالحضور الإيراني في أفريقيا، كما تعكسه الأدبيات،

لا يمكن فهمه بصورة مكتملة، إذا ظلَّ محصوراً في ثنائية التهديد-النفوذ، أو في خطاب التضامن المجرد، بل يستدعي إعادة تأطير تنطلق من موقع الفاعل داخل بنية دولية غير متكافئة، ومن طبيعة الفاعلية الممكنة لدول الجنوب في ظل قيود ممتدة.

ثانياً: منظور الجنوب العالمي وإعادة بناء مفهوم الحضور

ينطلق منظور الجنوب العالمي من فرضية أن النظام الدولي يقوم على بنية غير متكافئة، تُوزَع داخلها الموارد والفرص والقيود على نحو غير متساوٍ، وأن كثيراً من مفاهيم العلاقات الدولية صيغت تاريخياً في سياق خبرة القوى الغربية، ثم جرى تعميمها بوصفها معياراً كونياً للتحليل. وفي هذا السياق، دعا أميتاف أشاريا إلى تجاوز التمرکز الغربي في التنظير، عبر مقارنة «العلاقات الدولية العالمية»، مؤكداً أن إدماج خبرات غير غربية لا يتعلّق بتوسيع التمثيل الجغرافي فحسب، بل بإعادة بناء المفاهيم ذاتها، حيث لا تظل حكومة بالخبرة الغربية في تعريف القوة والفاعلية والنفوذ.⁽⁷⁾ وينطوي هذا الطرح على نقد مزدوج: نقد لاحتكار الغرب إنتاج النظرية، ونقد لتعميم مفاهيم نشأت في سياق تاريخي خاص، بوصفها أدوات تفسيرية صالحة لجميع الفاعلين، ذلك فضلاً عن محدودية الأدوات غير التقليدية في استيعاب مساهمات العالم غير الغربي، بما يعكس اختلالاً في إنتاج المعرفة لا يقلُّ أهميّة عن اختلال توزيع القوة المادية⁽⁸⁾.

وارتباطاً بذلك، لا يُستخدَم مفهوم «الجنوب العالمي» بوصفه توصيفاً جغرافياً أو كتلة سياسية متجانسة، بل باعتباره موقعاً داخل الاقتصاد السياسي الدولي يتحدّد بدرجة الاندماج غير المتكافئ في تقسيم العمل العالمي، وبطبيعة الاعتماد المتبادل مع مراكز النظام. وقد بين تحليل النظام العالمي، القائم على التمييز بين المركز والأطراف وشبه الأطراف، أن موقع الدولة في هذا التقسيم يوطّر هوامش حركتها الإستراتيجية، ويحدّد سقف خياراتها الخارجية.⁽⁹⁾ كما شدّد سمير أمين على أن علاقات التبادل غير المتكافئ لا تُنتج فقط تبعية اقتصادية، بل تُعيد إنتاج أنماط من الهيمنة المعرفية، تجعل معايير التقييم نفسها انعكاساً لموقع المركز. وبذلك، فإن الدولة الواقعة في موقع شبه طرفي لا تتحرّك في فضاء محايد من الإمكانيات، بل ضمن شروط بنيوية تُعيد تشكيل أدواتها ونتائجها معاً.⁽¹⁰⁾

وينتج عن ذلك ضرورة إعادة النظر في معيار الفاعلية ذاته؛ فالأدبيات السائدة تميل إلى قياس الفاعلية بمؤشّرات النفوذ والقدرة على فرض الإرادة، أو إعادة تشكيل البيئة الدولية، وهي معايير تعكس خبرة قوى كبرى تمتلك موارد مادية ومؤسسية واسعة. غير أن تطبيق هذه المعايير على دول الجنوب يؤدّي غالباً إلى توصيفها بأنها «ضعيفة» أو «فاشلة»، دون مساءلة لملاءمة المعيار نفسه. ذلك كما أبرزت الأدبيات النقدية حول السيادة غير المتكافئة، أن فاعلية دول ما بعد الاستعمار تُمارس داخل نظام يضع حدوداً

مُسبقة على نطاقها؛ ما يقتضي إعادة تعريف الفاعلية، بوصفها فُدرَة نسبية على تحقيق أهداف ضمن قيود بنيوية محدّدة، لا فُدرَة مُطلّقة على فرض الإرداة أو إنتاج الهيمنة⁽¹¹⁾. وتأسيسًا على ذلك، يصبح مفهوم «الحضور» بحاجة إلى إعادة تأطير من منظور الجنوب العالمي، وذلك بوصفه نمطًا من الانخراط المتدرّج، الذي يتشكّل عبر تفاعل بين الموقع البنيوي للدولة، وأدواتها المتاحة، والسياقات التي تتحرّك داخلها. ويتّسق هذا التحوّل مع ما ذهبت إليه دراسات حول موقع الجنوب في السياسة العالمية، من أنّ علاقات الجنوب-الجنوب لا تقوم على تحالفات صلبة، أو إعادة إنتاج توازنات قوّة تقليدية، بل على ترتيبات تكيفيّة وانتقائيّة تعكس تفاوت الموارد واختلاف الأولويات⁽¹²⁾. ومن ثمّ، فإنّ الحضور يُقاس بمدى استدامته وقدرته على تنويع الخيارات، لا فقط بحجمه أو امتداده الجغرافي.

ويقتضي هذا التعريف إدماج البُعد التفاعلي في التحليل؛ فالحضور ليس فعلاً أحادي الاتجاه يصدر عن الدولة ويُفرض على بيئة سلبية، بل يتشكّل في سياق استجابة الفاعلين الآخرين، الذين ينتهجون بدورهم سياسات تنويع الشركاء وإدارة المخاطر⁽¹³⁾. وفي هذا الإطار، فإنّ اختزال دول الجنوب في موقع التلقّي يُعيد إنتاج مركزية معرفية تفترض الفاعلية في المركز، ويهمّش قدرتها على المناورة وإعادة توجيه التفاعلات. لذا، فإنّ إعادة بناء مفهوم الحضور تتطلب الانتقال من نموذج أحادي الاتجاه إلى نموذج تفاعلي، تُفهم فيه الفاعلية بوصفها نتاج علاقة مُتبادلة داخل بنية غير متوازنة⁽¹⁴⁾.

وفي ضوء ما تقدّم، لا يُقاس الحضور في منظور الجنوب العالمي بمؤشّرات الكم وحدها، كحجم الاستثمارات، أو عدد الاتفاقيات، بل بمدى إسهامه في توسيع هامش الحركة داخل النظام الدولي، وبقدرته على إعادة توزيع المخاطر والفرص في ظل قيود قائمة، فالفاعلية هنا نسبية وسياقية، تتحدّد بمدى فُدرَة الدولة على تحويل موقعها البنيوي إلى مساحة مناورة، ولو ظلّت بعيدة عن موقع الهيمنة. ويتيح هذا التحوّل في معيار القياس إعادة قراءة الحالات، التي تُصنّف تقليديًا بوصفها محدودة التأثير، باعتبارها تعبيرًا عن إستراتيجيات تكيفيّة داخل بنية مقيدة، لا إخفاقًا في بلوغ معايير قوّة صيغت خارج سياقها. وعليه، فإنّ استدعاء منظور الجنوب العالمي يُعيد ضبط زاوية النظر إلى الظاهرة محل الدراسة، حيث ينقل التحليل من سؤال يتعلق بحجم النفوذ، إلى سؤال يتعلّق بطبيعة الفاعلية الممكنة من موقع غير مهيم.

ثالثًا: محدّدات السياسة الخارجية الإيرانية وأنماط حضورها في أفريقيا

يقتضي تحليل الحضور الإيراني في أفريقيا الانتقال من مستوى التوصيف العام إلى تفكيك محدّدات الفعل الخارجي، بوصفه نتاجًا لتقاطع عوامل داخلية وخارجية تتفاعل داخل سياق دولي ضاغط. وتظهر مقاربات تحليل السياسة الخارجية الإيرانية، أنّ

سلوك «الجمهورية الإسلامية» يتشكّل داخل إطار مؤسسي مركّب، تُعاد فيه صياغة التوافقات عبر آليات رسمية تدمج الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وتضع اعتبارات الأمن القومي والحفاظ على النظام في صدارة الأولويات⁽¹⁵⁾، حيث يشكّل إدراك التهديد الخارجي، والسعي إلى تقليل العُزلة، وتنويع قنوات الانخراط الدولي محدّدات محورية في توجيه التحركات الخارجية.⁽¹⁶⁾ وتتخذ هذه المحدّدات دلالة أكثر وضوحًا، عند ربطها بتصاعد منظومة العقوبات خلال العقد الأخير، إذ أعادت القيود الاقتصادية تشكيل أنماط الانخراط الخارجي من خلال دفع الدولة إلى البحث عن مسارات أقل تعرّضًا للنظام المالي الغربي. وفي هذا السياق، يُفهم تنويع الشركاء الجغرافيين، ومنه الانفتاح المتجدّد على أفريقيا، بوصفه امتدادًا لإعادة تنظيم العلاقات الخارجية في ظل هذه الشروط، أكثر من كونه تحولًا إستراتيجيًا مستقلًا عن سياقها.

وتنعكس هذه المحدّدات في طبيعة أنماط الحضور الإيراني داخل القارة، حيث يتّخذ طابعًا انتقائيًا قائمًا على تركيز جغرافي في شرق أفريقيا، لا سيّما في كينيا وأوغندا وتنزانيا، باعتبار المنطقة مجالًا مناسبًا لتفعيل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، في قطاعات الزراعة، والخدمات الفنيّة والهندسية، والصناعات الدوائية، وبعض الأنشطة الصناعية منخفضة الكلفة⁽¹⁷⁾. ولا يُشير هذا النمط إلى انتشار متوازن عبر القارة، بقدر ما يعكس توزيعًا محسوبًا للموارد، في ضوء اعتبارات لوجستية وسياسية، وفي إطار ما يُعرّف داخليًا بمفهوم «اقتصاد المقاومة»⁽¹⁸⁾. فقد بلغت قيمة الصادرات الإيرانية إلى الدول الأفريقية نحو 1,2 مليار دولار في السنة المنتهية في مارس 2022 م، بعد أن كانت في حدود 579 مليون دولار في العام السابق له⁽¹⁹⁾، وهي زيادة ملحوظة نسبيًا لكنّها تظل محدودة في سياق مُقارن، إذ تجاوز حجم التجارة الصينية-الأفريقية 250 مليار دولار سنويًا خلال الفترة نفسها⁽²⁰⁾. وتتركز الصادرات الإيرانية إلى أفريقيا في المنتجات البتروكيميائية والمواد البلاستيكية وبعض السلع الصناعية والمعدّات الزراعية والمنتجات الدوائية، بينما تظل الواردات من عدد من الدول الأفريقية محصورة في مواد أولية وسلع محدّدة النطاق⁽²¹⁾.

أمّا على المستوى الدبلوماسي، فقد ارتبطت إعادة تنشيط الحضور الإيراني في أفريقيا خلال عهد الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي، بمحاولة إدراج القارة ضمن دوائر التحرك الخارجي، في مرحلة اتّسمت بتعثّر مسارات التفاوض مع الولايات المتحدة والقوى الأوروبية بشأن الملف النووي، واستمرار الضغوط الاقتصادية والعُزلة المالية⁽²²⁾. وفي هذا السياق، شهد عام 2023 م جولة رئاسية شملت كينيا وأوغندا وزيمبابوي، وأُعلن خلالها عن مذكرات تفاهم في مجالات التجارة والطاقة والزراعة والصحة⁽²³⁾، في إطار توجّه أوسع لإضفاء طابع مؤسسي على الحضور الدبلوماسي في شرق وجنوب أفريقيا. ويرافق هذا التحرك خطاب رسمي يستند إلى مفردات التعاون بين دول الجنوب واحترام

السيادة وعدم التدخل، غير أن تتبّع مسار العلاقات يُظهر أن إعادة تفعيل السفارات وعقد اللجان المشتركة لم يقترن دائماً بزيادة موازية في الموارد الاقتصادية أو الاستثمارية، بما يجعل الحضور الدبلوماسي أكثر وضوحاً، من حيث الكثافة الرمزية والمؤسسية مقارنةً بعمق الارتباط الاقتصادي الفعلي.

ومن ناحية أخرى، يتشكّل الحضور الإيراني في سياق تفاعلي متعدّد الأطراف، إذ لا تتحدّد فعاليته بإرادة طهران وحدها، بل تتأثر أيضاً بإستراتيجيات الفاعلين الآخرين داخل القارة. فالدول الأفريقية تنتهج سياسات تنويع الشركاء وتوازن علاقاتها الخارجية بما يحول دون الارتهان لطرفٍ واحد؛ الأمر الذي يجعل أيّ حضور خارجي خاضعاً لاعتبارات محلية وإقليمية متداخلة. كما تُشير تحليلات متخصصة إلى أن المنافسة مع فاعلين إقليميين آخرين، إضافة إلى اعتبارات الصورة الذهنية لإيران، تؤثر في نطاق التوسّع الممكن للعلاقات الثنائية، وينسحب ذلك على الأدوات الثقافية والتعليمية، التي قد تُقابل بتحفظات رسمية أو مجتمعية تخشى من توترات مذهبية في بعض الحالات، بما يجعل أثرها متفاوتاً تبعاً لطبيعة البيئة المحلية⁽²⁴⁾.

وتكشف هذه المعطيات، أن أنماط الحضور الإيراني في أفريقيا تتحدّد عند تقاطع ثلاث دوائر مترابطة: محدّدات مؤسسية داخلية، وقيود اقتصادية وهيكلية خارجية، وسياقات أفريقية متعدّدة الفاعلين. وفي هذا الإطار، يمكن مقارنة فاعلية هذا الحضور من منظور الجنوب العالمي، عبر ثلاث سمات رئيسية:

1. الفاعلية المقيّدة «**Constrained Agency**»⁽²⁵⁾: حيث تتحرّك إيران في أفريقيا ضمن سقف تفرضه بنية الاقتصاد السياسي الدولي، وموقعها شبه الطرفي داخله، إضافة إلى منظومة عقوبات ممتدّة تقيد قدرتها على التمويل والتحويل والوصول إلى الأسواق. فالفاعلية هنا ليست غياباً للحركة، بل حركة داخل هامش مناورة محدود نسبياً، يتمحور حول إدارة موقع غير مهيمن داخل بنية دولية غير متكافئة.

2. الفاعلية التكيفيّة «**Adaptive Agency**»⁽²⁶⁾: يظهر الانفتاح الإيراني على شرق أفريقيا باعتباره آلية لإعادة توزيع المخاطر، أكثر منه مشروعاً توسّعياً مستقلاً. وبذلك، تتخذ الفاعلية طابعاً تكيفياً يسعى إلى تقليل الانكشاف وتعويض القيود، دون أن يعني ذلك انتقالاً نوعياً في موقع الدولة داخل موازين القوّة الدولية، فالقدرة على الحفاظ على قنوات بديلة، ولو محدودة، تعكس شكلاً من الفاعلية المرتبطة بإدارة القيود لا يتجاوزها.

3. الفاعلية العلائقية «**Relational Agency**»⁽²⁷⁾: لا تتحدّد نتائج الحضور الإيراني بإرادة طهران وحدها، بل تتشكّل عبر تفاعل مع دول أفريقية تنتهج بدورها سياسات تنويع الشركاء، وتعظيم المكاسب من التنافس بين القوى الخارجية. وفي هذا السياق،

تصبح الفاعلية الإيرانية نتاج علاقة مُتبادلة لا مساراً أحادي الاتجاه؛ ما يجعلها بطبيعتها نسبية ومشروطة بمدى قابلية البيئة لاستيعابها ضمن معادلاتها الداخلية. وتكشف هذه القراءة عن دلالة منهجية أوسع، تتمثل في أنّ إعادة التأطير من منظور الجنوب العالمي لا تُضيف توصيفاً جديداً للحالة فحسب، بل تُعيد صياغة سؤال التحليل ذاته؛ فبدل التركيز على مدى «التمدد»، يتحوّل الاهتمام إلى كيفية إدارة القيود من ناحية، وإلى قدرة الدولة على توظيف موقعها غير المهيمن، بوصفه مساحة مناورة نسبية داخل نظام دولي غير متكافئ من ناحية أخرى. وبهذا المعنى، لا يظهر الحضور الإيراني في أفريقيا كمشروع تمديد، بل كممارسة لإعادة تموضع مستمرة داخل بنية تقيدها بقدر ما تُتيح لها فرصاً محدودة للحركة. وهنا يصبح السؤال ليس ما إذا كانت إيران تتمدد، بل كيف تُدير حدود قدرتها داخل السياق الدولي.

خاتمة

خلصت الدراسة إلى أنّ الحضور الإيراني في أفريقيا لا يمكن قراءته قراءةً مكتملة، إذا ظلّ محكوماً بمؤشرات قياس صيغت انطلاقاً من خبرة قوى مهيمنة، تمتلك وفرة في الموارد، وقدرة على إعادة تشكيل البيئات الإقليمية والدولية. فإعادة التأطير من منظور الجنوب العالمي، أبرزت أنّ معيار الفاعلية ذاته يحتاج إلى مساءلة، وأنّ تقييم الحضور لا ينبغي أن يُختزل في مقارنات كمية، أو في اختبارات امتداد النفوذ، بل في تحليل كيفية تحرك الدولة داخل بنية غير متكافئة، ومدى قدرتها على تعظيم هامش الفعل الممكن ضمن قيودها الهيكلية.

وقد أظهر التحليل أنّ السياسة الخارجية الإيرانية تجاه أفريقيا تتشكّل عند تقاطع محدّدات داخلية، تتعلق ببنية صنع القرار، وأولويات الأمن القومي، وقيود خارجية ترتبط بالعقوبات، وموقع الدولة في الاقتصاد السياسي الدولي، فضلاً عن سياقات أفريقية متعدّدة الفاعلين تنتهج بدورها سياسات تنويع الشركاء وتعظيم المكاسب. ومن ثمّ، فإنّ أنماط الحضور الإيراني، سواءً من حيث التركيز الجغرافي في شرق القارة، أو الانتقائية القطاعية في مجالات بعينها، أو الكثافة الدبلوماسية المصحوبة بموارد اقتصادية محدودة نسبياً، تعكس منطق إدارة قيود أكثر ممّا تعكس مشروعاً توسعياً متكاملًا. وبذلك، فإنّ الفاعلية الإيرانية لا تُفهم بوصفها قدرة على إعادة صياغة موازين القوة، بل بوصفها قدرة نسبية على الحفاظ على قنوات انخراط بديلة، وتوزيع المخاطر، وتقليل الانكشاف في ظل بيئة دولية ضاغطة.

ولا تعني هذه القراءة نفي الأبعاد الجيوسياسية أو الأيديولوجية في السياسة الخارجية الإيرانية، بل إدراجها ضمن إطار تحليلي أوسع يربط بين المحدّدات المؤسسية الداخلية، والقيود البنيوية الخارجية، وسياقات التفاعل الأفريقية ذاتها. وبذلك يتبدّل مركز

التحليل: من سؤال «مدى التمدد» إلى سؤال «طبيعة الفاعلية الممكنة»، ومن قياس الحضور وفق معايير الهيمنة، إلى فهمه بوصفه ممارسة تفاوض مستمرة داخل بنية دولية غير متوازنة. وهنا تكمن القيمة النظرية للدراسة؛ إذ لا تقتصر على إعادة قراءة حالة بعينها، بل تسهم في نقاش أوسع حول كيفية تحليل أدوار فاعلي الجنوب العالمي في العلاقات الدولية. فهي تقترح انتقالاً إستمولوجياً من الاعتماد على مفاهيم جاهزة، إلى مساءلة شروط إنتاجها التاريخية والمعرفية، ومن قياس الظواهر بمقاييس معيارية ثابتة إلى إعادة تعريف المعيار ذاته ضمن توازنات القوة العالمية.

وعليه، فإن إعادة تأطير الحضور الإيراني في أفريقيا لا تنتهي عند حدود هذه الحالة، بل تفتح أفقاً بحثياً أوسع يتعلّق بكيفية فهم أنماط الانخراط الخارجي لدول الجنوب، في نظام دولي لا تزال قواعده المعرفية والسياسية تعكس اختلالاً هيكلياً عميقاً. ومن ثمّ، فإنّ الرهان لا يكمن في إثبات «حجم» الحضور أو نفيه، بل في تطوير أدوات تحليلية قادرة على استيعاب تعددية أشكال الفاعلية في عالم لم يعد يمكن فهمه عبر منظور مركز واحد.

المراجع والمصادر

- (1) Amitav Acharya, "Global International Relations (IR) and Regional Worlds: A New Agenda for International Studies," (Oxford University Press: International Studies Quarterly 58, no. 4, 2014).
- (2) Samir Amin, Eurocentrism: Modernity, Religion, and Democracy – A Critique of Eurocentrism and Culturalism (New York: Monthly Review Press, 2009).
- (3) Victor H. Mlambo, Mfundo Mandla Masuku, and Zinhle Mthembu, "The New Scramble for Africa in a Post-Colonial Era and the Challenges of Inclusive Development: A Semi-Systematic Literature Review," (Development Studies Research 11, no. 1, 2024), Accessed February 2, 2026. <https://doi.org/10.1080/21665095.2024.2306387>
- (4) Soli Shahvar, "Iran's Global Reach: The Islamic Republic of Iran's Policy, Involvement, and Activity in Africa," (Digest of Middle East Studies 29, no. 1, 2020): Pp 53–75, Accessed February 5, 2026 <https://doi.org/10.1111/dome.12202>
- (5) Sara Bazoobandi, Jens Heibach, and Thomas Richter, "Iran's Foreign Policy Making: Consensus Building or Power Struggle?" (British Journal of Middle Eastern Studies 51, no. 5, 2024), Accessed February 3, 2026, <https://doi.org/10.1080/13530194.2023.2189572>
- (6) Shahvar, "Iran's Global Reach," Ibid, Pp 53–75.
- (7) Acharya, "Global International Relations," Ibid, p2–6, p7–8.
- (8) Amitav Acharya and Barry Buzan, "Why Is There No Non-Western International Relations Theory? Ten Years On," (International Relations of the Asia-Pacific 17, no. 3, 2017), Pp 346–347.
- (9) Immanuel Wallerstein, World-Systems Analysis: An Introduction (Durham: Duke University Press, 2004), Pp 23–29.
- (10) Amin, Eurocentrism, Ibid, Pp 1–18.
- (11) Siba N. Grovogui, Sovereigns, Quasi Sovereigns, and Africans: Race and Self-Determination in International Law (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996), Pp 13–22.
- (12) Chris Alden, Sally Morphet, and Marco Antonio Vieira, The South in World Politics (London: Palgrave Macmillan, 2010), Pp 17–36.
- (13) Ibid.
- (14) Arlene B. Tickner and Ole Wæver, eds., International Relations Scholarship Around the World (London: Routledge, 2009), Pp 1–15.
- (15) Bazoobandi, Heibach, and Richter, "Iran's Foreign Policy Making," Ibid, Pp 1064–1067.
- (16) Kenneth Katzman, Iran's Foreign Policy, Congressional Research Service Report R44017 (Washington, DC: Congressional Research Service, August 24, 2016), Pp1–7.
- (17) Amin Naeni and Ali Fathollah-Nejad, "Iran's Policy in East Africa: Illusory Aspirations or Long-Term Planning?" in Africa's Strategic Partnerships with BRICS and Other Emerging Countries, ed. Siphamandla Zondi and Hellen Adogo (Johannesburg: Jacana Media, 2025), Pp 228–232.
- (18) Ibid, p 223.
- (19) Naeni and Fathollah-Nejad, "Iran's Policy in East Africa," Ibid, P 228.
- (20) Messay Mulugeta, "Africa in the Global South's Future Development Trajectory: The Role of Africa-China Relations," (Asian Review of Political Economy 4, no. 21, 2025), Accessed February 15, 2026, <https://doi.org/10.1007/s44216-025-00066-4>
- (21) Naeni and Fathollah-Nejad, "Iran's Policy in East Africa," Ibid, Pp 229–230.
- (22) Eric Lob, "Iran-Africa Relations under Raisi: Salvaging Ties with the Continent," (The Muslim World 113, no. 1–2, Winter-Spring 2023), Pp 195–197.
- (23) Future Center, "What Are the Motives behind Iranian President's East Africa Tour?" Future for Advanced Research and Studies, July 21, 2023, Accessed February 18, 2026, <https://tinyurl.com/27r2cn39>
- (24) Alden, Morphet, and Vieira, The South in World Politics, Ibid, Pp 8–13.
- (25) استخدم مفهوم constrained agency في الأدبيات لتحليل أنماط الفاعلية، التي تُمارس داخل حدود هيكلية مقيدة؛ انظر: Neil M. Coe and David C. Jordhus-Lier, "Constrained Agency? Re-evaluating the Geographies of Labour," (Progress in Human Geography 35, no. 2, 2011): 211–233, <https://doi.org/10.1177/0309132510366746>; Ranjay Gulati and Sameer B. Srivastava, "Bringing Agency Back into Network Research: Constrained Agency and Network Action", (Research in the Sociology of Organizations, vol. 40 Bingley: Emerald, 2014), [https://doi.org/10.1108/S0733-558X\(2014\)0000040004](https://doi.org/10.1108/S0733-558X(2014)0000040004).

(26) استُخدم مفهوم adaptive agency في بعض الأدبيات المعاصرة لوصف أنماط الفاعلية ، التي يطوّرها فاعلون يعملون داخل قيود بنيوية عبر إستراتيجيات تكيفية لإدارتها لا لتجاوزها كلياً؛ انظر:

Yipeng Xi, "Adaptive Agency," (*Humanities and Social Sciences Communications* 10, 2023), <https://doi.org/10.1057/s41599-023-01768-x>; Marisa O. Ensor, "Youth Culture, Refugee (Re)integration, and Diasporic Identities in South Sudan," (*Postcolonial Text* 8, no. 3, 2013), Accessed February 18, 2026, <https://www.postcolonial.org/index.php/pct/article/viewFile/1729/1627>

ويتقاطع هذا التصوّر مع أدبيات نقدية في العلاقات الدولية حول إعادة تموضع الفاعلين غير المهيمنين داخل بنية دولية غير متكافئة؛ انظر:

Acharya, "Global International Relations.", Ibid.

(27) يُفهم مفهوم الفاعلية العلانقية في الأدبيات بوصفه تصوّراً يرى الفاعلية نتاجاً لعلاقات وسياقات اجتماعية متشابكة لا خاصية فردية مستقلة؛ انظر:

Mustafa Emirbayer and Ann Mische, "What Is Agency?," (*American Journal of Sociology* 103, no. 4 1998), Pp 962-1023.

تاريخ النشر

17 يونيو 2026

تاريخ القبول

29 أبريل 2025

تاريخ استلام الدراسة

28 ديسمبر 2025

أزمة المياه في إيران.. آليات المواجهة والانعكاسات على الواقع الداخلي

د. صالح شبل عبد المعطي

أستاذ مساعد بقسم اللغة الفارسية - كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

مستخلص

تشهد إيران خلال العقود الأخيرة تفاقماً حاداً في أزمة المياه، تجاوز بُعدها البيئي ليصبح تحدياً بنيوياً يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. تُجادل هذه الدراسة بأنَّ الأزمة لا تعود إلى الندرة الطبيعية أو التغير المناخي فحسب، بل إلى خلل في الحوكمة المائية، وسوء التخطيط، وتسييس القرار البيئي، وتجاهل التحذيرات العلمية. وتهدف إلى تحليل الجذور المؤسسية للأزمة وتداعياتها على الأمن الغذائي والاستقرار المجتمعي والبنية التحتية، مع تقييم البدائل المتاحة كتحلية المياه ونقلها وإدارة الطلب من حيث الجدوى والاستدامة. واعتمدت الدراسة على منهج تحليل السياسات العامة، لتُخلص إلى أنَّ استمرار النهج الراهن يُعمق فجوة التنفيذ ويجعل أزمة المياه أحد أخطر التحديات الإستراتيجية لمستقبل الاستقرار في إيران.

الكلمات المفتاحية: أزمة المياه، إيران، التغير المناخي، الجفاف، النظام الإيراني، الحرس الثوري

مقدمة

تمثل أزمة المياه في إيران نموذجًا معقدًا لأزمات الموارد الطبيعية التي تتداخل فيها العوامل البيئية مع الاختلالات السياسية والمؤسسية، الأمر الذي جعلها تتجاوز نطاق المشكلة الفنية أو المناخية لتتحول إلى تحدٍّ إستراتيجي يمسّ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني للدولة. فعلى الرغم من وقوع إيران ضمن نطاق الأقاليم الجافة وشبه الجافة، فإنّ تفاقم الأزمة خلال العقود الأخيرة يكشف أن أسبابها لا ترتبط بالندرة الطبيعية وحدها، بل تتصل أيضًا بضعف الحوكمة المائية، وسوء إدارة الموارد، والتوسع العمراني غير المدروس، وتسييس القرار التنموي، وتراجع دور الاعتبارات العلمية في صياغة السياسات العامة. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى تحليل الأبعاد البنيوية والمؤسسية للأزمة، والكشف عن انعكاساتها على الأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي، واستدامة الحياة الحضرية، ومقومات الأمن القومي الإيراني. وتتمثل مشكلة الدراسة في تفسير الكيفية التي تحولت بها أزمة المياه من تحدٍّ إداري وفني قابل للاحتواء إلى أزمة بنيوية ذات تداعيات إستراتيجية واسعة تمسّ استدامة الحياة الحضرية في مدن كبرى مثل طهران وأصفهان، وتؤثر في مقومات الأمن القومي. ومن ثمّ تسعى الدراسة للإجابة عن هذا التساؤل من خلال اختبار فرضية مفادها أن اختلالات الحوكمة المائية، وتسييس القرار التنموي، وتهميش الاعتبارات العلمية في السياسات العامة، كانت عوامل حاسمة في تعميق الأزمة وتحويلها إلى تهديد إستراتيجي لاستقرار الدولة.

أولاً: ملامح الأزمة وعوامل تفاقمها

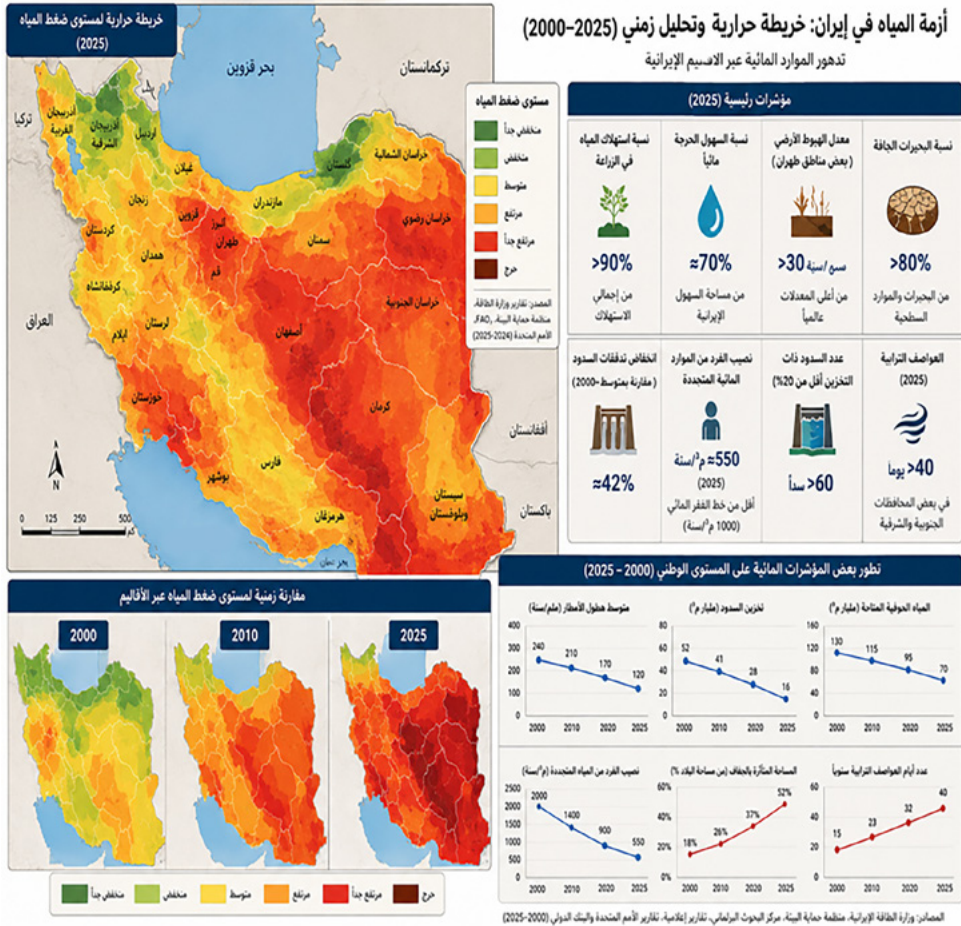
يعود تاريخ أزمة المياه في إيران إلى طبيعة بيئتها الجغرافية قبل أن يرتبط بالتحولات الحديثة. فالهضبة الإيرانية تقع ضمن نطاق حزام إقليمي جاف وشبه جاف¹، وتتسم بأمطار موسمية غير منتظمة، وتباين جغرافي حادّ في توزيع الموارد المائية، فضلاً عن معدلات تبخر مرتفعة. هذه الخصائص جعلت مسألة المياه منذ فجر الاستقرار البشري في إيران قضية وجودية، بحيث لم تكن الندرة طارئة، بل كانت الإطار الطبيعي الذي تشكلت داخله أنماط العمران، والزراعة، والتنظيم الاجتماعي. ففي العصور القديمة، لا سيّما في العصر الأخميني، طوّر الإيرانيون نظام القنوات الجوفية المعروف بـ«القناة» أو «الكاريز»، وهو ابتكار هندسي يقوم على نقل المياه الجوفية من مناطق التغذية المرتفعة إلى الأراضي الزراعية عبر أنفاق تحت الأرض تقلل

الفاقد بالتبخّر². وقد شكّل هذا النظام أساس الاستقرار الزراعي في مناطق واسعة من الداخل الإيراني، وأتاح قيام مدن ومراكز إنتاج في بيئات قاحلة نسبياً. ولم يكن هذا الحل تقنياً فحسب، بل ارتبط بنظام حديث عُرف بنظام ملكية المياه وتقاسمها، وهو نظام قانوني واجتماعي دقيق ينظم حصص المياه وحقوق الانتفاع بها، بما يعكس وعياً مبكراً بأهمية الإدارة الرشيدة لندرتها³. وفي العصور الإسلامية والوسيطّة استمرّ الاعتماد على القنوات الجوفية بوصفها العمود الفقري للإنتاج الزراعي، إلا أن إيران شهدت دورات جفاف متكررة أثّرت في بعض الأقاليم، وأدّت أحياناً إلى هجرة السكان أو تراجع مدن بأكملها⁴. كانت الاستجابة في الغالب إعادة تأهيل القنوات، أو حفر قنوات جديدة، أو إعادة توزيع الموارد بين القرى. وفي العهد الصفوي طورت الدولة سياسات الري، حيث جرى توسيع شبكات الري في بعض المناطق المركزية، مع استمرار الاعتماد على المياه الجوفية بوصفها مصدراً رئيسياً. ومع أن هذه النظم حافظت على توازن نسبيّ لقرون، فإنها بقيت رهينة انتظام الأمطار ومعدلات التغذية الطبيعية⁵.

وفي القرن التاسع عشر، بدأت مظاهر أزمة المياه تزداد بشكل أعمق، نتيجة تزايد السكان وضعف صيانة القنوات التقليدية في بعض المناطق. وقد تزامنت موجات جفاف قاسية مع أزمات اقتصادية وسياسية، ما أدى إلى مجاعات واسعة، أبرزها مجاعة سبعينيات القرن التاسع عشر، التي كشفت هشاشة النظام الزراعي في مواجهة تقلبات المناخ⁶. ومع ذلك، ظلّ الحل المطروح آنذاك في إطار المنظومة التقليدية نفسها يعتمد على إصلاح القنوات أو توسيعها، من دون تحوّل جذريّ في فلسفة إدارة المياه. ولعلّ التحول الحاسم جاء في القرن العشرين، حين دخلت تقنيات الحفر الحديثة والمضخات الميكانيكية إلى قطاع المياه، خصوصاً منذ منتصف القرن، حيث أدى ذلك إلى استخراج كميات متزايدة من المياه الجوفية تفوق في بعض المناطق معدلات تغذيتها الطبيعية. كما توجهت الدولة إلى بناء سدود كبرى لتخزين المياه السطحية وتنظيم تدفقها الموسمي. وقد مثل هذا التحول انتقالاً من فلسفة التكيّف مع الندرة إلى فلسفة السيطرة الهندسية على المورد، غير أن الطبيعة المناخية الجافة، وارتفاع معدلات التبخر، قللاً كفاءة بعض هذه المشاريع، فيما استمر الضغط على الأحواض الجوفية.

وفي تسعينيات القرن العشرين شهدت إيران تصاعداً ملحوظاً في مظاهر الإجهاد المائي بفعل تكرار موجات الجفاف وارتفاع الحرارة، ما انعكس على

انخفاض منسوب المياه الجوفية وجفاف بعض القنوات التاريخية وتراجع مستويات مسطحات داخلية مثل بحيرة أرومية، وهو ما يدفعنا إلى القول إن التاريخ الفعلي لبداية أزمة المياه في إيران، بوصفها خللاً بنيوياً بين الموارد المتجددة والاستهلاك البشري، يعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين، حين تجاوزت معدلات الاستخراج قدرة الموارد المتجددة على التعويض، نتيجة التوسع غير المنضبط في الضخ وبناء السدود وضعف التنسيق المؤسسي. وقد أفرز ذلك تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية، بما يؤكد أن جوهر الأزمة يرتبط بخلل الحوكمة وإدارة الطلب أكثر من كونه انعكاساً لطبيعة المناخ الجاف، حيث تكشف المؤشرات البيئية والاقتصادية في إيران أن أزمة المياه لم تعد مجرد أزمة نقص في الموارد، بل تحولت إلى أزمة هيكلية متعددة الأبعاد تمس الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدولة. فمنذ أكثر من عقدين، تواجه البلاد موجات جفاف متواصلة، رافقها انخفاض حاد في معدلات الأمطار وتراجع غير مسبوق في مخزون السدود والموارد الجوفية، حتى إن بعض السدود الرئيسية التي تغذي العاصمة طهران انخفض إلى نحو 10% فقط من طاقته الاستيعابية، فيما أصبحت عشرات السدود الأخرى على حافة الجفاف.⁷ وتتفاقم الأزمة بصورة أكثر خطورة مع الاستنزاف المفرط للمياه الجوفية، حيث دخلت أكثر من 70% من السهول الإيرانية ضمن المناطق الحرجة أو «الممنوعة مائياً»، بالتزامن مع تسجيل معدلات هبوط أرضي في بعض مناطق طهران تجاوزت 30 سم سنوياً، وهو من أعلى المعدلات عالمياً. كما تشير التقديرات إلى جفاف أكثر من 80% من البحيرات الإيرانية، وتحول أجزاء واسعة من الأراضي الرطبة إلى بؤر للعواصف الترابية⁸، الأمر الذي يعكس اتساع نطاق الأزمة من مشكلة بيئية إلى تهديد مباشر للبنية الاقتصادية والعمراية والصحية في البلاد، وهو ما يتضح من خلال الخريطة الحرارية التالية، التي توضح نسب تدهور الموارد المائية عبر الأقاليم الإيرانية:



تعكس هذه الأرقام اختلالاً عميقاً في نموذج إدارة الموارد المائية، خصوصاً مع استمرار السياسات الزراعية كثيفة الاستهلاك للمياه، والتوسع العمراني والصناعي غير المتوازن، وضعف كفاءة شبكات الري والتخزين، فضلاً عن أن العقوبات الاقتصادية قد فاقمت صعوبة تحديث البنية التحتية المائية أو الاستثمار في تقنيات التحلية وإعادة التدوير. ومن ثم، لم تعد أزمة المياه في إيران قضية بيئية فحسب، بل باتت مؤشراً على أزمة حوكمة وتنمية شاملة تهدد استدامة الدولة والمجتمع على المدى الطويل.

وعليه يمكننا القول إن أزمة المياه في إيران ظاهرة معقدة نشأت عن تفاعل تراكمي بين العوامل الطبيعية والبنية الهيكلية والإدارية، بما أدى إلى انتقال الندرة المناخية الأولية إلى أزمة بنيوية ممتدة ومتفاقمة. فعلى المستوى الطبيعي تقع إيران ضمن الحزامين الجاف

وشبه الجاف، بمتوسط هطول سنوي يقارب 228 ملم، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي. ويتسم التوزيع المكاني للأمطار بعدم التوازن، إذ تتركز المعدلات الأعلى في الشريط الشمالي المطل على بحر قزوين، مقابل انخفاض حادّ في المناطق الوسطى والجنوبية الشرقية.

جدول (1) يوضّح تفاوتات الموارد المائية في الأحواض الرئيسية في إيران

اسم الحوض	النسبة المئوية من المساحة الإجمالية لإيران	النسبة المئوية للموارد المائية المتجددة
المنطقة المركزية	52	29
الخليج العربي وبحر عمان	25	46
منطقة بحر قزوين	10	15
هامون	7	2
بحيرة أرومية	3	5
سرخس	3	3

المصدر: تقرير المياه، روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، رقم 34 ص 220.

كما يُعاني النظام الهيدرولوجي من اختلالٍ زمنيّ واضح، حيث يتركز الهطول في فصل الشتاء، فيما يمتد صيف طويل وجاف ترتفع خلاله معدلات التبخر، ما يقلص الكميات المتاحة فعلياً للتخزين السطحي والجوفي. وتؤدي الطبيعة الجبلية لكثير من الأحواض⁹ إلى تسارع الجريان السطحي وضعف إمكانات التغذية الطبيعية طويلة الأمد للمياه الجوفية¹⁰. غير أن هذه الخصائص، رغم تأسيسها لندرة مائية هيكلية، لم تكن لتتحول إلى أزمة مزمنة لولا تداخلها مع سياسات تنموية وأنماط حوكمة تتمثل في: توالي الإدارات المختلفة وضعف التنسيق بين جهاتها، والتركيز على المشاريع الكبرى بعشوائية وبعيداً عن الإدارة الرشيدة، وغياب السياسات التشاركية والحوكمة الشفافة، وسوء التخطيط الزراعي وإدارة الموارد، فضلاً عن التوسع الحضري غير المخطط، والفساد الإداري وغياب التخطيط الجيد للطوارئ وكيفية التعامل مع التغير المناخي والجفاف المتكرر.

1. توالي الإدارات المختلفة وضعف التنسيق بين جهاتها

شكّل توالي الإدارات وتعدد الجهات المعنية بإدارة الموارد المائية أحد الجذور البنيوية لأزمة المياه في إيران، إذ كرّس نمط حوكمة اتسم بمركزية شكلية مقابل تعدد فعلي

في مراكز القرار وتداخل الاختصاصات بين وزارات الطاقة والزراعة ومنظمة حماية البيئة وأجهزة التخطيط العمراني والسلطات المحلية. فقد أسندت إدارة المياه إلى مؤسسات ذات أولويات قطاعية متباينة من دون إطار تنسيقي فعّال، ما أفضى إلى سياسات جزئية غير منسجمة وأضعف الاتساق في صنع القرار، مع تغليب اعتبارات قصيرة الأجل على حساب الاستدامة. كما حالّ تغيير توجهات الإدارات المتعاقبة دون بناء مسارٍ إصلاحيّ تراكميّ قائم على التقييم الدوري. وأسهمت محدودية الشفافية ونقص البيانات المتكاملة في إعاقة التخطيط القائم على الأدلة وتقليص القدرة على ضبط الاستخدامات غير النظامية، خصوصاً الآبار غير المرخصة. وبذلك ظلّت الإدارة محكومةً بمنطقٍ قطاعيّ مجزأ، بعيداً عن مقاربة الإدارة المتكاملة، ما حوّل الندرة الطبيعية إلى أزمة مؤسسية مزمنة كان من الممكن توقعها مسبقاً، لولا إصرار السلطات الإيرانية على سوء إدارتها واستنزافها للموارد الطبيعية. ولعل هذا ما أكدّه الباحث كاوه مدني رئيس معهد المياه والبيئة والصحة في الجامعة المتحدة، عند وصفه للأزمة بـ«الإفلاس المائي والإداري» الناتج عن سوء الإدارة واستنزاف الموارد¹¹.

2. التركيز على المشاريع الكبرى دون الإدارة الرشيدة

اتسمت إدارة المياه في إيران بتركيز واضح على المشاريع الهندسية الكبرى ضمن مقاربة أمنية-تقنية تُعامل المورد المائي بوصفه قضية سيادة وأمن وطني، ما دفع إلى تعظيم العرض عبر بناء السدود وتوسيع القدرة التخزينية. ومع ذلك، كشفت التقارير أن مخزون السدود التي تغذي مدينة مشهد والطرف الشرقي من البلاد -على سبيل المثال- قد انخفض إلى مستويات حرجة، إذ أشار المدير العام لشركة المياه في مشهد إلى أن مستويات المياه في السدود وصلت إلى أقل من 3% من طاقتها، في ظل جفاف مستمر¹². كما نقلت التقارير تصريحات الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان الذي حذّر من أن استمرار الجفاف قد يفرض تقنين المياه وحتى إخلاء العاصمة طهران إذا لم تتراجع مستويات الجفاف، وأكد عباس علي آبادي وزير الطاقة أن الحكومة قد تضطر إلى قطع الإمدادات المسائية للسماح للسدود بإعادة الملء¹³. ورغم هذه المشاريع الضخمة، فإن الاعتماد على زيادة العرض دون إدارة فعّالة للطلب أدى إلى أثر «الارتداد»، إذ شجعت وفرة الإمدادات الظاهرية على توسع إضافي في الأنشطة كثيفة المياه، خصوصاً الزراعية، ما أعاد إنتاج العجز بصورة دورية، بدلاً من تخفيض الضغط البيئي على الموارد.

3. التوسع الحضري غير المخطط مع غياب السياسات التشاركية

من منظور ديموغرافي-تخطيطي، أسهم النمو السكاني المتسارع والتوسع الحضري غير المخطط في تعميق الاختلال بين العرض والطلب على المياه في إيران، إذ ارتفع

الطلب الحضري والصناعي في وقتٍ ظلَّ فيه حجم الموارد المتجددة شبه ثابت. وتشير تقارير صحفية إلى أنَّ نصيب الفرد من المياه المتجددة تراجع باطراد ليقترُب من عتبة الإجهاد المائي، وفق مؤشر فالكن مارك (1700 متر مكعب سنوياً للفرد)، في ظل تضاعف عدد السكان واتساع المدن الكبرى مثل طهران ومشهد، من دون تخطيط مائي. كما تناولت تقارير أخرى أثر التحضر السريع في شبكات الإمداد والبنية التحتية، مؤكدة أن الضغط المتزايد على الأحواض المائية المحيطة بالمدن الكبرى فاق قدرتها الطبيعية على التجدد¹⁴. ويرتبط ذلك بغياب سياسات تشاركية فعّالة في إدارة الموارد، إذ لم تُصعَل آليات إشراك المجتمعات المحلية والمزارعين والبلديات في صنع القرار المائي، ما أضعف الامتثال لإجراءات الترشيد، وأدى إلى فجوة ثقة بين الدولة والمجتمع. وبهذا تداخل عامل النمو السكاني مع سوء التخطيط الحضري وغياب الحوكمة التشاركية الشفافة ليحوّل الضغط الديموغرافي من تحدٍّ قابل للإدارة إلى أزمة هيكلية ممتدة¹⁵.

جدول رقم (2) يوضح نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة في إيران

السنة	نصيب الفرد من المياه بالتر المكعب
1956	7000
2001	2000
2018	1700
2025	1300
المستقبل	750

Source: Kaveh Madani Larijani: Iran's Water Crisis; nducers, Challenges and Counter-Measures. [Paper presented to European Regional Science Association](#), Amsterdam: Vrije University, August 2005, pp 10-9.

4. التغيير المناخي والجفاف المتكرر وسوء التخطيط الزراعي

لقد ارتبط التحوّل من ندرة طبيعية إلى أزمة بنيوية في المياه في إيران بخيارات تنموية هيكلية اتُخذت منذ النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تبنت الدولة نموذجاً تنموياً يُعطي أولوية للتوسع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. وتجسّد ذلك في زيادة مطّردة في المساحات المروية، واستثمارات واسعة في السدود، وشبكات الري، ونقل المياه بين الأحواض، وهو نهج عزّز الطلب الكلي على المياه إلى مستويات تُقارب حدود الموارد المتجددة المتاحة. وتشير التقديرات إلى أن القطاع الزراعي يستهلك

نحو 90% من إجمالي المياه المسحوبة، وهي نسبة تفوق كثيراً المتوسط العالمي وتدلّ على اختلال هيكليّ في توزيع الاستخدامات القطاعية. في ظل هذا الطلب المتنامي، ازداد الاعتماد على المياه الجوفية بوصفها مصدراً بديلاً، إذ بات يُستخدم في نحو 60% من عمليات الري، مترافقاً مع سياسات دعم للطاقة المستخدمة في الضخ، ما خفّض التكلفة الاقتصادية للمياه وأضعف الحوافز نحو الترشيد، مما أدّى إلى انتشار واسع للآبار القانونية وغير القانونية واستنزاف خزانات المياه الجوفية¹⁶. وترافق ذلك مع تدهور بيئي واضح يتمثل في انخفاض مناسيب المياه الجوفية وظهور ظواهر مثل الهبوط الأرضي وتملّح التربة، ما أفقد النظام المائي مرونته الأساسية. علاوة على ذلك، يقاوم التغيير المناخي والجفاف المتكرر هذه الضغوط، إذ تقلّص هطول الأمطار بشكل عامّ وازدادت تقلباته، ما يحدّ قدرة الأحواض المائية على التعافي ويُضاعف صعوبة التخطيط طويل الأجل في ظل الطلب المتزايد على المياه الزراعية والصناعية¹⁷.

5. الفساد الإداري والولاءات السياسية

تُبرز الأزمة المائية الإيرانية البُعد الإداري-السياسي والفساد المؤسسي بوصفه عاملاً مركزياً في تكريس توزيع غير متكافئ للموارد بين المناطق، بما يعكس ولاءات سياسية واقتصادية أكثر من استنادها إلى أولويات الحاجة المائية. على سبيل المثال، شهدت محافظة أصفهان احتجاجات واسعة للمزارعين الذين اتهموا الحكومة بتحويل مياه نهر زاينده بعيداً عن أراضيهم لصالح الأنشطة الصناعية والمناطق الأخرى، لا سيّما يزد، ما أدّى إلى اشتعال أزمة واسعة وتدنيّ الإمدادات حتى مع اشتداد الجفاف. كما تهجّم المحتجّون على خطوط نقل المياه احتجاجاً على سياسات مُخلّة بحقوقهم في المياه، فيما اضطرت السلطات الإيرانية إلى إغلاق بعض المرافق وإرسال صهاريج لتلبية الطلب في يزد، ما يعكس إسناد الأولوية إلى مشاريع صناعية أو مدن ذات أهمية سياسية أو اقتصادية أكبر، وهو ما أثار توترات اجتماعية متكررة¹⁸. كما تُشير تحليلات إلى أنّ مثل هذه التحويلات بين الأحواض لم تكن محكومة فقط بالاعتبارات الفنية أو المناخية، بل بشبكات من المصالح السياسية والاقتصادية التي تُعطي الأولوية للقطاعات المركزية مثل الصناعات الثقيلة في أصفهان ويزد على حساب الزراعة والاحتياجات المحلية، بما يُعمّق الشعور بعدم العدالة ويُضعف ثقة المواطنين في إدارة الدولة للمورد الحيوي¹⁹.

ثانياً: آليات معالجة الأزمة وتحدي الاستدامة

مع تفاقم أزمة المياه في إيران وتزايد تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، اتجهت الحكومة الإيرانية والمؤسسات البحثية إلى طرح مجموعة من الحلول التقنية والإدارية بهدف تخفيف الضغط على الموارد المائية وتعزيز أمن المياه على المدى

المتوسط والبعيد. وتشمل أبرز هذه المقترحات: التوسع في تحلية المياه، وتطبيق تقنيات استمطار السُّحب، وتعزيز إعادة تدوير المياه ومعالجة مياه الصرف، إضافة إلى تحديث أنظمة الري الزراعي²⁰. غير أن تقييم هذه البدائل يكشف تفاوتاً واضحاً في جدواها الاقتصادية والبيئية، وقدرتها على تحقيق الاستدامة طويلة الأجل، الأمر الذي يستدعي تحليلها ضمن إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

1. تحلية المياه بوصها خياراً لتعزيز العرض المائي

تعدّ تحلية المياه أحد الحلول التي تحظى باهتمام متزايد في السياسات المائية الإيرانية، خصوصاً في ظل تراجع الموارد المائية الداخلية واستمرار موجات الجفاف في عديد من الأحواض المائية. وقد طرحت الحكومة مشاريع لنقل المياه المحلاة من الخليج العربي وبحر عُمان إلى مناطق الهضبة الإيرانية لتزويد المدن والمناطق الصناعية بالمياه. ومن أبرز هذه المشاريع خط أنابيب بطول نحو 800 كيلومتر ينقل المياه المحلاة من بحر عُمان إلى الهضبة الوسطى، لتزويد الصناعات الكبرى في محافظة أصفهان، ومنها مجمع «مباركة للصلب» الصناعي²¹. ويُنظر إلى هذا المشروع بوصفه محاولة لتخفيف الضغط على الأنهار الداخلية التي تُعاني من الجفاف المتكرر، مثل نهر زاينده رود الذي شهد تراجعاً حاداً في تدفقاته خلال السنوات الأخيرة. غير أن عديداً من الدراسات يُشير إلى أن هذا الخيار يُواجه تحديات اقتصادية وبيئية كبيرة. فبحسب تحليل نشره مركز ستيمسون للدراسات، فإنّ تحلية المياه ونقلها لمسافات طويلة يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والطاقة، فضلاً عن احتمال فقدان جزء من المياه في أثناء النقل نتيجة التبخر في المناطق الصحراوية. كما تُثير مشاريع التحلية مخاوف بيئية تتعلق بتصريف المحلول الملحي الناتج عن عملية التحلية في البيئة البحرية، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة ملوحة المياه الساحلية والتأثير في النظم البيئية البحرية. ويُشير بعض الباحثين إلى أن التحلية قد تكون مناسبة لتلبية الطلب الحضري والصناعي في المناطق الساحلية، لكنها أقل جدوى لتلبية الاحتياجات الزراعية واسعة النطاق بسبب ارتفاع كلفتها مقارنة بالعائد الاقتصادي للقطاع الزراعي²².

2. استمطار السُّحب بوصفه أداة لزيادة الهطول المطري

إلى جانب مشاريع التحلية، لجأت إيران إلى استخدام تقنية استمطار السُّحب بهدف زيادة الهطول المطري في المناطق التي تعاني من الجفاف. وتعتمد هذه التقنية على نشر مواد كيميائية داخل السُّحب لتحفيز عملية التكاثر وزيادة احتمالات سقوط الأمطار. وقد نفذت السلطات الإيرانية خلال السنوات الأخيرة عدداً من العمليات الجوية والأرضية لاستهداف السُّحب في مناطق مختلفة من البلاد. ورغم أن بعض

الدراسات يشير إلى إمكانية زيادة معدلات الهطول بنسبة محدودة في ظروف جوية معينة، فإن فاعلية هذه التقنية لا تزال موضع جدل علمي، إذ يعتمد نجاح عمليات الاستمطار على وجود سُحب مناسبة من حيث الكثافة والرطوبة، وهو شرط قد لا يتوافر في المناطق التي تعاني أصلاً من انخفاض معدلات الأمطار. لذلك يرى عديد من الخبراء أن هذه التقنية لا يمكن أن تمثل حلاً جذرياً للأزمة، بل تظل أداة داعمة يمكن أن تساهم في تحسين الموارد المائية في بعض الحالات المحدودة. ومن الناحية الاقتصادية، تُعدُّ برامج استمطار السُّحب أقل تكلفة مقارنة بمشاريع التحلية أو نقل المياه، غير أن تأثيرها يظل محدوداً في مواجهة أزمة هيكلية ترتبط بسوء إدارة الموارد المائية وارتفاع الطلب عليها، خصوصاً في القطاع الزراعي.

3. إعادة تدوير المياه ومعالجة مياه الصرف

تُعدُّ إعادة استخدام المياه المعالجة أحد الخيارات الواعدة لتعزيز الموارد المائية دون استنزاف مصادر جديدة. ويشير عديد من التقارير إلى أن نسبة كبيرة من مياه الصرف في إيران لا تزال غير مُستغلة بالشكل الكافي، حيث يُصرف جزء كبير منها دون معالجة كافية، وهو ما يمثل خسارة محتملة لمورد مائي يمكن إعادة استخدامه في قطاعات مختلفة. وتتمثل إحدى مزايا هذا الخيار في أن تكلفته الاقتصادية غالباً ما تكون أقل من كلفة تحلية المياه، إضافة إلى مساهمته في تقليل التلوث البيئي الناتج عن تصريف المياه غير المعالجة في الأنهار والبحيرات. كما يمكن استخدام المياه المعالجة في ري المحاصيل غير الغذائية أو في الأنشطة الصناعية، ما يساهم في تقليل الضغط على الموارد الطبيعية. غير أن توسيع نطاق إعادة استخدام المياه يتطلب استثمارات كبيرة في تطوير شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة، إضافة إلى وضع إطار تنظيمي واضح يحدد معايير إعادة الاستخدام ويضمن سلامة المياه المعالجة. كما يتطلب الأمر تعزيز الوعي المجتمعي بقبول استخدام المياه المعالجة في بعض الأنشطة الاقتصادية.

4. تحديث أنظمة الري الزراعي وتحسين كفاءة استخدام المياه

يُعدُّ تحسين كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي أحد أكثر الحلول أهمية لمعالجة أزمة المياه في إيران، خصوصاً أن الزراعة تستهلك نحو 90% من إجمالي الموارد المائية في البلاد رغم أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز نحو 12%. ويعتمد جزء كبير من الزراعة الإيرانية على أساليب تقليدية للري مثل الري بالغمر، وهي طرق منخفضة الكفاءة تؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من المياه عبر التبخر أو التسرب. ولذلك يدعو عديد من الدراسات إلى التحول نحو أنظمة الري الحديثة مثل الري بالتنقيط أو الري بالرش، التي يمكن أن تُقلل استهلاك المياه بشكل ملحوظ وتزيد في الوقت نفسه

الإنتاجية الزراعية. ومع ذلك، يُشير بعض الباحثين إلى أن تحديث أنظمة الري يجب أن يترافق مع إصلاحات أوسع في السياسات الزراعية، مثل إعادة النظر في زراعة المحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه في المناطق الجافة، وتشجيع المحاصيل الأكثر ملاءمة للظروف المناخية المحلية. ومن دون هذه الإصلاحات، قد يؤدي تحسين كفاءة الري إلى ما يُعرف بـ«تأثير الارتداد»، حيث تُستخدَم المياه التي تم توفيرها في توسيع المساحات الزراعية بدلاً من تقليل الاستهلاك الكلي للمياه. ومن ثم فإنَّ أيَّ معالجة لأزمة المياه في إيران تتطلب إعادة هيكلة عميقة تتجاوز الحلول التقنية الجزئية نحو إصلاح مؤسسيٍّ شامل يعزز التكامل بين القطاعات، ويُعيد توجيه السياسات الزراعية بما يتوافق مع حدود الموارد المائية، إلى جانب تفعيل إدارة الطلب عبر إصلاح أنظمة التسعير والدعم وتحسين كفاءة الري وتعزيز آليات الحوكمة.

ثالثاً: التداعيات على الواقع الإيراني

لم تُعد أزمة المياه في إيران مسألة بيئية محضة، بل تحولت إلى ظاهرة مُركَّبة ذات تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة. فالفاعل بين شح الموارد الطبيعية، والخيارات التنموية كثيفة الاستهلاك للمياه، وضعف الحوكمة، أفرز آثاراً مباشرة على الأمن الغذائي والمائي وعلى مسارات النمو العمراني في المدن الكبرى. كما أدى الاستنزاف المتسارع للمياه الجوفية إلى تسريع معدلات الهبوط الأرضي وتفاقم مظاهر التدهور البيئي، بما يهدد البنية التحتية والاستقرار الإيكولوجي²³. وفي الوقت ذاته، انعكست الأزمة على القطاعات الصناعية، وأسهمت في تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية، لتغدو عاملاً ضاغظاً على الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد.

1. آثار الأزمة في الأمن الغذائي والمائي والنمو العمراني

لا تقتصر تداعيات الأزمة على نقص المياه فحسب، بل امتدت لتشمل الأمن الغذائي، والأمن المائي، واستدامة النمو العمراني في المدن الكبرى، إذ تشير التحليلات إلى أن هذه الأزمة متجذرة في اختلالات هيكلية في إدارة الموارد والسياسات التنموية، مع تفاقم أثرها بفعل الجفاف الطويل وتغيُّر المناخ، ما يجعل آثارها متعددة الجوانب ومتشابكة²⁴.

فعلى صعيد الأمن الغذائي، أُنْزِلَت ندرة المياه بشكل ملموس في القطاع الزراعي الذي يستهلك الغالبية العظمى من المياه المتاحة في البلاد، وهي نسبة تفوق 80-90% من إجمالي الاستهلاك، فيما يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ضئيلة نسبياً. هذا النمط الاستهلاكي المكثف يُضعف كفاءة استخدام الموارد، ويُقلِّص مساحة الأراضي القابلة للري، مما يرفع مخاطر فشل المحاصيل، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وزيادة الاعتماد

على الاستيراد الغذائي. وقد أشار تقرير في مجلة «Tehran Times» إلى أن نقص المياه أدى إلى انخفاض التدفقات في الأنهار ومجري الري، ما هدد القدرة الإنتاجية للمزارع المحلية ورفع تكاليف الإنتاج الغذائي²⁵.

أما على مستوى الأمن المائي الحضري، فإن المدن الكبرى مثل طهران وأصفهان ومشهد تواجه نقصاً حاداً في الإمدادات نتيجة انخفاض مستويات السدود واستنزاف المياه الجوفية. ففي طهران على سبيل المثال، بلغ بعض السدود المزودة للمياه مستويات تقل عن 10% من طاقتها، مما دفع الرئيس الإيراني إلى التحذير من ضرورة تقنين المياه وحتى التفكير في إخلاء العاصمة إذا لم تهطل أمطار كافية، وهو ما يعكس شدة الأزمة وتأثيرها في إمدادات المياه الأساسية للسكان²⁶.

ومن ناحية النمو العمراني والتحضر، أدى الطلب المتزايد على المياه في المناطق الحضرية إلى تزايد الضغط على البنى التحتية القائمة، التي غدت غير قادرة على مواكبة هذا الطلب المتصاعد. كما أن النمو السكاني في المدن الكبرى يتطلب موارد مائية متزايدة لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الشرب والصرف الصحي والطاقة، لكن انخفاض هطول الأمطار، والاستنزاف المستمر للمياه الجوفية، وسوء التخطيط العمراني، عوامل أضعفت قدرة المدن على الامتثال للطلب المتنامي، مما خلق فجوة بين موارد المياه المتاحة ومتطلبات النمو الحضري²⁷. في الجمل، هذه التدايعات تُظهر أن أزمة المياه في إيران تجاوزت كونها مشكلة بيئية تقنية إلى أن تصبح تهديداً متعدد الأبعاد للأمن الغذائي والمائي وللنمو العمراني المستدام، ما يتطلب تدخلات إستراتيجية شاملة تتجاوز الإجراءات الجزئية وتقنين المياه المؤقت إلى إصلاحات مؤسسية وسياسات تمكينية طويلة المدى.

2. استنزاف الموارد الجوفية وتحفيز الهبوط الأرضي والتدهور البيئي

تُشكل الموارد الجوفية احتياطياً حيوياً للمياه في إيران، لا سيما في مواجهة النقص الحاد في الهطول المطري والجفاف المتكرر، إلا أن هذا الاحتياطي ذاته تعرّض لضغوط غير مسبوقه نتيجة السحب المكثف وغير المنظم، إذ يُظهر تحليل شامل للأزمة أن الاستهلاك المكثف للمياه الجوفية نتيجة السياسات الزراعية المكثفة، وغياب التسعير الفعال للمياه، وضعف الرقابة على الآبار، كل هذا قد أدى إلى تراجع كبير في مناسيب المياه الجوفية في كثير من الأحواض المائية، وأضحى مصدراً رئيسياً في تقاوم الأزمة بدلاً من أن يكون شبكة أمان مؤقتة. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد القطاع الزراعي الإيراني -الذي يستهلك نحو 90% من المياه المسحوبة- بشكل كبير على الضخ الجوفي، مع ارتفاع نسبة الاعتماد على المياه الجوفية في الري إلى ما يقارب 60% من احتياجات الزراعة. ويرجع ذلك أيضاً إلى غياب قواعد صارمة لتنظيم الآبار، وعدم فرض رسوم حقيقية لتعكس كلفة استخراج المياه ومعالجتها، ما شجع عديداً من المزارعين على

حفر آبار عميقة لتأمين احتياجاتهم دون ضوابط فعّالة، مما أدى إلى انخفاض مستمر في مستويات المياه الجوفية في مناطق عدة من البلاد²⁸. وتُظهر بيانات من تقارير متخصصة أنّ بعض الأحواض المائية في إيران شهد تراجعاً حاداً في مناسيب المياه الجوفية سنوياً، وبمعدلات أكبر من المتوسط العالمي، وهو ما يُعدّ مؤشراً على أن النظام المائي قد فقد مرونته تدريجياً، وأصبح أكثر هشاشة أمام أي صدمة مناخية أو زيادة في الطلب.

ومن أبرز النتائج البيئية لاستنزاف المياه الجوفية الهبوط الأرضي، وهو تراجع في مستوى سطح الأرض ناتج عن خسارة المياه من طبقات التربة الرسوبية. وتُشير تقارير تحليلية إلى أنّ معدلات الهبوط في بعض المناطق الإيرانية تجاوزت مستوياتها التاريخية مقارنة بعقود سابقة، ما يُشكّل تهديداً للبنى التحتية الحيوية، بما في ذلك الطرق، وخطوط السكك الحديدية، والمطارات، وحتى المساكن. هذا التحول في البنية الأرضية يُعدّ من أكثر مظاهر الأزمة خطورة، إذ يُمكن أن يُفاقم التكلفة الاقتصادية للصيانة والبناء ويؤثر في السلامة العامة²⁹. إضافة إلى الهبوط الأرضي، بات كثير من الأنظمة البيئية الحساسة مثل البحيرات المالحة، والمناطق الرطبة، مهدداً بفقدان خصائصه الطبيعية، نتيجة انخفاض مستويات المياه، وارتفاع ملوحة التربة، وتراجع التدفقات السطحية. هذا التدهور البيئي لا يقتصر على التأثير في التنوع الحيوي فحسب، بل امتد إلى ما هو أبعد، بما في ذلك تزايد ظاهرة العواصف الترابية التي تُلاحق المناطق الحضرية والريفية على حدّ سواء، وتؤثر في صحة السكان وجودة الهواء. وقد أوردت تقارير أن بحيرة أورومية - إحدى أكبر البحيرات المالحة في الشرق الأوسط - قد شهدت تقلصاً متسارعاً في مساحتها، ما أثر في المناخ المحلي وتوازن النظم البيئية المحيطة. على كلّ، لم يُعد استنزاف الموارد الجوفية في إيران مجرد استجابة لحاجات فورية، بل أصبح مؤشراً على اختلال عميق في إدارة الموارد، وغياب نظم تنظيم فعّالة، وضعف تسعير يعكس التكلفة الحقيقية للمياه. وترافق ذلك مع تداعيات بيئية خطيرة كمعدلات الهبوط الأرضي والتدهور المتواصل للأنظمة البيئية الحساسة، ما يعكس أن أزمة المياه في إيران ليست مجرد نقص في التوفر، بل تحوّل بيئي جوهري يؤثر في قدرات النظام الإيكولوجي ومكونات الحياة الطبيعية والإنسانية في آنٍ واحد.

3. التداعيات الاقتصادية

تُعدّ أزمة المياه في إيران من أخطر الأزمات البنيوية الراهنة، إذ تجاوزت كونها مشكلة بيئية لتصبح أزمة متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد تفاقمت بفعل التغير المناخي، وتراجع الأمطار، والاستنزاف الجائر للمياه الجوفية،

وسوء الإدارة. ويُستهلك أكثر من 80% من المياه في الزراعة بطرق تقليدية منخفضة الكفاءة، ما يُفاقم فجوة العرض والطلب³⁰.

وقد انعكست أزمة المياه في إيران بصورة عميقة على كلِّ من القطاع الصناعي والاقتصاد المحلي، إذ تضررت بشكلٍ خاصِّ الصناعات كثيفة الاستهلاك للمياه، مثل البتروكيماويات وصناعة الصلب، لا سيَّما في مناطق كأصفهان وخوزستان التي تعتمد على موارد مائية محدودة وغير مستقرة. وقد أجبر نقص المياه عديداً من المنشآت الصناعية على تقليص إنتاجها أو التوقف المؤقت، في حين لجأت منشآت أخرى إلى حلول مكلفة، مثل إعادة تدوير المياه أو نقلها عبر مسافات طويلة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف التشغيل وتراجع القدرة التنافسية، ويزيد حدة الأزمة التوسع الصناعي غير المتوازن في مناطق تعاني أصلاً من شحِّ مائي، ما يفاقم الضغوط على الموارد المتاحة بدلاً من تخفيفها³¹. ولا يقتصر تأثير الأزمة على الصناعة، بل يمتد إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المتضررة، إذ أدى تحويل مجاري الأنهار ومشروعات نقل المياه إلى تدهور النشاط الزراعي ونفوق أعداد كبيرة من الماشية، وهو ما انعكس سلباً على سُبل عيش السكان، خصوصاً في خوزستان³². كما تسبب الجفاف المتكرر لنهر زاینده في أصفهان في تراجع الأنشطة الزراعية والسياحية المرتبطة به، مما عمق من الخسائر الاقتصادية. وتعكس الانخفاضات الحادة في مستويات السدود، التي هبطت إلى أقل من ثلث طاقتها التخزينية، حجم الأزمة واتساع تداعياتها على مختلف القطاعات³³.

وتُشير دراسات دولية إلى أنَّ فقدان 20% من مصادر المياه في إيران سيقود إلى احتمالية فقدان الناتج المحلي الإيراني مسبقاً لـ 7% مقارنةً بخط الأساس (2016م) إذا استمرَّ انكماش القطاع الزراعي ووظائفه بسبب شح المياه³⁴. كما ستتأثر المحاصيل النقدية المدرة للدخل الأجنبي في إيران بأزمة المياه، مثل الفستق والزعفران والفواكه، علماً بأن زراعات مثل البرتقال والعنب والشاي تشكل معاً 60% من مساحة المنتجات البستانية المعتمدة على مياه الأمطار للري، علماً بأن صناعة البتروكيماويات (كثيفة استهلاك المياه) وحدها تُشكّل أكثر من 30% من صادرات إيران غير النفطية وتُدِرّ وحدها سنوياً قرابة 25 مليار دولار، مما سيحرم البلاد من مصدر مهمٍّ للدخل الأجنبي، ويساهم في خفض قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم.

ومن المعلوم أن إيران تُنتج جزءاً من الكهرباء المحلية بالاعتماد على الطاقة الكهرومائية التي كانت تُقدَّر بأكثر من 10% قبل سنوات، لكنها تراجعت بسبب شح المياه، مما أدى إلى عجز في إنتاج الطاقة الكهربائية بمقدار 25 ألف ميغاواط. وأصبحت ظاهرة انقطاع الكهرباء متكررة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بل واضطَّرت إلى استيراد الكهرباء أحياناً على الرغم من وفرة مصادر الوقود الأحفوري في البلاد.

4. التأثير في الاستقرار الداخلي

وعلى الصعيد الاجتماعي، برزت أزمة المياه في إيران بوصفها أحد أهم محفزات الاحتجاجات خلال السنوات الأخيرة، إذ شهدت البلاد موجات متكررة من الحراك الشعبي، خصوصًا في أعوام 2018م و2021م و2025م، تركزت في أقاليم مثل خوزستان وسيستان وبلوشستان، على خلفية نقص المياه وتدهور الأوضاع المعيشية. وقد اتسمت هذه الاحتجاجات باتساع قاعدتها الاجتماعية، حيث شاركت فيها فئات متنوعة من مزارعين وعمّال وطلّاب، ما يعكس انتقال الأزمة من إطارها الخدمي الضيق إلى مستوى قضية مجتمعية شاملة ذات أبعاد حقوقية. كما أظهر المحتجون وعيًا متزايدًا بالترابط بين الحق في المياه ومفاهيم العدالة الاجتماعية، وهو ما يُشير إلى تنامي الحس البيئي والحقوقى داخل المجتمع. وترتبط هذه الديناميات بسياق اقتصاديٍّ أوسع يتسم بارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتآكل القدرة الشرائية، الأمر الذي يجعل أزمة المياه عاملاً مضاعفًا للاحتقان الاجتماعي وليس سببًا معزولاً³⁵. كذلك أسهمت تصورات عدم العدالة في توزيع الموارد بين الأقاليم في تعميق فجوة الثقة بين المواطنين والدولة، حيث يتزايد الاعتقاد بأن سوء الإدارة يلعب دورًا رئيسيًا في تفاقم الأزمة، مقارنة بالعوامل الطبيعية، وهو ما يمنحها طابعًا سياسيًا واجتماعيًا مُركّبًا³⁶.

على المستوى السياسي، تُمثل أزمة المياه في إيران تحديًا بنويًا مباشرًا للاستقرار الداخلي، إذ تندرج ضمن إطار «الأمن البيئي» الذي تتحول فيه الموارد الطبيعية إلى عنصر مؤثر في معادلات الأمن القومي. فاستمرار الأزمة دون حلول هيكلية فعالة يهدد بتوسيع نطاق الاحتجاجات وتحوّلها من مطالب خدمية إلى مطالب سياسية أوسع، خصوصًا مع تصاعد وعي المواطنين وتزايد إدراكهم لعلاقة الأزمة بسوء الإدارة. كما يُفاقم التنافس على الموارد المحدودة من التوترات المنطقية، لا سيّما في الأقاليم المهمشة، بما يُعمّق الانقسامات الداخلية ويزيد هشاشة التماسك الوطني. وفي هذا السياق، ينعكس عجز السياسات الحكومية عن إدارة الموارد المائية بكفاءة في تآكل شرعية النظام السياسي، خصوصًا مع التحذيرات المتزايدة من اقتراب بعض المدن من «يوم الصفر المائي»³⁷، وهو سيناريو يُنذر باضطرابات واسعة النطاق. وتزداد تعقيدات المشهد بفعل القيود الاقتصادية التي تحدّ من قدرة الدولة على تطوير البنية التحتية المائية، ما يُضعف فاعلية الاستجابة الرسمية. كما يمتد البُعد السياسي للأزمة إلى الإطار الإقليمي، حيث قد تؤدي ندرة المياه إلى توترات مع الدول المجاورة حول الموارد المشتركة، فضلًا عن تحفيز موجات نزوح داخليٍّ نحو المدن الكبرى، بما يفرض ضغوطًا إضافية على الخدمات العامة. وبذلك تعدو أزمة المياه عاملاً مركزيًا في إعادة تشكيل التوازنات السياسية داخليًا وإقليميًا³⁸.

خاتمة

تكشف أزمة المياه في إيران عن نموذج مُركَّب لتحوُّل الندرة الطبيعية إلى أزمة بنيوية متعددة الأبعاد، نتيجة تداخل العوامل البيئية مع الاختلالات المؤسسية وسوء إدارة الموارد. وقد أظهرت الدراسة أن الأزمة لم تُعد مجرد تحدٍّ بيئي، بل أصبحت عاملاً حاسماً يؤثر في مسارات الاقتصاد والمجتمع والاستقرار السياسي، بما يستدعي تبني مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الجزئية نحو إصلاحات هيكلية مستدامة.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إنَّ جذور الأزمة تعود إلى تفاعل العوامل الطبيعية مع سياسات تنموية غير متوازنة وضعف الحوكمة، وكان من نتائج ذلك: تفاقم الندرة المائية وتحوُّلها إلى أزمة مزمنة. كما كشف نموذج إدارة الموارد عن اختلالات واضحة، تمثلت في التركيز على زيادة العرض المائي دون إدارة فعالة للطلب، إلى جانب ضعف التنسيق المؤسسي وغياب التخطيط الإستراتيجي. وترتبت على الأزمة تداعيات اقتصادية وبيئية عميقة، شملت تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، واستنزاف المياه الجوفية، وتدهور النظم البيئية وظهور الهبوط الأرضي، كذلك أسهمت الأزمة في تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية وتزايد الشعور بعدم العدالة في توزيع الموارد، ما جعلها عامل ضغط مباشر على الاستقرار السياسي وشرعية النظام. وأظهرت الحلول التقنية المطروحة، مثل التحلية واستمطار السُّحب، محدودية تأثيرها في غياب إصلاحات هيكلية تعالج جذور الأزمة وتحدّ من الطلب المتزايد على المياه. ولا شكّ تتطلب المعالجة المستدامة تبني إدارة متكاملة للموارد المائية، تقوم على تحسين كفاءة الاستخدام، وإصلاح السياسات الزراعية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، بما يحقق التوازن بين الموارد والاحتياجات التنموية.

المراجع والمصادر

- (1) الحزامان الجاف وشبه الجاف نطاقان مناخيان يتميزان بندرة الأمطار، وارتفاع معدلات الحرارة، والتبخّر، فالحزام الجاف يتلقى أمطاراً قليلة جداً (أقل من نحو 250 ملم سنوياً) تسوده الصحارى والغطاء النباتي النادر، وتعتمد الحياة فيه على موارد مائية محدودة، ويوجد في مناطق واسعة مثل الصحراء الكبرى وشبه الجزيرة العربية وأواسط آسيا، فيما يُعدّ الحزام شبه الجاف نطاقاً انتقالياً يتلقى أمطاراً أكبر نسبياً (نحو 250-500 ملم سنوياً)، ما يسمح بانتشار الأعشاب والشجيرات وإمكان الزراعة المحدودة مع بقائه عرضة للجفاف المتكرر، ويظهر في مناطق مثل إقليم الساحل جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء من إيران وآسيا الوسطى. يُنظر: الحسن، محمد علي، & عبد الرحمن، علي أحمد، الجغرافيا المناخية: الأقاليم المناخية وخصائصها (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2015م)، ص 142-158.
- (2) تحوّل نظام القناة في العصر الأحميني (القرنان السادس-الرابع قبل الميلاد) إلى سياسة مائية ذات طابع مؤسسي، حيث شجعت الدولة على حفر القنوات لاستصلاح الأراضي وتعزيز الاستقرار الزراعي في البيئات الجافة داخل الإمبراطورية. وقد أسهم التنظيم الإداري والدعم الرسمي في توسيع نطاق استخدامها ونقل التقنية إلى أقاليم أخرى من غرب آسيا، ما رسّخها بوصفها ركيزة للهندسة المائية الأحمينية. للمزيد يُنظر:
- Fairouz Megdiche-Kharrat, Rachid Ragala, Mohamed Moussa; Promoting a sustainable traditional technique of aquifer water acquisition common to arid lands: a case study of Ghassem Abad Qanat in Yazd Province (Iran, Water Supply 19, 2, 2019), 527-535.
- (3) قامت نُظُم ملكية المياه في المجتمعات الزراعية الإيرانية التقليدية على مبدأ الحصص المقننة، حيث كانت مياه القنوات (الكاريز) تُوزع وفق جداول زمنية محددة أو أنصبة نسبية مثبتة عرفياً، مع التزام جماعي بأعمال الصيانة والإدارة المحلية. وقد أتاح هذا التنظيم القانوني-الاجتماعي استدامة المورد المائي وضبط النزاعات داخل القرى عبر أجيال متعاقبة. للمزيد يُنظر:
- Ann K. S. Lambton, Landlord and Peasant in Persia, A Study of Land Tenure and Land Revenue Administration, Journal of the Royal Asiatic Society (Cambridge: Royal Asiatic Society, Volume 87, Issue 1-2, April 1955), Pp 81 - 82.
- (4) فهم، محمد حسين، الجغرافيا المناخية لإيران وأثرها في التنمية البشرية، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2008)، ص 112-114.
- (5) كاظمي، م.. تاريخ آب وكشاورزي در ايران صفوي، (تهران: انتشارات دانشگاه تهران، 1385ه.ش)، ص 45-52.
- (6) شهدت إيران في سبعينيات القرن التاسع عشر مجاعة واسعة ناجمة عن موجات جفاف متكررة تسببت في تراجع حاد في الإنتاج الزراعي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وفقدان واسع للماشية والمحاصيل، مما أثار في الأمن الغذائي للسكان، فضلاً عن هجرة كثير من العائلات من القرى إلى المدن بحثاً عن الغذاء والرزق، وتسببت في ضغوط اجتماعية كبيرة على المراكز الحضرية. وكشفت الأزمة هشاشة نُظُم المياه التقليدية واعتمادها على أمطار غير منتظمة، مما فاقم الخسائر البشرية والاقتصادية. للمزيد يُنظر: بوسفي فر، شهرام، الكوهاي پيدايش شهر وشهر نشيني در تاريخ ايران، (تهران: در فصلنامه تاريخ ايران، شماره 5/64 بهار، 1389ه.ش)، ص 146-155.
- (7) منوچهر، فرح زاده اصل، بيگم، حسيني آمنه، تحليل بحران آب دشت نيشابور، نشریه مدرس علوم انسانی، سال 1386ه.ش، دوره 11، شماره پیاپی 53، ویژه نامه جغرافيا، ص 220.
- (8) إسماعيل، محمد خان، نازنين، يزديان، تحليل وضعيت بحران آب در كشور والزامات مديريت آن، نشریه روند پژوهش های اقتصادي، سال 1393ه.ش، دوره 21، شماره 66-65، ص 122.
- (9) تُقسّم الأراضي الإيرانية إلى ستة أحواض مائية رئيسية تختلف من حيث الموارد المتجددة والمساحة والكثافة السكانية، وهو تفاوت لا يتناسب في بعض الحالات مع حجم المياه المتاحة، ما يمثل أحد الجذور البنيوية لأزمة المياه. وتشمل هذه الأحواض: الحوض المركزي، وحوض الخليج العربي وبحر عُمان، وحوض بحر قزوين، وحوض هامون، وحوض بحيرة أرومية، وحوض سرخس. وتُفضي محاولات إعادة توزيع الموارد بين هذه الأقاليم إلى تداعيات اجتماعية وسياسية وأمنية معقدة، نظراً إلى ارتباطها بحساسية التوازنات الإقليمية وأنماط الاستقرار المحلي. للمزيد يُنظر: أبو القاسم، محمود حمدي، المراعي، فتحي، أزمة المياه في إيران-الأبعاد والتداعيات، مجلة الدراسات الإيرانية (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الرابع، سبتمبر 2017م)، ص 138-140.
- (10) Food and Agriculture Organization (FAO). (2024). AQUASTAT Country Profile: Islamic Republic of Iran, Rome: FAO, 4 Irrigation in the Middle East in figures-AQUASTAT Survey - 2008), pp4-6.
- (11) إيران إنترناشيونال، تحذيرات من الإفلاس المائي في إيران.. وخبير يؤكد: نتيجة عقود من سوء الإدارة، (10 نوفمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 1 أبريل 2026م. <https://tinyurl.com/299u6xxy>
- (12) ميدل إيست نيوز، تراجع مخزون المياه في ثاني كبرى مدن إيران لأقل من 3%، (9 نوفمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 2 أبريل 2026م. <https://h1.nu/1pKht>
- (13) موقع الجزيرة نت، أزمة المياه في إيران وسدود طهران ومشهد على حافة الجفاف، (11 نوفمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 3 أبريل 2026م. <https://h1.nu/1kDY0>

- (14) إيران إنترناشيونال، تصاعد أزمة المياه في إيران.. 3 سدود تجف تماماً و8 على وشك الجفاف، (9 سبتمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 3 أبريل 2026م. <https://www.iranintl.com/ar/202509043306>
- (15) روح اله، إسلامي، أحمد، رحيمي، سياست كذاري وبحران آب در ایران، نشریه سياست های راهبردی وکلان، سال 1398هـ.ش، دوره 7، شماره 3، ص 416-410.
- (16) محمدی، علی، بحران آب وراهکارهای مقابله با آن در کشاورزی، نشریه مروج، سال 1387هـ.ش، دوره 1، شماره 84، ص 5-4.
- (17) Shabnam von Hein, Is Iran running out of water?, DW, (June 8, 2025), accessed: Apr 3, 2026. <https://p.dw.com/p/4ybFv>
- (18) Maryam Sinaiee, Isfahan–Yazd tensions underscore Iran’s deepening water crisis, Iran International, (Apr 9, 2025), accessed: Apr 3, 2026. <https://h1.nu/1pKwP>
- (19) Nik Kowsar, Alireza Nader, The ‘Water Mafia’ Is Real—and It’s Draining Iran Dry, foreign policy, (April 19, 2024), accessed: Apr 3, 2026. <https://h1.nu/1kEdf>
- (20) محمد، جرعه نوش، بحران آب - وضعیت موجود وراهکارها، نشریه همایش سراسری دانشجویان ودانش آموختگان مهندسی آبیاری، سال 1382هـ.ش، دوره 1، شماره 3.
- (21) National Iranian American Council , Iran Launches Major Oman Sea-to-Central Plateau Water Transfer Project, (December 12, 2025), accessed: December 12, 2026. <https://url-shortener.me/G689>
- (22) Bitā Ghaffari, Iran steps up cloud seeding amid water crisis, Financial Times, (Dec 9 2025), accessed: 27 Apr 2025. <https://2u.pw/qmkhCT>
- (23) يُقصد به الاستنزاف المتواصل للمياه الجوفية وتكرار الجفاف وتدهور الأراضي الرطبة بما يدفع الأنظمة البيئية إلى فقدان قدرتها على التعافي. ويترتب على ذلك تحولات بيئية دائمة، تشمل التصحر، وتغير خصائص التربة والمناخ المحلي.
- (24) Special Eurasia, Water Scarcity in Iran: Strategic and Geopolitical Consequences, (Nov, 14, 2025), accessed: Apr 3, 2026, <https://2u.pw/k5WQt>
- (25) Water crisis: a threat to regional and global food security, Tehran times, (August 17, 2025) accessed: Apr 3, 2026. <https://2u.pw/L3VPr9>
- (26) Iranian capital faces water rationing and evacuations if it doesn’t rain soon, ap news, accessed: (Apr 3, 2026), accessed: 1 Apr 2026. <https://2u.pw/qlw450>
- (27) موقع أخبار الخليج، قطع المياه مدة 48 ساعة في إيران طهران تواجه كارثة نفاذ المياه تماماً بحلول أكتوبر، (11 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 3 أبريل 2026م. <https://2u.pw/DUo5Ka>
- (28) Sarah Lerech Zilberberg; The Water Crisis in Iran: Heightening Instability, Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv University, Feb 2022, accessed: Apr 3, 2026. <https://2u.pw/UZdvqD>
- (29) Sarah Lerech Zilberberg; The Water Crisis in Iran, Ibid.
- (30) FAO, Water scarcity in the Middle East and North Africa, (Rome: Food and Agriculture Organization, 2021), p9.
- (31) عبد الغني، ابتهاج أحمد، أزمة المياه في إيران وتداعياتها على الاستقرار الداخلي والعلاقات الإقليمية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار-مصر، (24 فبراير 2026م) تاريخ الاطلاع: 4 أبريل 2026م. <https://www.idsc.gov.eg/Article/details/11223>
- (32) صادق، كوشكي، بحران آب وامنيت داخلی جمهوری اسلامی ایران، نشریه مطالعات راهبردی، سال 1382هـ.ش، دوره 6، شماره 2، ص 48.
- (33) World Bank, Iran economic monitor: Weathering the storm, (Washington, UN, 2022), p18.
- (34) –Iran Economic Monitor, The World Bank, “Managing Economic Uncertainties”, Spring 2022.
- (35) Eric Lob, Iran’s water crisis and protest dynamics, Carnegie Endowment for International Peace. (Nov 24, 2025), accessed Apr 3, 2026. <https://tinyurl.com/2yvtmeku>
- (36) هريدي، شريف، تداعيات مضاعفة: هل يُفاقم نقص المياه أزمات الداخل الإيراني؟ موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (27 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 27 أبريل 2026م. <https://2u.pw/XT4bgb>
- (37) Yeganeh Torbati, Taps are running dry in Iran. Decades of bad decisions are to blame, (November 24, 2025), accessed Apr 3, 2026. <https://shortlink.uk/1rJE7>
- (38) Negar Mojtahedi, after the drought came the floods: why rain is no panacea in Iran, Iran International, (Dec 19, 2025), accessed Apr 3, 2026. <https://tinyurl.com/25hcs2e5>

الاستقرار السياسي في سوريا وانعكاساته على الأمن الإقليمي والدولي

د. محمد حسن القاضي

باحث متخصص في النظم السياسية المقارنة والشؤون السياسية العربية والدولية

مستخلص

مع سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024 م، انطوت صفحة الأزمة السورية بالانتقال من حالة الحرب الأهلية إلى مرحلة جديدة من الاستقرار السياسي النسبي، وإعادة البناء لمؤسسات الدولة ومقوماتها، والسعي لاستعادة التماسك الداخلي. وعلى الرغم من التحديات الصعبة التي تواجه هذه المرحلة، والمتعلقة بإشكاليات طبيعة نظام الحكم والهوية العامة للدولة، ودمج الفصائل العسكرية في المؤسسة الأمنية، والتكامل الوطني، وتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية، والإعمار، وعودة اللاجئين وإنعاش الاقتصاد، فإن ثمة فرصة كبيرة لترسيخ الاستقرار في سوريا، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على الأمن الإقليمي والدولي. وخاصةً في ظلّ نجاح سوريا في تفادي التبعات الخطيرة للحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، وعدم تحويلها إلى جبهة من جبهات المواجهة، كنتيجة لتخلصها من النفوذ الإيراني. وتحاول هذه الدراسة استكشاف تأثير انتهاء الأزمة، والتصاعد النسبي لمؤشرات الاستقرار في سوريا على الأمن الإقليمي والدولي، من خلال عدة محاور، تتناول مقارنة مفاهيمية للاستقرار السياسي وعلاقته بالأمن الإقليمي والدولي، وتحولات المشهد السوري، وواقع الاستقرار السياسي ما بعد سقوط نظام الأسد، وتأثيرات الاستقرار السياسي في سوريا على الأمن الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: سوريا، الاستقرار السياسي، الاستقرار السياسي في سوريا، الانتقال السياسي في سوريا، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي.

مقدمة

مثّلت الأزمة السورية واحدة من أكثر الأزمات تأثيراً على الأمن الإقليمي والدولي، فمنذ اندلاعها في عام 2011م، وتحولها إلى حرب أهلية طاحنة، عصفت بالاستقرار وقوّضت مقومات الدولة، لم تكن هذه الأزمة شأنًا داخليًا بحتًا، بل بؤرة صراع جيوسياسي متعدد المستويات، تداخلت فيه الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية على نحو بالغ التعقيد، وامتدت تداعياتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية السلبية إلى الجوار المباشر، وإلى الساحة الدولية، كنتيجة لما ترتب عليها من دمارٍ واسع النطاق، وتفاقمٍ للانقسامات الطائفية، وتنامي خطر التنظيمات المتطرفة، وتصاعد التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وموجات نزوح ولجوءٍ كبيرة تسببت في إثارة توترات اجتماعية ونعرات شعبية وعنصرية في الدول المستقبلية لها.

ومع سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024م، انطوت صفحة الأزمة بالانتقال من حالة الحرب الأهلية، التي تعد ذروة انعدام الاستقرار والأمن، إلى مرحلة جديدة من الاستقرار السياسي النسبي، وإعادة البناء لمؤسسات الدولة ومقوماتها، والسعي لاستعادة التماسك الداخلي، وتحقيق التوازن بين مختلف مكونات المجتمع. وعلى الرغم من التحديات الصعبة التي تواجه هذه المرحلة، والمتعلقة بإشكاليات طبيعة نظام الحكم والهوية العامة للدولة، ودمج الفصائل المسلحة في المؤسسة الأمنية، والتكامل الوطني، والمصالحة والعدالة الانتقالية، والإعمار وعودة اللاجئين وبناء الاقتصاد، فإن ثمة إمكانية كبيرة لترسيخ الاستقرار في سوريا، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجابًا على الأمن الإقليمي والدولي. وهي الإمكانية التي يُعززها نجاح سوريا في تفادي التبعات الخطيرة للحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، وعدم تحولها إلى جبهة من جبهات الصراع، كنتيجة لتحررها من النفوذ الإيراني، وابتعادها عن سياسة المحاور.

تحاول هذه الدراسة استكشاف أبعاد تأثير انفراج الأزمة، والتصاعد النسبي لمؤشرات الاستقرار في سوريا على الأمن الإقليمي والدولي، استنادًا إلى الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: ثمة علاقة جدلية بين الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي والأمن الإقليمي والدولي؛ حيث يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به. فالأنظمة المستقرة غالبًا ما تسهم في تعزيز الأمن على المستويين الإقليمي والدولي، أو على الأقل لا تشكل تهديدًا له، في حين توفر السياقات الإقليمية والدولية المتوازنة والأمنة ظروفًا مواتية للاستقرار الداخلي.

الفرضية الثانية: كلما ارتفع مستوى الاستقرار السياسي داخل الدولة، زادت مساهمتها في الأمن الإقليمي والدولي. فالأنظمة السياسية المستقرة لا تُشكل مصدرًا

للتحديات الأمنية العابرة للحدود، وغالبًا ما تكون أقل ميلاً للانخراط في سلوكيات خارجية عدوانية، وأكثر ميلاً للمشاركة في أنشطة تكاملية وأطر أمنية تعاونية. الفرضية الثالثة: ثمة علاقة ارتباطية إيجابية بين تحقق الاستقرار السياسي وترسيخه في سوريا، باعتبارها وحدة محورية مؤثرة في المنظومة الإقليمية العربية، وتعزيز الاستقرار والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي ضوء هذه الفرضيات، تتناول الدراسة انعكاسات الاستقرار السياسي في سوريا على الأمن الإقليمي والدولي، من خلال ثلاثة محاور، الأول: مقارنة مفاهيمية للاستقرار السياسي وعلاقته بالأمن الإقليمي والدولي. والثاني: تحولات المشهد السوري وواقع الاستقرار السياسي ما بعد سقوط نظام الأسد. والثالث: تأثيرات الاستقرار السياسي في سوريا على الأمن الإقليمي والدولي.

أولاً: مقارنة مفاهيمية للاستقرار السياسي وعلاقته بالأمن الإقليمي والدولي

لفهم أبعاد الاستقرار السياسي في سوريا، وأثره على الأمن الإقليمي والدولي، ينبغي البدء بتعريف هذه المفاهيم وتحديد الإطار العام للعلاقة بينها.

1. مفهوم الاستقرار السياسي وأبعاده

يُشكّل الاستقرار السياسي أحد الركائز الأساسية للدول؛ إذ يعكس التوازن بين النظام السياسي والقوى الاجتماعية والأداء المؤسسي. وهو مفهوم متعدد الجوانب، يشمل الشرعية السياسية والحوكمة والتماسك الاجتماعي وقدرة المؤسسات على إدارة التغيير والصراع سلمياً، ويُعد فهم الاستقرار السياسي وأبعاده أمراً بالغ الأهمية؛ لتحليل آثاره التي تتجاوز الحدود الوطنية في كثير من الأحيان، وتؤثر على منظومات الأمن الإقليمي والدولي.

يُشير الاستقرار السياسي في أحد جوانبه، إلى غياب أو انعدام التغيير الجذري أو الأساسي في النظام السياسي، أو حدوث التغيير في حدود معينة ومقبولة⁽¹⁾. كما يُشير إلى الغياب النسبي للعنف والاضطرابات الشعبية في العملية السياسية لبلد ما⁽²⁾.

ومن منظور أكثر شمولاً، يُعرف الاستقرار السياسي بأنه: "قدرة النظام على توظيف مؤسساته، لإجراء ما يلزم من تغييرات، لتلبية توقعات الجماهير وتوجهاتها، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي، إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفاعليته"⁽³⁾.

ويشتمل الاستقرار السياسي على ثلاثة أبعاد رئيسية، أولها: البعد الخاص بفاعلية المؤسسات السياسية، ويتعلق بقدرة المؤسسات السياسية على تلبية مطالب المواطنين، والتعامل بكفاءة مع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كحفظ

الأمن، و صون الحقوق والحريات العامة، والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية.

وثانيها: البعد الخاص بشرعية النظام، ويتعلق بمدى توافق النظام الحاكم مع الأنماط المقبولة، ومع معايير المجتمع وألوياته بما يؤدي إلى تبرير سلطته، وقبول الجماهير له دون الحاجة إلى الإكراه.

وثالثها: البعد الخاص بالسلوك السياسي، ويشمل جانبين، الأول: غياب العنف السياسي؛ سواء كان عنفًا رسميًا موجّهًا من النظام الحاكم إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم، أو عنفًا شعبيًا موجّهًا من المواطنين أو بعض فئاتهم إلى النظام أو بعض رموزه، أو عنفًا مجتمعيًا موجّهًا من بعض الجماعات ضد جماعات أخرى داخل المجتمع، نتيجةً لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية. والثاني: احترام القوانين والقواعد الدستورية؛ أي التزام السلطات الرسمية بالقواعد القانونية فيما يتعلق بالمهام والاختصاصات، والالتزام الجماهير بعدم تكوين تكتلات خارج القنوات أو الأطر الشرعية، بهدف معارضة السلطة السياسية، وكذلك احترام القوانين في مجال التعاملات بين أفراد المجتمع.

2. مفهوم الأمن الإقليمي

يُعدُّ الأمن الإقليمي أحد مستويات الأمن المتعددة، التي تشمل الأمن الفردي، والأمن الوطني أو القومي، والأمن الدولي. وهو يرتبط بأمن مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيًا في الغالب، والتي تتوافق مصالحها وأهدافها، وتتشابه التحديات أو المخاطر السياسية والأمنية التي تواجهها.

يُشير مفهوم الأمن الإقليمي إلى أمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، بحيث يتعذر تحقيق أمن أي من هذه الدول خارج إطار النظام الإقليمي الذي يشملها⁽⁴⁾.

ويرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بمفهوم المجمع الأمني (Security Complex) الذي يُشير إلى مجموعة من الوحدات أو الدول، التي تترايط شؤونها الأمنية بشكل وثيق، بحيث لا يمكن تحليل المشاكل الأمنية لهذه الوحدات، أو حلها، على نحو منفصل عن بعضها البعض، غالبًا بسبب القرب الجغرافي والتهديدات المشتركة⁽⁵⁾.

كما يتداخل مفهوم الأمن الإقليمي مع مفهوم "الجماعة الأمنية" (Security Community)، والذي يُشير إلى مجموعة من الدول التي حققت درجة مرتفعة من التوافق الجماعي والتكامل فيما يتعلق بالأمن، وبلغت مرحلة متقدمة من الثقة المتبادلة. وفي إطار "الجماعة الأمنية" ثمة متطلبان أساسيان يُفترض توافرها: الأول: قدرة الدول على التدخل، من خلال الأدوات والآليات الدبلوماسية، من أجل منع حدوث الصراعات. والثاني: امتلاك الدول التي تشكّل "الجماعة الأمنية" القدرة على تكوين جبهة مشتركة

لمواجهة فاعل خارجي أو مجموعة من الفاعلين (سواءً من الدول أو من الفاعلين من غير الدول) (6).

هذا المفهوم ينطبق على أمن دول المنطقة العربية، باعتبارها تُشكل -مجتمعةً- منظومة إقليمية، ترتبط بروابط تاريخية وثقافية واجتماعية، فضلاً عن الترابط الجغرافي، وتتسم بتوافق مصالحها الإستراتيجية في الغالب، وتتشابه التحديات السياسية والأمنية التي تواجهها، على نحو يفرض نوعاً من الاعتماد المتبادل بين هذه الدول فيما يتعلق بشؤونها الأمنية.

ويعد تحقيق الاستقرار في نطاق الإقليم، الهدف الرئيسي لأي نظام أممي إقليمي، ما يعني الحفاظ على الأوضاع السياسية والأمنية القائمة في هذا الإقليم، والحيلولة دون حدوث أية تغييرات جذرية، وتحقيق التوازن في القوى والمصالح، وذلك على أساس التوافق والتعاون الأممي، الذي يتخذ أشكالاً متعددة من الترتيبات الأمنية، التي قد تتسع أو تضيق وفقاً لأغراضها، وآلياتها، ونوعية التهديدات التي يتوجب التصدي لها. ومن أهم هذه الترتيبات: الدفاع الجماعي، وهو شكل من التعاون الأممي الإقليمي، تسعى الوحدات السياسية من خلاله إلى الحصول على حلفاء لها، من بين الدول التي تتوافق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل، وذلك لردعه، مع التركيز على ردع التهديد العسكري المباشر لسيادة أي من أعضاء هذا النظام. والأمن التنسيقي، وهو نظام يتم اللجوء إليه عندما يكون السياق الإقليمي في حالة تنافسية، لا تتضمن تعاوناً واضحاً ولا صراعاً مكشوفاً، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأممي بين وحداته. والأمن التعاوني: الذي يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها، والتي تؤكد على الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون التعاون في إطار هذا النظام شاملاً وغير مقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن (7).

3. مفهوم الأمن الدولي

يمثل الأمن الدولي المستوى الأوسع للأمن الذي يتخطى المستويات الأخرى، الفردية والوطنية والإقليمية، وهو يتعلق بحماية وحدات المجتمع الدولي ومؤسساته وقواعده وقيمه، من التهديدات العسكرية وغير العسكرية العابرة للحدود.

ويشمل الأمن الدولي، إضافةً إلى البعد العسكري التقليدي، الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي يتداخل مع مفهوم أكثر شمولاً وهو الأمن الإنساني، الذي يعكس بدوره مدى القابلية للتأثر المتبادل، الذي تفرضه العولمة وارتفاع مستوى الترابط في النظام الدولي وفيما بين الأفراد والجماعات، بشكل جعل المشاكل في

أضعف المناطق ذات تداعيات على المناطق الأقوى، ما أدى إلى حالة لا يمكن فيها لأي منطقة في النظام الدولي أن تكون بمنأى عن مخاطر الأمن الإنساني في منطقة أخرى⁽⁸⁾. وتتعدد تهديدات الأمن الدولي، وتتسم بدرجة أكبر من التعقيد والترابط في الوقت الحاضر مقارنة مع الماضي؛ إذ لم تعد تقتصر على الحروب التقليدية بين الدول، والحروب بالوكالة بين القوى الكبرى والإقليمية، بل امتدت لتشمل الإرهاب العابر للحدود، والنزاعات الإقليمية الممتدة، والتسابق لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، والهجمات السيبرانية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وأزمات اللجوء والهجرة غير النظامية، إضافة إلى التنافس بين القوى الدولية والإقليمية، الذي يعيد إنتاج حالات عدم الاستقرار في العديد من المناطق. هذه التهديدات تؤثر في استقرار الدول بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال تقويض الأمن الداخلي، وإضعاف الأنظمة السياسية، وتعطيل التنمية الاقتصادية، عبر خلق بيئات غير مستقرة سياسياً وأمنياً⁽⁹⁾.

4. الإطار العام للعلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الإقليمي والدولي

ثمة علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي والأمن الإقليمي والدولي؛ إذ يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به، أو بعبارة أخرى يُعد كل منهما شرطاً ونتيجة للآخر في الوقت نفسه. فترسيخ الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي أو الوطني، غالباً ما ينعكس إيجاباً على البيئة الإقليمية والدولية، من خلال الحد من النزاعات والاضطرابات العنيفة، التي قد تمتد آثارها إلى الجوار، وتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي والدولي، فضلاً عن تحسين قدرات الدول على المساهمة في جهود الأمن الجماعي، سواءً من خلال المشاركة في منظمات الأمن الإقليمية والدولية، أو التنسيق الأمني وتبادل المعلومات الاستخباراتية، أو المشاركة الفعالة في جهود الوساطات وتسوية الصراعات وحفظ السلام.

ومن الحالات ذات الدلالة في هذا الإطار: حالة دول أوروبا الغربية، التي بلغت مستويات عالية من الاستقرار، ما ساعدها على تبني سياسات تكاملية طويلة الأجل، ساهمت بدورها في تعزيز استقرارها الداخلي، فضلاً عن دعم الاستقرار والأمن على المستوى الإقليمي والدولي؛ حيث أدى الاستقرار الإقليمي في أوروبا - الذي حققه الاتحاد الأوروبي عبر سياسات التكامل الاقتصادي والدبلوماسي والأمني - في تدعيم استقرار الدول الأعضاء، من خلال تحويل النزاعات التاريخية إلى تعاون مؤسسي دائم، وإرساء دعائم الرخاء الاقتصادي، وضمان الحماية الجماعية، والمساهمة في بناء علاقات سلمية مستقرة بين الدول الأوروبية، وتقليص احتمالات الصراع، عبر إنشاء مؤسسات فوق قومية، عززت الاعتماد المتبادل والتنسيق السياسي والأمني بين الدول الأعضاء⁽¹⁰⁾.

على العكس من ذلك، عندما يتجذر عدم الاستقرار السياسي داخل دولة ما، نادراً ما تبقى تأثيراته السلبية محصورة فيها، بل تنتقل إلى الجوار الإقليمي بفعل ما يُعرف بأثر

الانتشار أو العدوى الإقليمية؛ حيث تهيئ الأنظمة التي تعاني من عدم الاستقرار ظروفًا مواتية للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، مثل تدفق اللاجئين، والإرهاب، وحركات التمرد، وتهريب الأسلحة والمواد الممنوعة. وهو ما تؤكدُه العديد من التجارب، كأفغانستان والصومال واليمن (وسوريا قبل انفراج الأزمة)، على سبيل المثال، التي أثرت حالة عدم الاستقرار في كل منها على الأمن الإقليمي والدولي بشكل بالغ الشدة.

من الجانب الآخر، توفر السياقات الإقليمية والدولية المتوازنة، والخالية من التهديدات الأمنية الخطيرة، والتدخلات الخارجية السلبية، ظروفًا داعمة للاستقرار على المستوى الداخلي، من خلال تقليص المخاطر العابرة للحدود، وتوفير مناخ مواتٍ للتنمية. وتُعد تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) مثالاً على ذلك؛ حيث أسهمت الترتيبات الإقليمية التعاونية في خفض احتمالات الصراع بين دول المنطقة، وانتقالها منذ أواخر الستينيات من بيئة اتسمت بالنزاعات وانعدام الثقة المتبادلة إلى بيئة أكثر تعاونًا، وهو ما ساعد على تحقيق مستويات مرتفعة من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في معظم دولها⁽¹¹⁾.

بينما ينعكس اضطراب الأمن الإقليمي والدولي سلبيًا على استقرار الأنظمة الوطنية، من خلال الضغوط الاقتصادية والسياسية والتدخلات الخارجية السلبية، التي قد تكون مباشرة، عبر دعم الجماعات أو القوى الداخلية المتمردة، أو غير مباشر أو مستترة، مثلًا عبر استخدام الدعايات الإعلامية، أو القيام بأعمال تخريبية في الدول المستهدفة، أو اغتيال بعض الشخصيات والقيادات السياسية، بهدف تقويض الأنظمة القائمة، أو التأثير في التوازنات السياسية الداخلية، على نحو يخدم مصالح الأطراف القائمة بالتدخل.

حيث يتأثر استقرار الدول وأمنها، بدرجة كبيرة، بالبيئة الأمنية الإقليمية والدولية المحيطة، فكلما كانت هذه البيئة مستقرة وتعاونية، ازدادت فرص الاستقرار داخل الدول، بينما تؤدي الصراعات الإقليمية والتدخلات الخارجية إلى نقل التهديدات عبر الحدود، والتأثير في توازنات الأمن والاستقرار على المستوى الداخلي. وهو ما تؤكدُه العديد من الحالات، كحالة الشرق الأوسط؛ حيث انعكس الصراع العربي-الإسرائيلي على الاستقرار السياسي والأمني في دول المنطقة. وحالة شرق إفريقيا؛ حيث أثرت التوترات والمنازعات بين دولها على استقرار هذه الدول⁽¹²⁾.

كما تؤكدُه أيضًا حالة سوريا إبان الأزمة؛ إذ أسهمت التدخلات الإقليمية والدولية وتنافس القوى الخارجية، في إطالة أمد الصراع، وزيادة الضغوط الاقتصادية والسياسية والأمنية على الدولة، ما انعكس سلبيًا على الاستقرار الداخلي. وأيضًا حالة غرب آسيا، حيث أدت حالة التوتر والنزاع والتنافس الإقليمي والدولي - التي تمظهرت في الحرب الإيرانية-العراقية، وحرب الخليج الثانية، والغزو الأمريكي للعراق، والتدخلات

الإيرانية في دول المنطقة، وصولاً إلى الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران - إلى تفاقم التهديدات الأمنية، وتقويض الاستقرار في العديد من دول المنطقة.

ثانياً: تحولات المشهد السوري وواقع الاستقرار السياسي ما بعد سقوط نظام الأسد

شكّل سقوط نظام الأسد في الثامن من ديسمبر 2024 م، نقطة تحول فارقة بدلت جذرياً ملامح المشهد السياسي في سوريا، عبر جملة من التغيرات التي شملت منظومة الحكم، والتوازنات الداخلية، والعلاقات مع دول الجوار والعالم. وكما هي العادة في حالات التحول الكبرى والمنعطفات التاريخية، أدخلت هذه التغيرات البلاد في مرحلة انتقالية حساسة ومعقدة، تتشابك فيها الفرص مع التحديات. ففي الوقت الذي فُتحت فيه آفاق جديدة لإعادة بناء الدولة على أسس أكثر تشاركية وعدالة، وتحقيق التنمية، والخروج من العزلة واستعادة المكانة الإقليمية والدولية، برزت معضلات صعبة، تمثل اختباراً حقيقياً لقدرة مختلف القوى والجماعات السورية على تجاوز آثار الصراع، ومعالجة الانقسامات الطائفية والمناطقية، وصياغة عقد اجتماعي جديد يحقق التوافق الوطني، ويصون وحدة الدولة، ويعزز استقرارها السياسي.

1. تفاعلات المرحلة الانتقالية

منذ الأيام الأولى لسقوط النظام السابق، بدأت الإدارة الجديدة العمل على ملء الفراغ السياسي، الناجم عن انهيار المؤسسات القديمة، فتم تعيين حكومة تصريف أعمال، لتولي مهام تسيير أمور الدولة. كما جرى تعيين أحمد الشرع رئيساً للبلاد للمرحلة الانتقالية، مع تفويضه لتشكيل مجلس تشريعي مؤقت، بعد الإعلان عن حل مجلس الشعب، وإلغاء الدستور القديم وإصدار إعلان دستوري جديد. كما تم تشكيل لجنة عليا للانتخابات، وإجراء انتخابات عامة لتشكيل المجلس التشريعي.

بالتزامن مع ذلك، جرت نقاشات مجتمعية مكثفة حول ملف الانتقال السياسي، وعُقد مؤتمر الحوار الوطني؛ بهدف توفير منصة حوارية تتيح لجميع المكونات السورية، بما في ذلك الفصائل السياسية والعسكرية والمجتمعية، التعبير عن وجهات نظرها ومطالبها، من أجل التوصل إلى حلول توافقية لرؤية مشتركة حول مستقبل البلاد، ووضع خارطة طريق واضحة للتعامل مع القضايا المصيرية والمخاطر التي تهدد السلم الأهلي والمجتمعي⁽¹³⁾. كما بدأت محاكمة رموز ومسؤولي النظام السابق، كخطوة أولى في مسار تحقيق العدالة الانتقالية⁽¹⁴⁾.

وعلى المستوى الأمني، جرى حل الجيش وكافة الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السابق، بفروعها ومسمياتها المختلفة، وجميع الميليشيات التي أنشأها، وتشكيل مؤسسة أمنية

جديدة، والبدء في حل جميع الفصائل العسكرية والأجسام الثورية السياسية والمدنية، والعمل على دمجها في مؤسسات الدولة⁽¹⁵⁾.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية، شهدت سوريا تحولاً جذرياً في علاقاتها الدولية؛ حيث بدأت مرحلة جديدة من الانفتاح الدبلوماسي والاقتصادي، وتسارعت وتيرة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، التي أسهمت جهودها في رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا، وإعادة تقديمها للمجتمع الدولي كطرفٍ مهم للاستقرار والأمن الإقليمي، وتشجيع دول أخرى على إعادة علاقاتها مع دمشق، وإعلان دعمها للسلطة الجديدة، مما ساهم في استعادة الدولة السورية لحضورها على المستويين الإقليمي والدولي. وذلك بالترافق مع توطيد تركيا لعلاقاتها مع النظام الجديد، وتراجع النفوذ الروسي، والانحسار شبه التام للنفوذ الإيراني في الساحة السورية⁽¹⁶⁾.

وفي هذا السياق، مثّلت زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع للولايات المتحدة الأمريكية نقطة تحول مهمة؛ باعتبارها أول زيارة لرئيس سوري لواشنطن منذ استقلال سوريا، كما تعد مؤشراً على التزام الولايات المتحدة بدعم النظام الجديد، ومساعدته على تطبيع علاقات سوريا مع الغرب، وفتح الباب أمام الاستثمارات الدولية، والانخراط في التحالفات الإقليمية⁽¹⁷⁾.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد ظهرت ملامح انتعاش اقتصادي نسبي، مع رفع العقوبات، ولاسيما العقوبات الأمريكية، التي فرضت على النظام السوري السابق تحت اسم قانون قيصر⁽¹⁸⁾، بالتزامن مع رفع العقوبات الأوروبية، وتدفق بعض الاستثمارات العربية والدولية، وخاصةً من السعودية وقطر، اللتين دعمتا قطاع الطاقة السوري⁽¹⁹⁾، وقدمتا تمويلاً مشتركاً للحكومة الجديدة؛ بهدف دعم الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز إعادة الإعمار⁽²⁰⁾.

إلى جانب هذه التطورات السياسية والأمنية والدبلوماسية والاقتصادية الإيجابية، شهدت الساحة السورية بعض التوترات الخطيرة، من أبرزها الاشتباكات العنيفة بين القوات الحكومية والعناصر الموالية للنظام السابق، في منطقة الساحل ذات الأغلبية العلوية. واشتباكات الميليشيات الدرزية مع مسلحي العشائر البدوية والقوات الحكومية في منطقة السويداء، والتي تدخلت فيها إسرائيل بدعوى حماية الأقلية الدرزية. والاشتباكات المتكررة بين قوات سوريا الديمقراطية التي يغلب عليها الطابع الكردي والقوات الحكومية في المناطق الشرقية. وقد مثّلت هذه التوترات اختباراً صعباً للنظام السوري الجديد، وكشفت عن طبيعة التحديات المتعلقة بعملية إعادة بناء الدولة.

2. تحديات إعادة بناء الدولة

تواجه عملية الانتقال السياسي وإعادة بناء الدولة في سوريا مجموعة معقدة من التحديات، يتمثل أبرزها في تحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية؛ إذ أدى الصراع في سوريا إلى تفاقم الانقسامات المجتمعية، وأطلق موجات عنف بالغة الشدة خلفت آلاف الضحايا والمفقودين والمشردين. الأمر الذي يتطلب جهوداً كبيرة لاستعادة التلاحم المجتمعي وتعزيز السلم الأهلي، من خلال المصالحة والعدالة الانتقالية بمفهومها الشامل، الذي يتجاوز محاسبة المتورطين في هذه الجرائم والانتهاكات إلى جبر الأضرار التي ترتبت عليها، وإصلاح المؤسسات المسؤولة عنها.

والتحدي الثاني، هو إصلاح المؤسسات الحكومية؛ حيث اتسمت المؤسسات الحكومية في عهد النظام السابق بالافتقار إلى الكفاءة والفعالية، وغياب المساءلة وتفشي الفساد والمحسوبية، وانخفاض القدرة على الاستجابة للمطالب المجتمعية الأساسية، مما يجعلها في حاجة ماسة إلى إصلاح عميق، يشمل هيكلها وثقافتها التنظيمية؛ من أجل تعزيز نزاهتها واستقلالها المؤسسي، وتدعيم قدرتها على تنفيذ السياسات العامة⁽²¹⁾.

وتمثل التحدي الثالث في تعزيز الأمن ومنع عودة العنف على نطاق واسع، ويتعلق هذا التحدي بمدى قدرة السلطة الحاكمة على بسط سيطرتها على كامل مناطق البلاد، وحصار السلاح بيد الدولة، وإصلاح الأجهزة الأمنية. ويرتبط ذلك بقضية دمج الفصائل المسلحة في المؤسسة الأمنية، التي تعد من أكثر القضايا حساسية وتعقيداً في ملف إعادة بناء الدولة السورية. حيث أفرزت سنوات الصراع الطويلة عدداً هائلاً من الفصائل ذات الولاءات المتعددة والانتماءات الفكرية والسياسية المختلفة، والتي يرغب بعضها، كقوات سوريا الديمقراطية في شمال شرق البلاد، وبعض التشكيلات الدرزية في منطقة السويداء، في الحفاظ على قدرٍ من الاستقلال الذاتي أو النفوذ المحلي⁽²²⁾.

أما التحدي الرابع، فهو إعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد؛ حيث يشكل إعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد في سوريا بعد انتهاء الحرب الأهلية الطاحنة تحدياً كبيراً، يتجاوز الجانب المادي إلى أبعاد سياسية وإدارية معقدة. حيث تواجه البلاد دماراً واسعاً في البنية التحتية، وتدهوراً في كافة القطاعات الاقتصادية، إضافةً إلى نقص الكفاءات البشرية، نتيجة النزوح والهجرة، ما يجعل عملية النهوض الاقتصادي بطيئة وصعبة.

والتحدي الأخير، هو بلورة هوية وطنية جامعة، خصوصاً بعدما عمق الصراع العنيف الانقسامات الطائفية والعرقية والمناطقية، وقوّض التلاحم المجتمعي، وأضعف الشعور العام بالانتماء الوطني المشترك؛ مما جعل بلورة هوية وطنية جامعة في سوريا بعد انتهاء الحرب، أحد أعقد المسارات في عملية بناء الدولة الجديدة، التي يتصاعد النقاش حول مرجعيتها، إسلامية أم علمانية، وحول طبيعتها المستقبلية، بين دعاة اللامركزية الذين

يرون فيها وسيلة لضمان تمثيل عادل للأطراف المجتمعية السورية المتنوعة، وبين أنصار الدولة المركزية الذين يخشون تفكك الكيان الوطني. ويتطلب هذا المسار صياغة عقد اجتماعي جديد، يؤكد على المواطنة المتساوية كأساس للحقوق والواجبات، بعيداً عن الانتماءات الضيقة أو الولاءات الجهوية، مع تبني خطاب وطني عام يُعيد تعريف الهوية، على أسس المشاركة والقبول بالتنوع والاختلاف والتنافس السلمي، في إطار من الاحترام المتبادل.

3. واقع الاستقرار السياسي في سوريا ومؤشراته

تُعدُّ مرحلة التحوّل أو الانتقال السياسي، كما هو الحال في سوريا بعد سقوط النظام القديم، أكثر المراحل حساسية بالنسبة إلى الاستقرار السياسي؛ لأنها تتضمن تجربة إعادة التأسيس للدولة ومؤسساتها، بعد انهيار هيكل السلطة القديم دون اكتمال بناء البديل الجديد بعد. وفيها تتقاطع الفراغات المؤسسية مع التطلعات المجتمعية المتصاعدة والمتباينة، وتختلف القوى السياسية والاجتماعية، وتتجاذب في سعيها لفرض رؤاها حول شكل النظام الجديد، وطبيعة توزيع السلطة والنفوذ والثروة. وغالباً ما يرافق ذلك هشاشة في بنية الدولة، واضطراب في الأمن والإدارة، وصعوبة في الأوضاع الاقتصادية، وتحولات في الشرعية السياسية، ما يجعل الاستقرار مؤقتاً وقابلاً للانتكاس عند أي أزمة خطيرة. كما أن التحدي في هذه المرحلة لا يقتصر على تسوية ملفات الماضي، أو تصفية تركة النظام السابق، أو تحقيق المصالحة الشاملة، بل يتعداه إلى إعادة صياغة العقد الاجتماعي، الذي يحدد علاقة المواطنين بالدولة على أسس جديدة من المشاركة والعدالة والمساواة والمساءلة. ومن ثمّ، فإن أي خلل في إدارة عملية التحوّل، سواء بتسرع غير محسوب أو بتباطؤ غير مبرر، قد يُعيد إنتاج الصراع في صورة جديدة. ولذلك، فإن الانتقال السياسي في سوريا يُشكّل اختباراً حقيقياً لقدرة النخبة الحاكمة والمؤسسات الناشئة على تحويل الهشاشة إلى استقرار، والشرعية الانتقالية إلى شرعية دائمة؛ من أجل تحقيق الأمن السياسي والاجتماعي معاً.

وفي ضوء تفاعلات المرحلة الانتقالية، والتحديات التي تواجه عملية التحوّل السياسي وإعادة بناء الدولة، المشار إليها آنفاً، يتضح أنه على الرغم من بعض المخاطر والتعقيدات المتمثلة في التوترات الأمنية، وعدم اكتمال البنية المؤسسية الجديدة، والخلافات بين بعض الجماعات والقوى السياسية؛ فإن الاستقرار السياسي في سوريا يبدو في وضع أفضل نسبياً مقارنةً مع المرحلة السابقة، وذلك بالنظر إلى بعض التطورات المتعلقة بتطبيع الحياة العامة، والانتقال التدريجي من حالة الثورة إلى حالة إرساء أسس الدولة. هذا التحسن النسبي في وضع الاستقرار السياسي في سوريا، يعكسه عدد من المؤشرات، أهمها: تراجع مظاهر العنف السياسي، من حيث التكرار، والكثافة، والانتشار

الجغرافي، وتنوع الأطراف أو القوى المشاركة في العنف، وانخفاض أعداد الوفيات والإصابات المرتبطة بالهجمات المسلحة، مما يعد مؤشراً مريباً دالاً على تحسن مستوى الاستقرار السياسي في سوريا. فهبوط معدلات الاشتباكات المسلحة، والعمليات الإرهابية، والاعتقالات السياسية، والاضطرابات، والإخفاءات القسرية، وتحوّل الاحتجاجات (الفئوية والاجتماعية) إلى سلوكيات سلمية منضبطة نسبياً، وحل العديد من الميليشيات أو إعادة دمجها في الأجهزة العسكرية الحكومية، وظهور بوادر الاحتكار المشروع لوسائل العنف من قبل الأجهزة الأمنية المعاد تشكيلها، جميعها تعكس انتقالاً من منطق القوة إلى منطق المؤسسة، ما يعني تراجع حالة عدم الاستقرار.

ورغم بعض الاستثناءات، المتمثلة في الاضطرابات وأحداث العنف في منطقة الساحل، وفي السويداء، وفي المناطق الشرقية، وبعض عمليات العنف المتفرقة، والاعتقالات ذات الطابع الانتقامي، التي تظهر هشاشة الأوضاع الأمنية في بعض المناطق، فإن هذه الحوادث، مع خطورتها، تعتبر محدودة التأثير أو الدلالة بالمقارنة مع حجم العنف السياسي واسع النطاق، الذي رافق الحرب الأهلية التي مثلت ذروة انعدام الاستقرار والانهيال الأمني في البلاد⁽²³⁾.

كما أن هناك مؤشر تحسن فعالية المؤسسات السياسية؛ حيث يعتبر التحسن النسبي في فعالية المؤسسات السياسية المعاد بناؤها مظهرًا لاستقرار النظام السياسي الجديد في سوريا؛ إذ بدأت ملامح الدولة تعود تدريجياً إلى الواجهة، من خلال استعادة بعض مؤسساتها لوظائفها الأساسية، بعد سنوات من التدهور والتفكك. فقد تمكنت السلطة المركزية، بالتعاون مع الإدارات المحلية والمجالس المدنية، من إعادة تنظيم الخدمات العامة، كالتعليم والصحة والكهرباء والاتصالات وغيرها، في الكثير من المناطق رغم محدودية القدرات.

وعلى الرغم من بقاء مؤشرات الضعف المؤسسي قائمة، فإن هذا التحسن الجزئي تبدي أيضاً في نجاح الدولة في التعامل مع بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة، مثل إدارة أزمة الوقود، وأزمة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى العمل على هيكلة وإصلاح النظام المالي والمصرفي؛ مما يعكس بداية تشكل مؤسسات عامة أكثر قدرة على التكيف والانتقال من مرحلة الاستجابة للأزمات، إلى مرحلة إعادة انتظام النشاط الإداري العام بوتيرة قريبة من الأوضاع الطبيعية.

وهناك مؤشر ثالث يتعلق بالتوسع النسبي للمشاركة السياسية؛ حيث شهدت سوريا بعد سقوط النظام السابق توسعاً نسبياً للمشاركة السياسية. وفي هذا الإطار، جرت في أكتوبر 2025 م أول انتخابات حقيقية في البلاد منذ أكثر من نصف قرن، حيث كانت الانتخابات في عهد نظام الأسد مجرد فعاليات شكلية تفتقر إلى التنافس والشفافية⁽²⁴⁾.

وهي خطوة، وإن كانت غير مكتملة بسبب تأخر إجراءاتها في محافظات الحسكة والرققة والسويداء، لكنها تمثل نقلة نوعية نحو إرساء قواعد المشاركة والتعددية بعد عقود طويلة من الحكم الشمولي⁽²⁵⁾. ما يعد مؤشراً مهماً للاستقرار.

أما المؤشر الرابع، فيشير إلى بسط سيطرة الدولة على مختلف مناطقها، حيث يُشكل توسيع الحكومة السورية الجديدة لسيطرتها على مختلف المناطق، ولا سيّما على المناطق الشرقية التي كانت خاضعة للقوات الكردية، خطوة مهمة لترسيخ الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع في البلاد. حيث وقعت الحكومة وقوات سورية الديمقراطية اتفاقاً في 29 يناير 2026 م، لدمج مؤسسات الإدارة الذاتية في مؤسسات الدولة، ودمج المقاتلين الأكراد في الجيش السوري والمؤسسات الأمنية؛ مما يشير إلى الانتقال من نمط السلطة المجزأة نحو إعادة توحيد المؤسسات السيادية تحت سلطة مركزية واحدة، مع ضمان حقوق الجماعات الكردية، وتمكينها من المشاركة في بنية الدولة⁽²⁶⁾. الأمر الذي من شأنه التخفيف من حدة الانقسام، والتقليل من خطر تجدد الاشتباكات المسلحة، من خلال حصر السلاح بيد الدولة، وتعزيز التماسك الوطني.

كذلك يوجد مؤشرات ارتفاع مستوى الشرعية السياسية؛ إذ تعد الشرعية السياسية مؤشراً بارزاً للاستقرار السياسي، ومتطلباً مهماً لتدعيمه؛ إذ من غير المحتمل أن يحافظ أي نظام حاكم على استمراريته واستقراره دون تمتعه بدرجة مناسبة من الشرعية. ومن الطبيعي أن يتعرّض النظام السياسي لعدم الاستقرار، وربما الانهيار، عندما ينخفض مستوى شرعيته بشكل حاد على المستويين الوطني أو الدولي.

في هذا الإطار، تمكّن النظام السوري الجديد من دعم استقراره، عبر تحقيق درجة معقولة من الشرعية الداخلية، بنيله تأييد شريحة مجتمعية واسعة نسبياً، تمثل قوى اجتماعية وسياسية كانت مهمشة أو مقموعة سابقاً. هذا التأييد لم يأت فقط نتيجة الانتماء السياسي أو الطائفي، باعتبار أن النظام الجديد يتشكل من قوى سياسية تنتمي لقطاع الأغلبية السنية، بل نتج أيضاً عن كون التنظيمات المهيمنة عليه تبلورت في الأساس ضمن إطار الانتفاضة الشعبية ضد النظام السابق؛ مما أكسبه قدراً كبيراً من الشرعية الثورية.

أما على المستوى الخارجي أو الدولي، فقد اكتسب النظام الجديد قدراً ملائماً من الشرعية، عبر حصوله على التأييد والاعتراف، أو القبول من أطراف إقليمية ودولية عديدة، بما في ذلك الدول العربية، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، وغيرها من الدول والمنظمات الدولية، وذلك بعد إبدائه استعداداً كبيراً للتعاون في ملفات الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، وانفتاحه على المبادرات الدبلوماسية

العربية والدولية، التي أنهت حالة العزلة التي عاشتها سوريا في الفترة الماضية، مما أدى إلى إعادة تموضعها في المنظومة الإقليمية والدولية.

وأخيراً مؤشر انحسار التدخلات الخارجية السلبية؛ إذ تمثل التأثيرات والتدخلات الخارجية السلبية عاملاً محورياً في الإضرار بالاستقرار والأمن. إذ غالباً ما يكون الغرض من هذه التدخلات التأثير في التوازنات السياسية الداخلية، على نحو يخدم مصالح الدولة المتدخلة، أو يعزز نفوذها، أو خلق حالة من التوتر والفضى وعدم الاستقرار في الدولة المستهدفة بالتدخل، بهدف الإضرار باستقرار الجوار الإقليمي وأمنه.

وفي سوريا، شكّلت التدخلات الخارجية السلبية عاملاً رئيسياً في تقويض الاستقرار خلال المرحلة السابقة؛ حيث أدى تدخل إيران وروسيا إلى تصعيد التوتر، وتأجيج الصراع، وتعميق الانقسامات الطائفية والجهوية، وتقويض الاستقرار. فبدلاً من أن يسهم البلدان في دفع مسار تسوية وطنية شاملة، عملاً على ترسيخ منطلق القوة على حساب الحل السياسي؛ إذ اعتمد النظام على الحماية العسكرية والسياسية، التي وفرتها إيران وروسيا للبقاء في الحكم، ما أضعف دوافعه للقبول بإصلاحات حقيقية أو تقاسم للسلطة مع المعارضة. كما عززت إيران من حضورها الطائفي والسياسي عبر الميليشيات التابعة لها، وسعت إلى تغيير التوازنات الديموغرافية في بعض المناطق السورية، مما عمق الانقسام وأضعف فكرة المواطنة الجامعة. كما استخدمت روسيا تدخلها العسكري والسياسي كأداة لإعادة صياغة الخريطة الجيوسياسية، وتوسيع نفوذها في شرق البحر المتوسط، فارضة نموذج الاستقرار بالقوة. هذا التدخل حول نظام الأسد إلى نظام هش تابع لمحاور خارجية، كما جعل سوريا ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية والدولية، مما أطل أمد الصراع، وأضعف فرص بناء مؤسسات وطنية موحدة، وقوّض بالتالي إمكانية الوصول إلى استقرار سياسي حقيقي.

ومع تحوّل الظروف والتوازنات الإقليمية لغير صالح إيران، نتيجة للهجمات الإسرائيلية والأمريكية المكثفة، التي استهدفتها إبان حرب الاثني عشر يوماً (يونيو 2025 م)، والحرب التي اندلعت في فبراير 2026 م، وانشغال روسيا بحربها في أوكرانيا، وتمكّن قوى المعارضة من إسقاط النظام، انحسر النفوذ الإيراني في سوريا بشكل كبير، وتراجع دور روسيا ليقصر على تأمين وجودها في قواعدها العسكرية المهمة على الأراضي السورية؛ ما أدى إلى تهدئة حالة انعدام الاستقرار، إذ تراجعت حدة الاستقطاب والتنافس العسكري على النفوذ داخل البلاد، ما أتاح للنظام الجديد فرصة أكبر لترسيخ سلطته، وتحجيم نفوذ الميليشيات المرتبطة بالخارج، واستعادة الاستقلالية، والنأي بالنفس عن سياسة المحاور، وبالتالي تجنب سوريا مخاطر تحوّلها إلى جبهة مشتعلة من جبهات الحرب الأمريكية الإسرائيلية -

الإيرانية. وبهذا، مثل تراجع التدخل الخارجي خطوة أساسية نحو تحقيق تسويات داخلية أكثر توازناً، وتوفير مناخ سياسي أكثر استقراراً.

وبشكل عام، تراجعت التدخلات الخارجية السلبية، مع بعض الاستثناءات، أخطرها التدخل الإسرائيلي باستهداف القدرات العسكرية السورية، وباحتيال بعض المواقع الحدودية أو التوغل فيها، أو لدعم الأقلية الدرزية. والتي تهدف بالأساس إلى إضعاف سوريا بحيث لا تتمكن من تهديد إسرائيل مستقبلاً.

وفي المقابل، ساهمت التدخلات الخارجية الإيجابية، ولا سيّما من المملكة العربية السعودية وقطر، في تعزيز مسار الاستقرار السياسي في سوريا بعد سقوط نظام الأسد. فقد اعتمد البلدان مقارنة تقوم على دعم المؤسسات الوطنية الناشئة، وتمويل مشاريع الإعمار والخدمات الأساسية، وهو ما ساعد على تخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها سنوات الحرب، وبالتالي خفض احتمالات عودة الاضطرابات. كما أسهم البلدان في تسهيل الحوار بين القوى السياسية السورية، بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وبناء التوافق، مما ساعد على تهيئة الظروف للعودة التدريجية للشرعية السياسية والدبلوماسية للدولة السورية. كما دعمت تركيا عملية الانتقال السياسي، وسعت إلى تعزيز التنسيق مع الأطراف الإقليمية والدولية، لتيسير هذه العملية، والحفاظ على وحدة الدولة السورية واستقرارها. وهكذا، مثلت هذه التدخلات عامل توازن مهم، ساعد على تحويل سوريا من ساحة صراع بالغ الشدة ذي آثار سلبية خطيرة عابرة للحدود، إلى بيئة تعافٍ سياسي واقتصادي، ذات انعكاسات إيجابية على الاستقرار والأمن على المستويين الإقليمي والدولي. وهو ما يعد نجاحاً للمقاربة المركزة على دعم الاستقرار، باعتباره مطلباً أساسياً لإنجاز الخطط والبرامج التنموية، وهي المقاربة التي تتبناها السعودية على سبيل المثال، في مقابل المقاربات القائمة على الاستثمار في الفوضى وعدم الاستقرار، والتي تبنتها إيران على مدى الفترة السابقة لتوسيع نفوذها، وتتبناها إسرائيل لضمان تفوقها وفرض هيمنتها على دول المنطقة.

ثالثاً: تأثيرات الاستقرار السياسي في سوريا على الأمن الإقليمي والدولي

من البديهي أن تمتد آثار التحولات السياسية على الساحة السورية إلى خارج الإطار الوطني أو المحلي، بالنظر إلى موقع سوريا الجيوسياسي كحلقة وصل بين شبه الجزيرة العربية وشرق البحر المتوسط وتركيا وأوروبا وشمال أفريقيا، والذي يمنحها مكانة محورية في هيكل الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، بحيث ينعكس أي اضطراب أو استقرار داخلها على محيطها المباشر أو الأقرب المتمثل في الدول العربية وتركيا، ومحيطها غير المباشر أو الأبعد المتمثل في بقية دول العالم، ولا سيّما الأكثر تأثراً بتفاعلات المنطقة كالدول الأوروبية. وبالتالي، فمن الطبيعي أن ينعكس تحسّن

مؤشرات الاستقرار السياسي في سوريا إيجاباً على الأمن الإقليمي والدولي، وهو ما يتضح من خلال تأثيرات هذا التحسّن النسبي على القضايا والملفات المتداخلة ذات الصلة، المتمثلة في المخاطر والتهديدات الأمنية العابرة للحدود، كالإرهاب والجريمة المنظمة، وقضية اللاجئين وتأثيراتها على الدول المستضيفة، وملف التكامل الأمني والاقتصادي الإقليمي والدولي، وملف التوازنات بين القوى الإقليمية والدولية والتنافس على النفوذ في المنطقة.

1. الحد من المخاطر الأمنية العابرة للحدود

في المرحلة السابقة، وقبل سقوط نظام الأسد، كانت سوريا تمثل بؤرة للمخاطر الأمنية، ومصدراً لكثير من التهديدات التي طالت دول الجوار الإقليمي المباشر، لبنان والعراق والأردن وتركيا، وامتدّت آثارها إلى دول الجوار الإقليمي غير المباشر (دول الخليج العربي). فقد تحوّلت الأراضي السورية، بفعل انهيار مؤسسات الدولة، وتعدد مراكز القوة، إلى ساحة مفتوحة لنشاط التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، التي استغلّت الفراغ الأمني لتجنيد المقاتلين، وشنّ هجمات في دول الجوار. وقد بلغ خطر هذه التنظيمات ذروته بربط تنظيم «داعش» لأنشطته في شرق سوريا وغرب العراق؛ مما شكّل تهديداً كبيراً للأمن الإقليمي والدولي. كما نشطت شبكات الجريمة المنظمة، وعمليات تهريب الأسلحة والمواد المخدرة بشكلٍ واسع، بدعمٍ من قيادات النظام السابق، ما جعل سوريا في تلك المرحلة مصدر ضغطٍ كبير على منظومات الأمن الوطني في دول المنطقة.

ومع انتهاء الأزمة، أسهم تحسّن الاستقرار السياسي والأمني في سوريا، في الحدّ بصورة ملموسة من التهديدات والمخاطر الأمنية العابرة للحدود، التي كانت تمثلّ هاجساً كبيراً لدول الجوار الإقليمي. فمع استعادة مؤسسات الدولة لجزء من فاعليتها، وانحسار الفوضى الأمنية، التي سادت خلال سنوات الصراع، تراجعت قدرة التنظيمات الإرهابية على التحرك بحرية داخل الأراضي السورية، أو استخدامها كمنطلق لتنفيذ عمليات في دول الجوار. كما أدى تعزيز السيطرة على المعابر والحدود، إلى تقليص نشاط شبكات الجريمة المنظمة وعمليات تهريب السلاح والمخدرات والبشر. وبذلك، ساهم ذلك التحسّن في إعادة قدر كبير من الانضباط إلى المجال الأمني، وحدّ من انتشار التهديدات غير التقليدية إلى الدول المجاورة.

2. تهدئة التوترات الناجمة عن أزمة اللجوء

أثّرت أزمة اللجوء السوري، التي تفاقمت خلال سنوات حكم نظام الأسد، بشدة على الدول المستضيفة، سواء في المحيط الإقليمي المباشر أو في أوروبا؛ إذ مثّلت واحدة

من أكبر موجات النزوح في التاريخ الحديث. ففي لبنان والأردن والعراق وتركيا ومصر، أدى تدفق ملايين اللاجئين إلى ضغط هائل على البنى التحتية المحدودة أصلاً، وعلى الخدمات العامة من تعليم وصحة وإسكان ومرافق عامة؛ مما أضعف قدرات هذه الدول على تلبية احتياجات مواطنيها، فضلاً عن رفع معدلات البطالة والفقر في مجتمعاتها المحلية، بسبب منافسة اللاجئين السوريين لمواطني هذه الدول في سوق العمل. كما تسببت موجات اللجوء في اختلال التوازن الاجتماعي وزيادة حدة الانقسام الوطني، كما في حالي لبنان وتركيا، وأثارت توترات سياسية وأمنية نتيجة لبعض الحملات الشعبوية ضد اللاجئين⁽²⁷⁾. أما في أوروبا، فقد شكّلت أزمة اللاجئين اختباراً صعباً لسياسات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة والأمن والاندماج، وأدت إلى تصاعد النزعات الشعبوية واليمينية المتطرفة، وإلى خلافات داخلية حول تقاسم الأعباء الإنسانية والأمنية⁽²⁸⁾. وبذلك، لم تكن أزمة اللجوء مجرد ظاهرة إنسانية، بل تحوّلت إلى أزمة هيكلية شاملة، أعادت رسم ملامح الأمن الاجتماعي والسياسي في عددٍ كبيرٍ من دول المنطقة العربية والعالم.

أما مع انتهاء الحرب في سوريا، والتحسّن التدريجي في مستوى الاستقرار السياسي والأمني، فقد حدث تحوّل نوعي في مسار أزمة اللجوء، التي استمرت لأكثر من عقد؛ حيث أسهم تراجع حدة النزاع، وعودة الدولة إلى بسط سيطرتها على أجزاء واسعة من البلاد، في وقف موجات النزوح الجماعي، التي كانت تندفق نحو دول الجوار، وفي توفير بيئة أكثر ملاءمة لعودة تدريجية وطوعية لنحو 1,6 مليون سوري من الخارج إلى بلادهم، منذ 8 ديسمبر 2024م حتى أبريل 2026م، إضافةً إلى نحو 1,9 مليون نازح داخلي عادوا إلى مناطقهم الأصلية⁽²⁹⁾. ومن شأن ذلك أن ينعكس بشكل مباشر على الدول المستضيفة، ولا سيّما لبنان والأردن وتركيا، التي كانت تواجه ضغوطاً اقتصادية واجتماعية متزايدة، نتيجة استضافتها لملايين اللاجئين. فمع تقلص أعداد المقيمين السوريين على أراضيها، سوف تتراجع، ولو نسبياً، الأعباء الواقعة على أنظمتها الخدمية، كما ستتحفّض حدة التوترات المجتمعية المرتبطة بتقاسم فرص العمل والموارد المحدودة. وعلى الرغم من أن عودة اللاجئين ما زالت جزئية، وتواجه تحديات اجتماعية واقتصادية، فإن الاتجاه العام نحو الاستقرار داخل سوريا يُشير إلى بداية انحسار واحدة من أعقد أزمات النزوح في المنطقة والعالم. ومن شأن هذا التحوّل أن ينعكس إيجاباً على الأمن الإقليمي والدولي؛ إذ يُسهم في تقليص مظاهر التوتر وعدم الاستقرار المرتبطة بأزمة اللجوء، ويحد من مخاطر التطرف والجريمة العابرة للحدود، التي غالباً ما تنمو في بيئات النزوح واللجوء طويل الأجل.

3. تهيئة الظروف للتكامل الأمني والاقتصادي

يمثل التحسّن التدريجي في الاستقرار السياسي في سوريا مدخلاً إستراتيجياً لتفعيل التكامل الأمني العربي، وصولاً إلى تحقيق تكاملٍ أمني واقتصادي إقليمي ودولي. فمع استعادة

الدولة السورية تدريجيًا لقدراتها المؤسسية، تتهيأ الظروف الموضوعية لاندماجها في منظومة الأمن الإقليمية، وتعزيز تنسيقها مع الأطراف الأخرى لإزالة التهديدات. مما يوفر الظروف الملائمة لترسيخ الاستقرار الإقليمي، الذي يشكل شرطًا أساسيًا لمشاريع التكامل الاقتصادي الكبرى، كمد خطوط الطاقة والغاز، وفتح ممرات للتجارة الحرة والنقل البري والبحري، التي تربط المشرق العربي ودول الخليج بتركيا وشرق البحر المتوسط وصولاً إلى أوروبا، عبر سوريا، التي تمثل حلقة الربط الحيوية بين هذه المناطق. ومن شأن إنجاز هذه المشاريع أن يؤدي إلى نقلة تنموية نوعية، والارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يعزز بدوره تحقيق الأمن بمفهومه الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن زيادة مستوى الاعتماد المتبادل بين الأطراف المشاركة في المشاريع التكاملية، على نحو يدفعها إلى اتخاذ تدابير مشتركة لحماية أمنها الجماعي.

وقد بدأت نواة تلك المشاريع التكاملية في التشكل، مدفوعةً بالإدراك المتزايد لأهمية سوريا كحلقة وصل بين المنطقة والعالم، تتجاوز نقاط الاختناق المعرضة للخطر، كمضيق هرمز الذي تستخدمه إيران كورقة ضغط، ومضيق باب المندب الذي يتأثر بعدم الاستقرار في اليمن ومنطقة القرن الإفريقي.

حيث شرع العراق في تصدير النفط عبر سوريا منذ أبريل 2026م، بعد انقطاع الإمدادات عبر مضيق هرمز، نتيجةً للحرب الإسرائيلية-الأمريكية على إيران. مع التخطيط لتصدير 2,5 مليون برميل نفط يومياً، عبر خط أنابيب جديد يمتد بين مدينتي البصرة وحديثة، ويتضمن ثلاثة مسارات، هي: ميناء بانياس السوري، وميناء جيهان التركي، وميناء العقبة الأردني⁽³⁰⁾.

كما شرعت دول الخليج بنقل النفط وغيره من البضائع براً من سوريا إلى سفن الشحن. فضلاً عن إعادة إحياء مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية، التي تضررت أو توقفت بسبب الحرب الأهلية، مثل خط أنابيب الغاز العربي، الذي يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي من مصر إلى لبنان عبر الأردن وسوريا، وذلك في إطار سعي النظام الجديد إلى تقديم سوريا كعنصر أساسي في سلسلة الإمداد الإقليمية والعالمية⁽³¹⁾. وأيضاً زادت الإمارات العربية المتحدة استثماراتها في موانئ سوريا، خاصةً بعد اضطرابات الملاحة في الخليج وإغلاق مضيق هرمز، وذلك في إطار إستراتيجية الإمارات الأوسع، التي تعتبر الموانئ السورية حلقة مهمة ضمن شبكتها الإقليمية للنقل والخدمات اللوجستية، وتهدف إلى دمج سوريا ضمن منظومة الممرات التجارية التي تنشؤها في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي⁽³²⁾.

4. ضبط التوازن الإقليمي وتهدئة التنافس الدولي على النفوذ في المنطقة

يمثل التحسن التدريجي للاستقرار السياسي في سوريا عاملاً حاسماً في تهدئة التنافس على النفوذ الإقليمي؛ إذ يسهم في تقليص حدة الاستقطابات التي فاقمتها سنوات الحرب، ويحد من التوترات الناتجة عن الصراعات بالوكالة، التي حوّلت سوريا إلى ساحة مواجهة

بين قوى إقليمية ودولية متعددة. فمع استعادة الدولة السورية للسيادة والاستقرار، تتراجع الحاجة إلى التدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة، ما يفتح المجال أمام تحقيق توازن أكثر واقعية بين الأطراف الإقليمية (الدول العربية وإيران وتركيا وإسرائيل)، على نحو يخفف من التصعيد المتبادل. كما يؤدي هذا التحسّن إلى إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في شرق البحر المتوسط، التي اختلّت بسبب تنامي النفوذ الإيراني والروسي في سوريا إبان الأزمة، ما استدعى تكثيف أمريكا للتدخل لتأكيد نفوذها. وبناءً على ذلك، فإن عودة سوريا إلى وضع أكثر استقراراً تسهم في إعادة ضبط موازين القوى في المنطقة، بما يساعد على تحقيق الأمن الجماعي، ويحول دون تجدد الصدامات والصراعات، ويضعها على مسار أكثر توافقاً واستقراراً في إطار النظام الدولي.

خاتمة

شكّل سقوط نظام الأسد نقطة تحوّل تاريخية، وفتح الباب أمام مرحلة انتقالية دقيقة، أعادت صياغة التوازنات الداخلية، كما أعادت تموضع سوريا في النظامين الإقليمي والدولي. وفي خضم هذا التحوّل واجهت السلطة الحاكمة الجديدة تحديات عديدة، تتعلق بتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية، وإصلاح المؤسسات الحكومية، وتعزيز الأمن ومنع عودة العنف، وإعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد، وبلورة هوية وطنية جامعة تتخطى الهويات الفرعية الطائفية والجهوية. ورغم ثقل هذه التحديات، شهدت البلاد تطورات ملموسة تمثلت في التحسّن النسبي لمستويات الاستقرار السياسي، وهو ما ظهر من خلال عدة مؤشرات، أهمها: تراجع مظاهر العنف السياسي، والتحسّن الجزئي في فعالية المؤسسات الحكومية، وارتفاع مستوى الشرعية السياسية، وانحسار التدخلات الخارجية السلبية. وقد انعكس هذا التحسّن إيجاباً على البيئة الإقليمية والدولية؛ حيث أسهم في الحدّ من المخاطر الأمنية العابرة للحدود، وتهدئة التوترات الناجمة عن أزمة اللجوء في الدول العربية ودول الجوار، فضلاً عن إعادة ضبط التوازنات الأمني والاقتصادي بين الدول العربية ودول الجوار، فضلاً عن إعادة ضبط التوازنات الجيوسياسية، وتهدئة التنافس الدولي على النفوذ في المنطقة. ومع ذلك، يظلّ ترسيخ هذا المسار مرهوناً بقدرة السوريين على تعزيز التوافق الوطني، وبمواصلة الشركاء الإقليميين والدوليين دعم عملية الانتقال السياسي، والحيلولة دون تعرضها للتعرُّو والانتكاس، مع الأخذ في الاعتبار أن نجاح سوريا في ترسيخ استقرارها لن يكون مكسباً وطنياً فحسب، بل صمام أمان للأمن الإقليمي والدولي، وعنصرًا داعمًا له، بالنظر إلى أن هذا النجاح يمكن أن يحفّز الجهود المحلية والإقليمية والدولية، لمعالجة التوترات والأزمات في اليمن والعراق ولبنان وفلسطين وليبيا والسودان والصومال، بما يسهم في إخراج المنطقة من دوامة الصراعات الممتدة، وتوجيهها نحو أفق الاستقرار والتعاون والتكامل والتنمية.

المراجع والمصادر

- (1) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، (الكويت: جامعة الكويت، 1999)، ص 466.
- (2) Jack C. Plano (ed.), The Dictionary of Political Analysis, (California: ABC – CLLO, 2nd edition, 1982), p. 149.
- (3) نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1987)، ص 44.
- (4) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديدهاته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008م)، ص 20.
- (5) Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security, (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), P. 44.
- (6) Svetlana Cebotari and Ion Xenofontov, "Theoretical-methodological Approaches to the Regional Security", Postmodern Openings, Year2, Vol.7, September, 2011, PP. 23–24. Accessed 12 May 25, 2026, <https://postmodernopenings.com/wp-content/uploads/2011/10/PO-7-21.pdf>
- (7) لمزيد من التفاصيل راجع: سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص ص 24–25.
- (8) George A. MacLean, "Human Security and the Globalization of International Security", The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations, Winter/Spring 2006, p. 91. Accessed 12 May 2026, https://ciaotest.cc.columbia.edu/olj/shjdir/v7n1/v7n1_07.pdf
- (9) لمزيد من التفاصيل حول أبرز تهديدات الأمن الدولي راجع: Katarzyna Maniszewska, "Globalization of Security Threats: A Vicious Circle", **Social Inclusion Journal**, Vol. 12, 2024, pp. 1–12. Accessed 18 May 2026, <https://www.cogitatiopress.com/socialinclusion/article/view/8717/4074>
- (10) Thomas Andrew O'Keefe, "Economic Integration as a Means for Promoting Regional Political Stability: Lessons from the European Union and MERCOSUR", Chicago-Kent Law Review, vol. 80, no. 1 (2005): 129–166. Accessed 19 May 2026, <https://tinyurl.com/yc5c2nf8>
- (11) Timo Kivimäki, "The Long Peace of ASEAN", Journal of Peace Research, Vol. 38, Issue 1, January 2001, pp. 6–23. Accessed 19 May 2026, <https://doi.org/10.1177/0022343301038001001>
- (12) Dennis Enam Amable, "Theorizing the Emergence of Security Regions: An Adaptation for the Regional Security Complex Theory", Global Studies Quarterly, Volume 2, Issue 4, October 2022, pp. 2–9. Accessed 19 May 2026, <https://doi.org/10.1093/isagsq/ksac065>
- (13) تسنيم حسناوي، مؤتمر الحوار الوطني.. لقاءات لوضع أسس سوريا الجديدة، الجزيرة نت، (1 يناير 2026م)، تاريخ الاطلاع 19 مايو 2026م، <https://tinyurl.com/4rk62ue2>
- (14) سوريا: هل تتحقق العدالة الانتقالية مع بدء محاكمة رموز النظام السابق؟، بي بي سي نيوز عربي، (26 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع 21 مايو 2026م، <https://www.bbc.com/arabic/articles/cn8d86g983lo>
- (15) رياض الحسن، سياسات المرحلة الانتقالية في سوريا الفرص والتحديات، جسور للدراسات، (10 فبراير 2025م)، تاريخ الاطلاع: 17 مايو 2026م، <https://tinyurl.com/2bgnc072>
- (16) لمزيد من التفاصيل راجع: زين العابدين محمد، السياسة الخارجية لسوريا ما بعد الأسد: قراءة في الأهداف والأداء، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، (4 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 17 مايو 2026م، <https://tinyurl.com/yc2wu2jlk>
- (17) الشرح يصل إلى واشنطن في زيارة "تاريخية" .. هل تعيد رسم ملامح سوريا الجديدة؟، مونت كارلو الدولية، (9 نوفمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع 20 مايو 2026م، <https://tinyurl.com/wvhyed7v>
- (18) سوريا.. ترامب يوقع على إلغاء العقوبات كاملة بـ "قانون قيصر"، سي إن إن بالعربية، (19 ديسمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 20 مايو 2026م، <https://tinyurl.com/4kexxjmn>
- (19) أحمد بدر، مسح يرصد أكبر صفقات الكهرباء في سوريا ودور تاريخي لقطر والسعودية، الطاقة، (27 أكتوبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 20 مايو 2026م، <https://tinyurl.com/ytewm9bj>
- (20) مبادرة سعودية قطرية أممية بقيمة 89 مليون دولار لدعم الاستقرار في سوريا، أخبار الأمم المتحدة، (24 سبتمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 20 مايو 2026م، <https://news.un.org/ar/story/2025/09/1143421>
- (21) لمزيد من التفاصيل عن واقع المؤسسات الحكومية في سوريا، راجع: كندة حواسلي، "خطوات عملية لبناء مؤسسات حكومية فعالة في سوريا"، مركز الحوار السوري، (18 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 10 أبريل 2026م، <https://h7.cl/1imhq>

- (22) لمزيد من التفاصيل، راجع: معن طلاع، "عمليات التشكل والبناء الأمني والعسكري في سورية بعد سقوط نظام الأسد: السياق والتحديات والأجندة المستقبلية"، المجلة الأردنية للسياسة والمجتمع - معهد السياسة والمجتمع، (12 يوليو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 10 أبريل 2026م. <https://h7.cl/1dAth>
- (23) يُقدر عدد ضحايا الحرب الأهلية في سوريا بأكثر من 618000 قتيل وأكثر من 2 مليون مصاب، وفقًا لبيانات المرصد السوري لحقوق الإنسان. للمزيد راجع:
- Syrian Revolution 13 years on Nearly 618,000 persons killed since the onset of the revolution in March 2011, The Syrian Observatory for Human Rights (SOHR), (15 March 2024), accessed 20 April 2026. <https://www.syriaahr.com/en/328044/>
- (24) من أبرز الدلائل على شكلية الانتخابات وافتقارها إلى المنافسة الحقيقية، في العهد السابق، فوز ما كان يسمى "الجبهة الوطنية التقدمية" بقيادة "حزب البعث العربي الاشتراكي" بجميع الدورات الانتخابية التي عُقدت في سوريا بين عامي 1973م و2024م.
- (25) لمزيد من التفاصيل عن الانتخابات السورية التي جرت في أكتوبر 2025م، راجع: عبد الوهاب عاصي، "انتخابات مجلس الشعب السوري تحليل النتائج وتوقعات الاستكمال"، جسور للدراسات، (8 أكتوبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 12 أبريل 2026م، <https://h7.cl/1iqij>
- (26) الإعلان عن "اتفاق شامل" بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية، بي بي سي نيوز عربي، (30 يناير 2026م)، تاريخ الاطلاع 20 أبريل 2026م، <https://www.bbc.com/arabic/articles/czjg8jy3k4ko>
- (27) لمزيد من التفاصيل عن هذه الأزمة وتأثيرها على دول الجوار، راجع: صافيناز محمد أحمد، "غياب المسؤولية الدولية: تأثيرات أزمة اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، (7 أبريل 2014م)، تاريخ الاطلاع: 12 أبريل 2026م. <https://www.siyassa.org.eg/News/3613.aspx>
- (28) Gabriel Garroum Pla, "Refugee Return and the Future of Syria post-Assad", European Institute for Mediterranean, (2025), accessed: 15 Apr 2026. <https://tinyurl.com/23d84uz7>
- (29) حبيب أبو محفوظ، "بالأرقام.. إحصاءات تكشف خريطة عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار"، الجزيرة نت، (7 مايو 2026م)، تاريخ الاطلاع 18 مايو 2026م، <https://tinyurl.com/5f5enk49>
- (30) العراق يستهدف تصدير 2.5 مليون برميل نفط يوميًا عبر خط أنابيب جديد، إرم بيزنس، (7 مايو 2026م)، تاريخ الاطلاع: 10 مايو 2026م. <https://tinyurl.com/2bc3twbh>
- (31) Raja Abdulrahim, "A Search for Ways Around Blocked Strait Leads to Syria", The New York Times, (18 May 2026), accessed: 19 May 2026. <https://tinyurl.com/se9tyx4r>
- (32) Anas Alqaed, "The UAE's Syrian Gambit", Foreign Policy, (20 May 2026), accessed: 21 May 2026. <https://foreignpolicy.com/2026/05/20/syria-uae-saudi-iran-israel-hormuz-gambit/>

العلاقات الروسية-الأفريقية: اتجاهات التعاون وتحديات الشراكة

د. محمد الأمين بن عودة

أستاذ بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة غرداية - الجزائر

مستخلص

بالنظر إلى العديد من الاعتبارات الاقتصادية والجيوسياسية العسكرية، أضحت القارة الأفريقية تمثل محط تنافس وصراع متنامٍ وفي غاية الأهمية بين مختلف القوى والفواعل الدوليين؛ وذلك لما تتوفر عليه أقاليم وبلدان القارة من إمكانات وثروات طبيعية هائلة، تمثل عصب وحجر الأساس للتصورات والخطط الإستراتيجية لتوسيع النفوذ على المدى البعيد. وعليه، فقد حاولت هذه الورقة البحثية من خلال التحليل وتسليط الضوء، مناقشة مسار العلاقات والشراكة "الروسية-الأفريقية" منذ إطلاق قمة سوتشي 2019م، وصولاً للمؤتمر الوزاري بالقاهرة نوفمبر 2025م، وتقييم التجربة التي صاحبها تحولات وتحديات إقليمية ودولية متعاقبة طيلة هذه الفترة. وتوصلت الدراسة إلى تأكيد وجود أثر متنامٍ وبالغ الأهمية للدور الروسي بالقارة الأفريقية، مقارنةً بحجم التحديات التي واجهت صانع القرار بالكرملين، وكذا للبيئة غير المستقرة بالبلدان الأفريقية خلال العقد الأخير. الكلمات المفتاحية: روسيا، أفريقيا، قمة سوتشي، شراكة روسية أفريقية.

مقدمة

على مدار فتراتٍ تاريخيةٍ متعاقبة، شهد العالم تحولاتٍ وتغيراتٍ جوهرية، مسّت بنية المنظومة العامة المتحكمة في جلّ العمليات والتفاعلات السياسية الدولية، فبعد نهاية الحرب الباردة، وما تبعها من التفكك والانحيار الذي شهدته تركيبة كيان الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي ككل، انطلقت الدراسات في دائرة من النقاشات والتنظير لما ستكون عليه الأدوار الروسية الجديدة عبر المستويين الإقليمي والدولي، وحول المقاربات التي تتبناها موسكو في سبيل إعادة التوازن لموازن القوة الدولية، ولاستعادة مكانتها وأدوارها المحورية سواء بمناطق نفوذها التاريخية التقليدية، أو بالأقاليم الجغرافية الحيوية الصّاعدة.

والقارة الأفريقية في هذا الصدد، تمثّل أكثر المناطق التي تستقطب حالات متزايدة من التنافس الدولي، ومحاولة تعزيز المصالح الاقتصادية، والسياسية والعسكرية، وخلال العقد الأخير أضحّت أفريقيا تمثّل مجالاً حيويّاً، تنشط من خلاله الدبلوماسية والسياسة الخارجية الروسية، عبر التنوع في وسائل التغلغل، وبسط النفوذ بها، وبناء مسار فاعل للشراكة، مستفيدة مما تشهده القارة من موجة إعادة تشكيل جيوسياسية مهمة. من هذا المنطلق تحاول الدراسة تسليط الضوء على تفاصيل مسار الشراكة الروسية - الأفريقية، عبر الوقوف على أهم المحطات التنظيمية، بدايةً بقمّة سوتشي 2019م، وصولاً إلى المؤتمر الوزاري بالقاهرة ديسمبر 2025م، بغية رصد أهم معالم التجربة وآفاق التعاون والتأثير الممكنة في المنظورين القريب والبعيد المدى، وعليه تحاول الورقة الإجابة عن تساؤلات بحثية مركبة، من بينها: ماهي أبرز محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه بلدان القارة الأفريقية؟ وماهي أبرز مواطن الاهتمام الروسي - الأفريقي في إقامة مسار الشراكة الثنائية؟ وماهي آفاق التعاون والشراكة الروسية - الأفريقية في ظلّ التحولات الإقليمية والدولية الراهنة؟

وفي سبيل الإجابة عن هذه التساؤلات، تنطلق الورقة من فرضية أساسية، ترى أن روسيا تسعى لبناء علاقة مؤسسية وهيكلية مع الشركاء الأفارقة، والاستفادة أكثر من تراجع النفوذ الأوروبي - الأمريكي بالقارة، بما يخدم المصالح الاقتصادية والأمنية للتوجّه العام لروسيا الاتحادية، وعطفاً على ذلك، تتوخى الورقة الاستناد إلى بناء نظري منهجي مركب، يعتمد بالأساس على افتراضات النظرية الواقعية البنوية، لتفسير المحاولات الروسية لملاء الفراغ الذي خلفته الفواعل التقليديين بالقارة الأفريقية، وتقديم بدائل سياسية اقتصادية أكثر ضماناً للشركاء من دول القارة، ومن جهةٍ أخرى الاعتماد على المنهج المقارن، لدراسة أهم التطورات والتحولات في العلاقات الثنائية بين الطرفين،

طيلة الفترة ما بين انعقاد قمة سوتشي سنة 2019م، وصولاً للمؤتمر الوزاري الثاني بلقاهرة ديسمبر 2025م، ومحاولة رسم تصورات مستقبلية حول طبيعة الشراكة.

أولاً: أفريقيا في السياسة الخارجية الروسية

تسعى روسيا منذ نهاية الحرب الباردة، لاستعادة ثقل الإرث السياسي السوفيتي القديم، وكذا لعب أدوار أكثر انتشاراً جغرافياً وإستراتيجياً، بما يتلاءم والمكانة المتعاضمة لروسيا الاتحادية عسكرياً واقتصادياً، وفي هذا السياق يحاول الباحث كير جايلز «Keir Giles» التقليل من هذه الوقائع، عبر استدعاء مقولة وزير الخارجية الأميركي دين أتشيسون «Dean Acheson» عقب انقضاء عشرين عاماً من نهاية الحرب العالمية الثانية، بأن بريطانيا العظمى "خسرت إمبراطورية ولا زالت تحاول إيجاد دور لها في العالم"⁽¹⁾، وإسقاطها على الحالة الروسية، والتي لا تبدو للوهلة الأولى مماثلة لهذه المحاكاة؛ إذ تراهن موسكو على إعادة بناء نفوذها، وليس من الغريب أن تكون القارة الأفريقية في هذا الصدد أحد أكثر المجالات والفضاءات أهمية في استعادة النفوذ الروسي، في مواجهة بقية القوى الدولية الأخرى، الطامحة لمضاعفة وتعزيز مناطق نفوذها وهيمنتها بالقارة السّماء.

تاريخياً، يُقسّم الباحثون العلاقات الثنائية الروسية-الأفريقية، إلى ثلاث مراحل أساسية سابقة لعهد "الشراكة" الحالية، الأولى مرحلة ما قبل الثورة البلشفية سنة 1917م⁽²⁾، في هذه الحقبة يُركّز الباحثون على مساعي وتوجيهات بطرس الأكبر، للقيام بحملات استكشافية نحو مدغشقر منذ سنة 1723م، إلى جانب تعزيز سياسات التبشير الديني عبر المبشرين الأرثوذكس بإثيوبيا، والأقباط بالأراضي المقدسة، وفي سياق متصل، غالباً ما تفيض أدبيات وكتابات الباحثين الروس حول أفريقيا بمزيج أيديولوجي رمزي واضح المعالم، وذلك قصد التبرير والتوضيح معاً بخصوصية العلاقة الروسية-الأفريقية، وتمايزها عن نظيراتها من القوى والفاعلين بالدول الغربية. يجادل ألكسندر ميزيايف «Alexander Mezyaev» بأنه بالرغم من مشاركة الإمبراطورية الروسية في مؤتمر برلين "المشين" حسب وصفه «The Notorious Berlin Conference» المنعقد سنة 1885م، والذي كان بمثابة التشريع والغطاء القانوني لاستباحة الدول والأقاليم الأفريقية كمستعمرات للدول الأوروبية⁽³⁾، إلا أن روسيا -حسبه زعمه- لم تكن مشاركة كطرف فعلي في تقسيم أفريقيا، إلى جانب مبادرتها بالتأسيس لعلاقات دبلوماسية مبكرة مع الإمبراطور الإثيوبي مينليك الثاني سنة 1898م، وعرض المساعدة لمواجهة الاعتداءات التوسعية الإيطالية⁽⁴⁾، وهي السنة نفسها التي افتتحت بها قنصلية عامة بمدينة طنجة المغربية⁽⁵⁾، وكان لها موقف معارض بشدة للمشروع المُنشئ للمنطقة الاستعمارية الألمانية بالمغرب سنة 1911م.

وفي المرحلة السوفيتية، تباينت التوجهات ومنطلقات السياسة الخارجية الروسية تجاه بلدان القارة الأفريقية، متأثرةً في ذلك بتداعيات التحوّلات الجيوسياسية المتلاحقة، التي شهدتها القارتان الأفريقية والأوروبية، ويمكن في هذا الصّدّد التمييز بين أنماطٍ ومقارباتٍ سوفيتية عديدة في تفاعلها مع الوحدات السياسية الأفريقية.

فبداية عقب الثورة البلشفية، رأت القيادة السوفيتية بقيادة لينين، أنّ البؤر الاستعمارية الأوروبية عبارة عن مراكز انطلاقٍ لرأب التوجهات الإمبريالية الغربية المناهضة للتيارات اليسارية، وذلك عبر استغلال التوجهات القومية الأفريقية المتنامية، وكذا تدعيم تحركات الأحزاب الشيوعية بأوروبا، خاصّة وأن المرحلة واكبت أزمة الكساد العالمي سنة 1929م، والتي سبقتها القيادة السوفيتية بالتأسيس لحملة "الجبهة الموحدة من الأسفل" بأفريقيا وأوروبا⁽⁶⁾.

وخلال مرحلة الانكفاء وإعادة البناء السوفيتي لتصوراته الدولية والإقليمية، والتي امتدت طيلة الحرب العالمية الثانية إلى منتصف خمسينات القرن المنصرم، أعادت السوفيت ترتيب محددات العلاقات مع القوى الغربية الأخرى، خاصةً فرنسا وبريطانيا، مع الإبقاء على سياسة دعم حركات التحرر بأفريقيا، التي تعززت بشكلٍ جليٍّ في أعقاب مؤتمر باندونغ سنة 1955م؛ إذ مثّل التصاعد الفاشي والنازي بأوروبا تهديدًا وجوديًا للفكر الشيوعي⁽⁷⁾.

أما خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي، فقد انصب التركيز السوفيتي على الدائرة الواسعة من الدول الأفريقية حديثة العهد بالاستقلال؛ إذ شهدت هذه الفترة تحررًا ما يزيد عن ثلاثين دولةً أفريقية من الهيمنة والسيطرة الاستعمارية الأوروبية⁽⁸⁾، وسعى صانع القرار بالكرملين إلى تعزيز الفرص الاقتصادية المتوقعة والممكنة مع الطرف الأفريقي، وذلك عبر التأكيد على تحقيق منافع تجارية واضحة دون أي قيود ومحددات أيديولوجية⁽⁹⁾، مع العمل والحفاظ على تعزيز النفوذ العالمي السوفيتي في ظلّ تداعيات الحرب الباردة، التي انتهت بانتهاء المعسكر الشرقي مع مطلع التسعينات.

أما في المرحلة التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي، دخلت العلاقات الثنائية مرحلةً من الجمود والتراجع الحاد، خاصّةً مع التصدّعات الهيكلية، التي شهدتها التيارات الفكرية اليسارية الشيوعية بأفريقيا، في مقابل تناهي التوجهات الليبرالية الرأسمالية أكثر، وقد فرضت مقتضيات إعادة الترتيب والبناء الداخلي لروسيا الاتحادية، باعتبارها وريث الكيان السوفيتي المنحل، سياسات جديدة عكف فيها الكرملين على تقوية مبدأ "الاستقلالية"، عبر التركيز على دعم مرتكزات الجبهة الوطنية الداخلية سياسيًا واقتصاديًا⁽¹⁰⁾، وقد استمر هذا التوجه لقرابة عقدي ونصف من الزمن تقريبًا، إلى أن تبنت القيادة الروسية بحلول سنة 2014م، توجهات أكثر فاعلية نحو القارة الأفريقية،

والتأسيس لمرحلة "الشراكة" مع الدول الأفريقية، وذلك بالتزامن مع احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم، وتوتر العلاقات مع الغرب.

ثانياً: البحث عن النفوذ والتأسيس لشراكة إستراتيجية جديدة

بالنسبة لدوائر القرار والسياسة الخارجية الروسية، فإن الخوض في غمار توسيع نفوذ الكرملين لتصل إلى الأراضي الأفريقية وتعزيزها على المنظور البعيد، يتعلق بمحددات ودوافع مختلفة ومتباينة، وفي الأصل فإنها لا تقتصر فقط على البُعد الاقتصادي التجاري، الذي قد يكون أحد أدوات الهيمنة المستقبلية، في مواجهة القوى والدول الكبرى المتنافسة على القارة، وفي هذا الصدد فإنه إلى جانب صدقية البيانات والإحصائيات الخاصة بأداء اقتصاديات الدول الأفريقية، التي تبقى إلى حد ما ضعيفة جداً ودون مستوى الإمكانيات المتوفرة، فبالرغم من أن القارة تمثل نحو 17% من سكان العالم، لكنها لا تسهم إلا بحوالي 2% من التصنيع العالمي، ولا تتجاوز مساهمتها حدود الـ 4% من التجارة العالمية⁽¹¹⁾، ناهيك عن أعباء الديون الخارجية، التي وصلت إلى حوالي 685 مليار دولار أمريكي سنة 2023 م، الأمر الذي يترك أثره على فرص التعاون مع دول القارة⁽¹²⁾، أما على المستوى القاري، فقد توقعت مفوضية الاتحاد الأفريقي / منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (AUC/OECD) لعام 2024 م، أن تحقق القارة نمواً سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,5% في عام 2024 م، على أن يرتفع إلى 4% مع نهاية سنة 2025 م⁽¹³⁾، وهي وتيرة بطيئة وغير كافية بعض الشيء، ومع كل هذا تبقى القارة تمثل ساحةً لتعزيز ومضاعفة النفوذ العالمي، لما تملكه وتوفره من فرص للتعاون والشراكات في شتى المجالات.

يجادل العديد من الباحثين المتتبعين لشؤون العلاقات الروسية-الأفريقية، أن الكرملين وبعد عقودٍ من المحاكاة للمقاربة الصينية، عبر سياسات النأي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للوحدات السياسية بالمنظومة الدولية الجديدة، التي تمّ تبنيها عقب سقوط الاتحاد السوفيتي⁽¹⁴⁾، أضحى في العقدين الأخيرين يركز على تصورات أكثر انفتاحاً وتحراً من ترسبات الماضي السوفيتي، وفي هذا السياق تُشير أغنيشكا باتشينسكا Paczyńska إلى حرص موسكو على التأسيس لنموذج "البديل المنقذ" للأوساط والبلدان الهشة، خاصةً من الدول والأقاليم الأفريقية، وبحسب زعمها فقد كان التدخل في المناسبات والاستحقاقات الانتخابية بالقارة الأفريقية، وكذا سياسات فكّ العزلة على الحكومات العسكرية الأفريقية المنقلبة على "الشريعة" و"ضمان غطاءً دولي لها"⁽¹⁵⁾، بمثابة مدخل وبوابة فتحت مجالات التعاون والشراكات "الإستراتيجية" مع الأفارقة، على نحو غير مسبوق في تاريخ العلاقات بين الطرفين، وهي سياسات تُقدّم فيها موسكو نفسها كبديل عن القوى الدولية الأخرى، خاصة البلدان الأوروبية والكتلة الغربية بشكل

عام، في مشهد يُوحى بعودة التنافس والصراع القديم على مناطق النفوذ بين المعسكرين الشرقي والغربي.

ولا شك تظهر أفريقيا كساحةٍ لحربٍ بالوكالة بين القوى الكبرى، وتعتمد روسيا على شركات الأمن العسكرية الخاصة في هذا الصراع، حيث تُقدم هذه الشركات وفي مقدمتها مجموعة فاغنر، مجموعة واسعة من الخدمات لموسكو، تشمل: جمع المعلومات الاستخباراتية، والتدريب العسكري، والدعم اللوجستي، وحماية الحكومات الحليفة أو مساعدة الجماعات المتمردة على السواء، وقد ظهر تأثير هذه المجموعات وفي مقدمتها فاغنر، في دول منطقة الساحل بصورة لافتة، كما في وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر وتشاد وليبيا، كما ظهرت في الصراع الأهلي في السودان. ومن خلال الاعتماد على هذه الشركات، تستطيع روسيا النأي بنفسها عن الأعمال المثيرة للجدل، مع ضمان موطنٍ قدم لها في هذه المناطق الحيوية. وإلى جانب النفوذ العسكري، تجني روسيا مكاسب كبيرة من هذه العمليات، بما في ذلك تعزيز نفوذها الأمني، والوصول إلى موارد طبيعية حيوية، والقدرة على تقديم بديل للدول الأفريقية عن المساعدات الغربية المتضائلة⁽¹⁾.

بعد عقود من تضارب السياسة الروسية تجاه أفريقيا، أضحى النقاش حول التأسيس لفكرة "الشراكة" وإيجاد موطنٍ قدم في القارة يتعزز مع الوقت، خاصة في ظل التنافس الدولي المتزايد في القارة، وعليه فإن الحديث عن مسار التحول في طبيعة "الشراكة" الروسية-الأفريقية، يقودنا إلى قمة سوتشي، التي عُقدت في الفترة بين 23-24 أكتوبر 2019م، وتتصدر قائمة اللقاءات والمؤتمرات الأبرز في هذا الشأن، وتم تنظيمها تحت شعار "من أجل السلام والأمن والتطور"، وسجلت حضوراً ومشاركة تاريخية، بحضور 43 رئيس دولة أفريقية، وتمثيل 11 دولة أفريقية على مستوى نواب الرؤساء ووزراء الخارجية وكذا السفراء، إلى جانب ممثلين عن هيئات ومنظمات قارية إقليمية بارزة، وقد أسفرت القمة عن توقيع العديد من مذكرات التفاهم، فاقت في مجموعها حاجز الـ 12,5 مليار دولار⁽¹⁶⁾، وقد اكتسبت القمة أهميتها، بالنظر إلى توقيت انعقادها والأجندة التي تبنتها ومخرجاتها، التي وضعت العلاقات على بداية منحى تاريخي.

لم تكن دوافع روسيا لتعزيز شراكتها مع القارة الأفريقية نابعة فقط من السعي للاستفادة من الفرص والمكاسب التجارية والاقتصادية، خاصة وأن الدراسات أثبتت في تلك الفترة بأن القارة راكمت ما يقرب من 46 ألف مليار دولار أمريكي كإجمالي ثروات في الفترة ما بين 2010 - 2019م، بل إن التوجه الروسي جاء كذلك في سياق محاولة للتخفيف من آثار العزلة الدبلوماسية المفروضة على موسكو، والعقوبات الغربية بعد ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014م، ورغبة موسكو في كسر تلك العزلة من خلال تقوية علاقتها مع الدول الأفريقية، وجذب دعم كتلة دولية مؤثرة؛ إذ يبلغ عدد دول القارة المعترف

بها من الأمم المتحدة-54 دولة، وهو ما يمثل ثلث الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة⁽¹⁷⁾، وقد جنت موسكو ثمار هذه السياسة طيلة العقدین الأخيرین، من خلال علاقات متنامية مع دول القارة، والأهم أن الأدوار الروسية الجديدة بالقارة وتدخلاتها حظيت بالقبول.

جدير بالذكر أن القمة سعت منذ البداية إلى العمل على تأسيس آليات عملية دورية، تهدف بالأساس إلى تعزيز وتقوية مسارات التعاون الثنائي في شتى المجالات، وفي هذا الصدد تم الاتفاق على إطلاق منتدى الشراكة الروسية-الأفريقية سان بطرسبورغ، وهو عبارة عن إطار وأرضية متعددة الأدوار، تمكّن من إنفاذ مخرجات وتوصيات بنود القمم الثنائية، وترسم خارطة الطريق الفعلية، التي من شأنها تحقيق مستويات تعاون أعمق من الأدوار الاقتصادية الروسية بالقارة، يؤكد ذلك توقيع ما يقرب من 92 وثيقة من الاتفاقيات والعقود ومذكرات التفاهم، خلال انعقاد المنتدى الاقتصادي الروسي-الأفريقي الأول في سبتمبر 2020 م⁽¹⁸⁾، وطالت هذه التفاهمات والاتفاقيات مجالات التصدير والنشاط الاقتصادي الأجنبي، والتعاون الدولي والتكنولوجيا المتقدمة، والنقل والخدمات اللوجستية، والتعدين والاستكشاف، وأخيراً الاستثمار والخدمات المصرفية. وقد أعقب اللقاءات التأسيسية الأولى لمنظومة الشراكة الروسية-الأفريقية، عقد القمة الثانية بمدينة سانت بطرسبورغ (27-28 يوليو 2023 م)، والتي تبعاً لسياقها الزمني اتصفت بقضايا مستجدة على الأجندة الثنائية للطرفين، بالنظر إلى تأثيرها بتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية، خاصة في مجالات الطاقة والغذاء، والقارة الأفريقية لم تكن بمنأى عن هذه الآثار الجانبية التي أحدثتها هذه الحرب، وقد سعت موسكو قبيل وأثناء انعقاد القمة، إلى بعث رسائل وإشارات طمأننة بتعويض بلدان القارة من إمدادات الحبوب الأوكرانية، بعد خروج روسيا من اتفاق الأمم المتحدة لتصدير الحبوب الأوكرانية، ومن جانب آخر، كانت هذه القمة بمثابة تحدٍ للقوى الغربية⁽¹⁹⁾، ومحاولة من أجل إضعاف خياراتها في الحرب الأوكرانية، وبالرغم من تسجيل القمة الثانية تراجعاً مقارنة بالزخم الذي حققته قمة سوتشي 2019 م، إلا أن الأداء التجاري بين الطرفين في الفترة ما بين 2022-2023 م، قد بلغ وقتها حاجز 18 مليار دولار أمريكي⁽²⁰⁾، وهو رقم رأت فيه القيادة الروسية إنجازاً مقارنة بالظرف الزمني الدقيق، الذي تمر به موسكو جراء الحرب الأوكرانية، وتساعد حزم العقوبات والضغوط الغربية.

وإلى جانب منتديات الشراكة الثنائية، فقد أسست قمة سوتشي 2019 م لآلية تنسيقية تعاونية مهمة، متمثلة في اللقاءات والمؤتمرات الوزارية الدورية، التي تضطلع بتدارس القضايا الراهنة ذات الاهتمام المشترك، وكذا متابعة تنفيذ مخرجات مؤتمرات القمة ونتائج المنتديات المنعقدة، إلى جانب التحضير لأهم محاور مؤتمرات القمة، المزمع

عقدها وفق الجدول الزمني المبرمج. وفي هذا الصدد، شهدت التجربة التعاونية إجراء مؤتمرين اثنين منذ 2019 م، الأول بمدينة سوتشي (09-10 نوفمبر 2024 م)، أما الثاني فقد انعقد بالعاصمة المصرية القاهرة (19-20 ديسمبر 2025 م)، هذا الأخير صاحبه تغيرات سياسية إقليمية مهمة، نجمت عن تداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة⁽²¹⁾، على غرار التجاذبات العسكرية والدبلوماسية الحادة في ملف الحرب الروسية- الأوكرانية، وهو ما منح روسيا مساحة للحركة والمناورة وتخفيف الضغوط، كما صاحبها حالة من الحراك الداخلي في القارة، لمواجهة الاختلالات السياسية وحالات عدم الاستقرار السياسي في العديد من بلدان القارة، وهو ما منح روسيا فرصة لتعزيز نفوذها وحضورها.

إضافة إلى ذلك، سعى مؤتمر القاهرة الأخير، إلى البناء على ما تحقق في القمة الروسية- الأفريقية الأولى (سوتشي 2019 م) والثانية (سانت بطرسبورغ 2023 م)، التي شهدت اعتماد خطة عمل مشتركة للشراكة للأعوام من 2023 إلى 2026 م، وكذلك البناء على مخرجات الاجتماع الوزاري الأول عام 2024 م، من خلال عرض الرؤية المصرية للاستقرار والتنمية بأفريقيا، والعمل على تعزيز جهود الأطراف الدولية لتحقيق نظام دولي أكثر عدالة للقارة الأفريقية، ومضاعفة التعاون الأمني الروسي- الأفريقي على المدى البعيد، ومن أجل دفع التعاون الثنائي والإقليمي نحو مستويات جديدة، وكذا التأكيد على الوتيرة التصاعدية لمستويات التعاون والتبادل التجاري بين الطرفين، التي وصلت لنحو 24 مليار دولار أمريكي سنة 2025 م⁽²²⁾. وفي الأخير، أقر المؤتمر وضع خطة عمل شاملة للفترة الزمنية المقبلة إلى نهاية سنة 2029 م.

ثالثاً: القوى الدولية المنافسة لروسيا في أفريقيا

لا يجب أن يكون التحليل والتقييم الدقيق لمسار الشراكة والتعاون الروسي- الأفريقي، بمعزل عن الانعكاسات المتباينة لتداعيات البيئتين الإقليمية والدولية الزاهنة، فالفترة الوجيزة التي انطلقت منها المنظومة الثنائية بين الطرفين (قمة سوتشي 2019 م)، هي فترة شهدت العديد من التحوّلات الجيوسياسية البارزة، وذات الأثر البالغ على المستويين الدولي والأفريقي، وأثّرت بدورها على تفاعلات القوى الرئيسية، ومن بينها روسيا التي سعت إلى تعزيز نفوذها في القارة الأفريقية. في سياق ذلك، يجادل ستيفين جاي بلانك (Stephen Blank)⁽²³⁾، بأن موسكو لا تملك تصورات وإستراتيجية واضحة ومتكاملة تجاه الشركاء الأفارقة مقارنةً ببقية القوى الدولية الأخرى، ومن جهة أخرى، توضح دراسات وتقارير على أنّ الإنجازات الاقتصادية والتحسّن في مستويات المبادلات التجارية منذ 2019 م، هي مجرد صدى للطموحات والأهداف الأمنية العسكرية للكرملين بالقارة السمراء، باعتبار أن روسيا نجحت في عقد وإقامة أكثر من

30 اتفاقية أمنية وعسكرية مع بعض دول القارة منذ 2019م⁽²⁴⁾، وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن عوامل ومتغيرات مختلفة، قد يكون لها دور في الدفع أو التقليل من حجم الزخم الذي يُثيره التقارب الروسي-الأفريقي، منها ما هو متّصل بالطرفين بشكل خاص، وتحولات متعلقة بحركية التفاعلات الدولية بشكل عام.

بداية يترك الصراع المحتدم، واتساع دائرة التنافس الدولي على النفوذ بالقارة الأفريقية، أثراً جوهرياً على مسار التعاون والشراكة الروسية-الأفريقية خلال هذه المرحلة، وهو في الوقت نفسه أحد أبرز تحديات موسكو في سبيل توسيع مصالحها بالمنطقة، فبالرغم من الأدوار المتنامية لروسيا الاتحادية بالقارة الأفريقية بشكل عام، ومنطقة غرب أفريقيا على وجه الخصوص، تشهد القارة نشاطاً متزايداً لقوى دولية مختلفة ومتعددة الأهداف والإستراتيجيات، على سبيل المثال: تركيا- إيران - دول الخليج العربي⁽²⁵⁾، بالإضافة إلى التوسّع المتسارع للنفوذ التجاري والاقتصادي الصيني، هذه الأخيرة التي تقدّر صادراتها للبلدان الأفريقية حوالي 171 بليون دولار أمريكي سنة 2024م، مع تسجيل لتجاوز حاجز الـ100 بليون دولار في النصف الأول من السنة الماضية (2025م) بنسبة زيادة قدرها 21,6%⁽²⁶⁾. ومن جهة أخرى، غالباً ما تتعامل الصين مع الدول الأفريقية، انطلاقاً من أسس "دبلوماسية المساعدات"، فلعقود مضت أضحت الصين من أكثر الدول المتقدمة المانحة للمساعدات الدولية، وقد اتصفت سياستها في المَنح والمساعدات الاقتصادية بغياب ما يُعرف بالمشروطية السياسية، مع مستويات منخفضة جداً للفائدة فيما يخص القروض، مقارنة بالقروض المقدمة من الدول الغربية، وكذا تيسير وتسهيل في آجال استيفاء القروض من الدول المستفيدة، إلى جانب مساهمة في نقل المعرفة والتقنية في المشاريع التي تقودها وتشرف عليها الشركات الصينية في هذه الدول المستفيدة من المساعدات⁽²⁷⁾، وغيرها من الخصائص التي ميّزت التوجه الصيني في هذا الإطار.

إضافة إلى ذلك، عُدّت موجة الانقلابات والتحولات السياسية المتلاحقة بعدد من الدول الأفريقية، خاصة بمنطقة غرب أفريقيا، استجابة لحالة مجتمعية سياسية صاعدة بالبلدان الأفريقية، مناهضة لاستمرار حالة "التبعية والهيمنة الأوروبية والغربية" على حكوماتهم الوطنية. ومن ناحية أخرى، كانت نتيجة حتمية لتسارع وتيرة التنافس الدولي على مناطق النفوذ بأقاليم ودول القارة الأفريقية، وأحد نتائج ومخرجات تزاخم الأطراف الدولية بالقارة، وفي كلا الحالتين تأثرت المصالح بل ومكانة الكتلة الأوروبية بهذه التحولات، خاصة الدول صاحبة التواجد التقليدي، على غرار فرنسا التي تراجعت نسبة تبادلاتها التجارية مع دولة مالي على سبيل المثال بحوالي 7,6% منذ سنة 2023م⁽²⁸⁾، ووفق كيمبرلي مارتن (Kimberley Marten)⁽²⁹⁾، وفي تفسيرها للتنافس

الفرنسي-الروسي بغرب أفريقيا، فقد لعبت روسيا في هذه الجزئية أدواراً مؤثرة سواء عبر الدعم العسكري-الأمني والسياسي لهذه البلدان في مجابهتها لفرنسا، باعتبارها قوة تقليدية ذات نفوذ متجذراً بالمنطقة، أو من خلال استخدام التوجهات الجديدة للحكومات الأفريقية للضغط أكثر على تقليص تواجد فرنسا ونفوذها التاريخي بها.

لكن على الرغم من تراجع النفوذ الفرنسي مقابل صعود نفوذ روسيا، فإن موسكو ما تزال تواجه كتلة أوروبية متماسكة، هي الأكثر حضوراً على مستوى القارة، تشير مخرجات مؤتمر الشراكة الأوروبي-الأفريقي بالعاصمة الأنغولية لواندا (نوفمبر 2025م) إلى هذه المواجهة؛ إذ أقرت في إعلانها المشترك تعزيز التعاون الإستراتيجي في قطاعات عديدة، من بينها الطاقة، من خلال مبادرة الطاقة الخضراء، الهادفة إلى تزويد ما لا يقل عن 100 مليون شخص في أفريقيا بإمكانية الوصول إلى الكهرباء النظيفة بحلول عام 2030م، وكذا الشراكة في البنية التحتية للطاقة ونقل المعادن، بما يتماشى مع برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والرؤية المشتركة 2063⁽³⁰⁾، إلى جانب التأكيد على تعزيز دعم السلام بالقارة، بعد تسجيل حزم وإعانات وصلت إلى 600 مليون يورو للفترة (2022-2025)، أي ما نسبته 70% من مجموع ما تقدمه الكتلة الأوروبية عالمياً ضمن "آلية السلام الأوروبية"⁽³¹⁾، ومع أن هذا الحضور يزاحم طموحات روسيا على مستوى القارة، إلا أنه يبقى غير كافٍ لمسايرة ومواكبة المستجدات والتحوّلات الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها القارة من جهة، وكذا الاختلالات والتحدّيات العملية الماثلة لمسار الشراكة الثنائية الأفريقية-الأوروبية من جهةٍ أخرى.

ولا يفوت التنويه إلى معاناة القارة الأفريقية من الفجوة التنموية المتزايدة، التي تأثرت بفعل عدّة عوامل، ليس أقلها تراجع حجم المعونات والمساعدات الأمريكية للقارة منذ العهدة الأولى للرئيس ترامب، وقد أُلحقت التخفيضات الحادة في المساعدات التنموية الأمريكية ضرراً بالعديد من الدول الأفريقية⁽³²⁾، وهو أمر يثقل كاهل صانع القرار بروسيا الاتحادية ولا يمكنها تعويضه، وبالتالي يجعل من الصعوبة بمكان ملء الفراغ الإستراتيجي الذي تلعبه الأطراف الغربية بالقارة الأفريقية، خاصةً في ظل تكلفة الصراع المرتفعة في أوكرانيا، وربما تجد روسيا منافسة على هذا الصعيد، في الوقت الذي تستغل فيه الصين هذه الجزئية بشكل فعال، وتمكنها قدراتها الهائلة من تقديم نفسها كبديل. ومع أن ممثلو الاتحاد الأوروبي يُقرّون بعدم امتلاكهم القدرة على سدّ هذه الفجوة بالكامل، لكن ما تزال مساعداتهم مهمة ومؤثرة، وتضمن لهم حضوراً قوياً؛ إذ بلغت المساعدات الإنمائية الرسمية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسساته 95,9 مليار يورو سنة 2023م، أي بزيادة قدرها 24,3 مليار يورو مقارنةً بعام 2021م، وقد كان للحرب في أوكرانيا، وتكاليف استضافة اللاجئين في الدول المانحة، إضافة إلى تداعيات الأزمات العالمية الأخرى،

أثّر كبير على تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء نحو أفريقيا، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه لفترة ليست بالقصيرة⁽³³⁾.

رابعاً: تحديات الشراكة الروسية-الأفريقية

كثيراً ما تنطلق الأوساط البحثية المهتمة بالعلاقات الروسية-الأفريقية من تساؤلات محورية وأساسية، ليس أقلها أهمية الإشكالية المتصلة بـ: كيف ينظر صانع القرار الأفريقي للشريك والفاعل الروسي؟ باعتبار هذا الأخير لاعباً أصبح يضطلع بأدوار متنامية بمناطق وأقاليم القارة، وفي هذه الجزئية وجب التوضيح أن المنظومة الأفريقية ليست على قالب واحد من حيث تقديرها للأدوار المتوقعة من موسكو تجاهها، فقسّم من البلدان الأفريقية يدخل ضمن إطار الشركاء الإستراتيجيين تاريخياً لموسكو، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مصر والجزائر، هذه الأخيرة وإن كانت جلّ شراكتها مع موسكو مقتصرة على التعاون العسكري (حوالي 07 بليون دولار أمريكي صفقة سلاح سنة 2021 م، ليصبح الشريك الروسي المورد الرئيسي للسلاح للجزائر بنسبة 63%، 72)⁽³⁴⁾، وقسّم آخر من بلدان القارة، يرى أن الدور الروسي يمثل غطاءً سياسياً وأمنياً بديلاً عن القوى الأوروبية التقليدية خاصة ما تعلق الأمر بفرنسا، وهذا التباين وعدم التماسك في المنظور الأفريقي تجاه موسكو، يجعل مسار الشراكة يبدو مختلفاً وغير متوازن مقارنةً بأدوار القوى الدولية الأخرى.

وأتساقاً مع هذا الطرح، تظهر معضلة وعائق قد يؤثر مستقبلاً على مسيرة التعاون الثنائي الروسي-الأفريقي، وقد أشار الباحث محمد حمشي في هذا الصدد إلى غياب مفهوم "الحليف الحقيقي"، وبرز واقع "الحلف الزائف" عند توصيف التفاعلات الروسية-الأفريقية⁽³⁵⁾، فعلى سبيل المثال، يبقى قطاع كبير من البلدان الأفريقية يصنّفون ضمن نطاق الحلفاء الإستراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية لعقود من الزمن، وهنا يمكن الإشارة إلى الجزائر ومصر وإثيوبيا...، وما يزيد من حدة هذه المعضلة، هو محدودية المكاسب التي يمكن أن تحصل عليها أغلب بلدان القارة الأفريقية من الشراكة مع روسيا مقارنة بما قد تمنحه قوى دولية أخرى، فالصين مثلاً أرست ضمن إستراتيجيتها "الحزام والطريق" برامج وإنجازات ميدانية متنامية ومؤثرة في البنى التحتية لمجموعة هائلة من الدول الأفريقية، عبر أقاليمها المتنوعة (غرب وشرق القارة)، وفي السياق نفسه أسس الاتحاد الأوروبي لمبادرة البوابة العالمية (GGI) كإستراتيجية طموحة، تهدف إلى تعزيز البنية التحتية العالمية والتنمية المستدامة، من خلال تمويل قدره 300 مليار يورو، منها 150 ملياراً مخصصة لأفريقيا، مع الاعتماد على تقديم منح بدلاً من القروض، الأمر الذي يمكن أن يوفر ميزة تنافسية من خلال تجنب تراكم الديون، التي أثارت قلق العديد

من الدول الأفريقية⁽³⁶⁾، في مقابل محدودية روسية متصلة بالأساس بافتقار الاقتصاد الروسي للتنوع خارج قطاع الطاقة والصناعات العسكرية. ومن جهة أخرى، يعاني واقع الشراكة الروسي-الإفريقي حالة من الاختلال وعدم التوازن في المكاسب ومستويات الاستفادة؛ ففي خضم التنافس الحاد على تعزيز وتوطين المصالح الروسية بأفريقيا في مواجهة باقي الخطط والإستراتيجيات الدولية الفاعلة، يبقى من بين أهم التحديات التي تواجه الطرفين بشكل عام، وصانع القرار بموسكو على وجه الخصوص، هو الموازنة وتحقيق نوع من التكافؤ ما بين المعاملات (التجارية-الاقتصادية العسكرية الأمنية) مع الشركاء الأفارقة، فالبيانات الاقتصادية طيلة السنوات الماضية لتأسيس مسار الشراكة الثنائي، توضح تباينات صارخة في التفضيلات والخيارات الاقتصادية الروسية في تعاملها مع بلدان القارة، وفي هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر، تصنّف كلٌّ من جمهورية مصر العربية وإثيوبيا الاتحادية، باعتبارهما الأكثر استفادة من تدابير وسياسات التعاون المشترك مع روسيا، مع تسجيل محدودية في التوجهات التجارية مع بقية الوحدات الأفريقية، إذ تشير الإحصائيات إلى تصاعد المبادلات التجارية خلال الفترة الأخيرة لتصل إلى 09 بليون دولار أمريكي كحجم تبادلات تجارية مع مصر سنة 2024 م⁽³⁷⁾، وإلى ما يقرب 435 مليون دولار مع إثيوبيا سنة 2025 م⁽³⁸⁾.

وجدير بالذكر الإشارة إلى أن طبيعة الوجود العسكري الروسي في أفريقيا، عبر الشركات الأمنية الخاصة كفاغنر، يمثّل تحدياً أمام نفوذ روسيا من بوابة التعاون مع بعض الدول؛ إذ إن فاغنر فاقت العنف والعسكرة، وتورطت في انتهاكات واسعة النطاق بحق المدنيين. لم يقتصر وجود فاغنر على تصعيد العنف فحسب، بل إنها قامت بتفتيت البيئة الأمنية في المنطقة، مما زاد من ترسيخ عدم الاستقرار، واستغلت الأوضاع المحلية ووظفتها من أجل تأمين الموارد القيّمة، وتعميق النفوذ الروسي، وهو ما كان له تداعيات خطيرة على الاستقرار في مناطق نفوذها، ويستغل خصوم روسيا ومنافسيها هذا الواقع من أجل التأثير على تعاونها وعلاقتها مع دول القارة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاستمرارية في الوتيرة المتصاعدة لنمط العلاقات الثنائية الأفريقية-الروسية، يتطلب المزيد من مساعي وجهود بناء الثقة بين الطرفين، فهناك شكوك في روسيا كشريك إستراتيجي، وفي حقيقة توجهاتها نحو القارة، الأمر الذي أنتج رأياً عاماً أفريقياً رافضاً لهذا الدور، ولإعادة إنتاج سيناريوهات "الصراع / والتنافس الدولي" بالقارة على نحو يُعيد إنتاج ما يُعرف بـ "الاستعمار الجديد"، وهو ما يمثّل تحدياً أمام موسكو، يتطلب معه خطوات حثيثة لـ "بناء الثقة" على المستوى الثنائي، عبر بناء شراكات مباشرة مع الدول الأفريقية، وعلى المستوى التعددي المؤسسي، وذلك من

خلال تطابق التحركات الروسية مع الرؤى التنموية التي تمثلها "أجندة الاتحاد الأفريقي 2063"⁽³⁹⁾، كما يجب أن تتجنب روسيا أحد أهم التحديات التي تواجهها في القارة، وهي الصورة الذهنية التي ترسخت حول دور روسيا في انتشار عدم الاستقرار في القارة، وذلك نتيجة التركيز المتزايد للقيادة الروسية على الدول الأفريقية غير المستقرة أو "الهشة" كونها تدخل ضمن السياق المذكور آنفاً. وتؤكد ماريا بيروتا Maria Perrotta⁽⁴⁰⁾ على هذا التوجه العام عند مقارنة أداء الدبلوماسية الروسية عبر أفريقيا برصد وتيرة متصاعدة من الزيارات والاتصالات الدبلوماسية المتواصلة مع بعض الدول بعينها على غرار مالي وبوركينا فاسو والسودان، مقارنةً بتطور دبلوماسي مع الدول الأكثر استقراراً إلى حد ما.

خاتمة

ختاماً، فإن تقييم ديناميكية العلاقات الروسية-الأفريقية، ينطوي على تحليلات وتفسيرات مركبة ومتباينة لعدة اعتبارات ودوافع، من بينها الفترة الزمنية الوجيزة نوعاً ما للمسار التشاركي الثنائي، خاصةً إذا ما ركزنا على قمة سوتشي لسنة 2019م، باعتبارها الانطلاقة الفعلية للتأسيس لمنظومة مؤسسية جامعة بين الطرفين، ومن جهة أخرى زخم وتتابع الأحداث والمستجدات الإقليمية القارية وكذا على المستوى الدولي العام، إلا أنه من المهم بمكان توضيح وإبراز القدرة الروسية ولو بشكل محدود على المساهمة في إحداث تحولات جيوسياسية مهمة بدول وأقاليم متفرقة بأفريقيا، والتي أثرت بشكل أو بآخر في إعادة بلورة خارطة النفوذ والتنافس الدولي بالقارة السمراء، وفي سياق متصل وبالنظر للخطط المستقبلية التي رسمتها قمتي سوتشي وسانت بطرسبورغ، إلى جانب ما اعتمده المؤتمر الوزاري الأخير بالقاهرة، يظهر وجود بوادر للتأسيس التنظيمي الثنائي، وإن كان بوتيرة بطيئة وعلى فترات تكتيكية قصيرة، على النحو الذي رسمته خلال مخطط العمل الثنائي للفترة ما بين 2026-2029م.

المراجع والمصادر

- (1) Keir Giles, "Russian Interests in Sub-Saharan Africa", the letort papers, (Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, July 2013), p1.
- (2) حمدي عبد الرحمن حسن، "العلاقات الروسية-الأفريقية وتداعيات الحرب في أوكرانيا"، كراسات إستراتيجية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 338، المجلد 31، يوليو 2022 م)، ص 8.
- (3) عابد سفيان، أبو القاسم سعد الله، "مؤتمر برلين الثاني وانعكاساته على القارة الأفريقية"، مجلة الدراسات الأفريقية، (القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية العليا، العدد 06، 2018 م)، ص 10.
- (4) Alexander Mezyaev, "An unprecedented event in the history of African russian relations", the thinker (The University of Johannesburg, vol. 83, 2020), p58.
- (5) J. Peter Pham, Back to Africa: Russia's New African Engagement. J. Mangala (ed.), Africa and the New World Era, (springer, 2010), p71.
- (6) حمدي عبد الرحمن حسن، "العلاقات الروسية-الأفريقية وتداعيات الحرب في أوكرانيا"، مرجع سابق، ص 9.
- (7) Kohnert, D. The impact of Russian presence in Africa (MPRA Paper No. 112554), 2022, accessed: Apr 20, 2026, <https://tinyurl.com/22a5ffs8>
- (8) يورو نيوز، "ماهي الدول الأفريقية التي حصلت على استقلالها من المستعمرين الأوروبيين؟"، 27 ديسمبر 2019 م، تاريخ الاطلاع: 12 فبراير 2026 م، <https://www.srjc/pw.2u/>
- (9) Keir Giles, "Russian Interests in Sub-Saharan Africa", Ibid, p 04.
- (10) Igho Natufe, "A Review of Russia Africa Relations: New Challenges and Opportunities", The Diplomatic Service of the European Union, (August 11, 2011), Access: Feb 12, 2026, myafrica.ru/en/?p439
- (11) Javier Flórez Mendoza and Robert Stehrer, "Africa's trade with Europe: Trends, status and potential developments", (Vienna: Austrian Institute of Economic Research, Policy Brief No. 65, January 2025), p1.
- (12) Eric Pichon, "Africa EU partnership: Economy and connectivity", (Brussels: European Parliamentary Research Service, november 2025), p2.
- (13) Javier Flórez Mendoza and Robert Stehrer, Africa's trade with Europe, Ibid, p1.
- (14) Ramani, Samuel: Russia and China in Africa: Prospective partners or asymmetric rivals?, (Johannesburg: South African Institute of International Affairs, University of the Witwatersrand, SAIIA Policy Insights No 120, December 2021), p7.
- (15) Paczyńska, Agnieszka, Russia in Africa: is great power competition returning to the continent?, (Bonn: German Development Institute/ Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE), Briefing Paper 15/2020), p12.
- (16) نهاد أنور سيد، "أثر تنامي النفوذ الروسي على تطور العلاقات الروسية-الأفريقية: دراسة حالة الدولة المصرية"، جامعة بني سويف: مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 23، يوليو 2024 م)، ص 254.
- (17) دويتشه فيله، دول شمال أفريقيا.. بوابة "الدب الروسي" للقارة السمراء، (23 أكتوبر 2019 م). تاريخ الاطلاع: 21 فبراير 2026 م، <https://www.2u.pw/HnhWas>
- (18) مؤسسة روسكونغرس، "نتائج القمة الأولى والمنتدى الاقتصادي الروسي-الأفريقي"، (أكتوبر 2019 م). تاريخ الاطلاع: 24 فبراير 2026 م، <https://www.2u.pw/uPOFm3>
- (19) الجزيرة نت، "انطلاق القمة الروسية-الأفريقية في سانت بطرسبرغ وموسكو تعلن إخفاق الغرب في عرقلتها"، (27 يوليو 2023 م)، تاريخ الاطلاع: 24 فبراير 2026 م، <https://www.2u.pw/OrVhy>
- (20) الشروق أونلاين، "القمة الروسية-الأفريقية: لقاء يعد بمشاريع شراكة بين الطرفين"، (27 فبراير 2023 م). تاريخ الاطلاع: 24 فبراير 2026 م، <https://www.2u.pw/So3HeY>
- (21) الأناضول، "القاهرة.. انطلاق أعمال المؤتمر الوزاري لمنتدى الشراكة الروسية-الإفريقية"، (21 ديسمبر 2025 م). تاريخ الاطلاع: 26 فبراير 2026 م، <https://www.2u.pw/OS6IGy>
- (22) ديميتري بريج، "تعزيز التعاون من أجل السلام والتنمية في المنطقة المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى الشراكة الروسية-الإفريقية في القاهرة"، المصري اليوم، (24 ديسمبر 2025 م)، تاريخ الاطلاع: 26 فبراير 2026 م، <https://www.2u.pw/AIWRjX>
- (23) Stephen Blank, "Russia's Africa Policy: Who Benefits, How and Why", (Phoenix: THE ZAMBAKARI ADVISORY, SPECIAL ISSUE: SUMMER 2020), p75.
- (24) Daily Mail, Russian Leader Boasts He Has Signed Military Agreements with 30 African Countries This Week, (October 28, 2019), accessed Feb 27, 2026, <https://www.2u.pw/blkrpg>

- (25) Eric Pichon, "EU African Union Summit 2025: Setting the scene", (Brussels: European Parliamentary Research Service, Nov 2025), p4.
- (26) Andaman partners, "Examining the rapid increase in china's exports to Africa", China Africa Trade Overview H1 2025, (Aug 21, 2025), accessed Feb 27, 2026, <https://tinyurl.com/2xmkv7fk>
- (27) محمد الأمين بن عودة، "الصين وإستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية في ظل تفشي فيروس كورونا COVID19"، (تعبارة: معهد الحقوق والعلوم السياسية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 04، 2020 م)، ص 411.
- (28) رحالي محمد، "تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي.. الإستراتيجيات والتداعيات"، (الرياض: مجلة الدراسات الإيرانية، السنة التاسعة، العدد 22، أكتوبر 2025 م)، ص 113.
- (29) Kimberley Marten, "RussAfrique? Russia, France, and the Central African Republic," (Program on New Approaches to Russian Security (PONARS), Ponors Eurasia Policy Memo, No. 608, Aug 2019) P6.
- (30) مركز الإمارات للسياسات، "العلاقات الأفريقية-الأوروبية في ضوء قمة لواندا: تحديات التحول من نموذج المانع إلى نموذج الشريك"، (14 يناير 2026 م)، تاريخ الاطلاع: 26 فبراير 2026 م، <https://2u.pw/SgDme>
- (31) زكية آيت السعيد، "فون دير لاين عن القمة الأفريقية-الأوروبية.. سنرتقي بالشراكة المتميزة" صحيفة الغد الجزائرية، (24 نوفمبر 2025 م)، تاريخ الاطلاع: 26 فبراير 2026 م، <https://2u.pw/ad4mc>
- (32) Angelle B, "Making Africa great again: reducing aid dependency", Brookings, (Apr 20, 2017), accessed: Jan 5, 2026, <https://2u.pw/Cr6Xy>
- (33) Eric Pichon, "AfricaEU partnership: Economy and connectivity", Ibid, p4.
- (34) Yahia zoubir, "AlgeriaRussia Ties: Beyond Military Cooperation?", Issue brief, (Doha: The Middle East Council on Global Affairs, January 2024), p 1.
- (35) محمد حمشي، "قمة روسيا-أفريقيا: ما الذي تعنيه لروسيا؟ وما الذي تعنيه لأفريقيا". سلسلة تقييم حالة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (26 نوفمبر 2019 م)، تاريخ الاطلاع: 20 مارس 2026 م <https://tinyurl.com/22rgk5ve>
- (36) حمدي عبد الرحمن، "شكوك الفعالية: تقييم إستراتيجية إعادة التموضع الأوروبي في أفريقيا"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (6 مايو 2025 م)، تاريخ الاطلاع: 7 يناير 2026 م، <https://2u.pw/emJDb>
- (37) Mena, "Trade turnover between Russia, Egypt hits record \$9 bln in 2024", (May 9, 2025), accessed: Feb 28, 2026, <https://2u.pw/l6WcL4>
- (38) Seguni adeyemi, "Russia, Ethiopia trade racks \$435 million in coffee and machinery sales", business insider Africa, (Feb 10, 2026), Feb 28, 2026, <https://2u.pw/k6XHHz>
- (39) إيمان زهران، "القمة الروسية-الأفريقية السياقات والأهداف"، مركز سوٲ، (3 أغسطس 2023 م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2026 م، <https://2u.pw/Bmr0J>
- (40) Maria Perrotta Berlin, lev Ivovskiy, "Russia's New Strategy in Africa: Big Ambitions, Limited Gains", free Network (Jan 19, 2026), accessed: Feb 28, 2026, <https://2u.pw/Td5szj>

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة



RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تصدر مجلة الدراسات الإيرانية عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

- دراسات وتقارير استراتيجية حول قضايا الشأن الإيراني الداخلية والخارجية.
- دراسات استشرافية للشأن الداخلي الإيراني.
- دراسات معمقة عن علاقات إيران مع دول العالم.
- شراكات علمية مع معاهد مماثلة محلياً وإقليمياً ودولياً، وتنظيم الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش حول الشأن الإيراني والمساهمة بفاعلية فيها.
- دورات شاملة متخصصة في الشأن الإيراني.
- تدريب وتأهيل الباحثين والصحفيين المهتمين بالشأن الإيراني.
- تنفيذ دورات أساسية ومتقدمة في اللغة الفارسية.
- نشر وسائط إعلامية مقروءة ومرئية ومسموعة حول الشأن الإيراني.

ISSN 1658-7464

